عدن
نشاطها التجاري والحياة الاجتماعية لتجارها
في الفترة ٥ - ٧هـ / (١ - ١٣م)

إعداد
سامية محمد عبد الله الفسيل

الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا

يوليو ٢٠٠٦

(سورة طه: ١١٤)

عدن

نشاطها التجاري والحياة الاجتماعية لتجارها في الفترة ٧-٥هـ/١١-١٣م

إعداد

سامية محمد عبد الله الفسّيل

بحث لنيل درجة ماجستير العلوم الإنسانية

(قسم التاريخ والحضارة)

الجامعة الإسلامية العالمية– ماليزيا

يوليو ٢٠٠٦م

ملخص البحث

يهدف هذه البحث إلى دراسة أهم الأنشطة التجارية في مدينة عدن اليمنية في الفترة ما بين القرن الخامس والسابع الهجريين/الحادي عشر والثالث عشر الميلاديين، وإلى مناقشة العوامل التي جعلت عدن تحتل مكانة مرموقة في التجارة العالمية آنذاك. ويبحث أيضاً تأثير الأنشطة التجارية على تشكيل النسيج السكاني داخل المجتمع العدني، وكيفية بروز طبقات اجتماعية كان لها دورها القيادي في الحياة التجارية والاجتماعية. وقد اعتمدت الباحثة في مناقشة هذه القضايا على منهج التحليل الوصفي، واستشارة عدداً وافراً من المصادر الأولية والمراجع الثانوية ذات الصلة بموضوع البحث. وأخيراً توصلت الأطروحة إلى أن موقع مدينة عدن الجغرافي كان له الأثر العميق في صياغة دورها التجاري الهام، وهذا الدور التجاري كان له انعكاساته على تركيبة عدن السياسية والاجتماعية.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير الجزيلين إلى أساتذتي الكرام الذين منحوني دعمهم ومساندتهم في اتمام بحثي هذا، وأخص بالشكر **الأستاذ المشارك الدكتور المشرف أحمد إلياس** الذي أولاني كل رعاية وإهتمام، وأعطاني الكثير من توجيهاته القيمة لإنجاز هذا البحث. كما أشكر أيضاً **الأستاذ المشارك الدكتور أحمد أبو الشوك** رئيس قسم التاريخ الذي بذل الكثير من جهده ووقته لإتمام رسالتي بالصورة الأكمل. وكذلك أخص بالشكر والأحترام **الأستاذ الدكتور حسن أحمد إبراهيم** نائب العميد لشئون البحث والدراسات العليا بكلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية وما أسداني من نصائح ثمينة ومساندة قيمة أستفدت منهما في دراستي بقسم التاريخ بالجامعة. ولا أنسى هنا أن أتقدم بالشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور إبراهيم محمد زين** نائب العميد للشئون العلمية بمركز الدراسات العليا ومواقفه المساندة لي في تذليل العديد من الصعوبات التي واجهتني أثناء دراستي بالجامعة. كما لا يفوتني أن أشكر الشكر الجزيل **الأستاذ الدكتور سانو قطب** الذي له الفضل الكبير في إكمال دراستي في الجامعة. وأشكر كذلك جميع من وقف معي وساهم في إنجاح هذه الرسالة.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of History and Civilization.

Ahmad Alays Hsian
Supervisor

I certify that I have read this study and that in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a thesis for the degree of Master of Human Sciences (History and Civilization).

Ahmad Ibrahim Abu Shouk
Examiner

This thesis was submitted to the Department of History and Civilization and is accepted as partial fulfillment of requirements for the degree of Master of Human Sciences (History and Civilization).

Ahmad Ibrahim Abu Shouk
Head,
Department of History and civilization

This study was submitted to the Kulliyyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences and is accepted as a partial fulfillment of requirements for the degree of Master of Human Sciences (History and Civilization).

Hazizan Md. Noon
Dean,
Kulliyah of Islamic Revealed
Knowledge and Human Sciences

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigation, except where otherwise stated. Other sources are acknowledged by footnotes giving explicit references and a bibliography is appended.

Name: Samia Muhammad Abdallah Al Fuseil

Signature ____________________ Date __________________

المطالبين به.

أكدت هذا الإقرار: سامية محمد عبد الله الفسّيل

التوقيع ______________ التاريخ ______________

إلى أشرف خلق الله رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم يا من سأحاول أتمثل خطاه.

إلى رمز النضال وحب الوطن إلى معلمي أبي الغالي.

إلى أجمل معنى للعطاءً والتضحية أمي الحبيبة.

إلى رمز الشهامة والوفاء أخي الغالي وضاح الذي لن انسى فضله ما حييت.

إلى رموز الصداقة والحب إخوتي الأعزاء وليد، أكرم، أيمن، أشرف،

ندى، منى، ياسمين، سعاد.

إلى أساتذتي الأفاضل.

إلى كل من ساندني في إنجاز هذا البحث.

محتويات البحث

الموضوع | الصفحة

الفصل الأول

تمهيد:

كان للموقع الجغرافي لشبه الجزيرة العربية ولليمن بصورة خاصة أثره الكبير في تعامل اليمنيين المبكر مع البحر، إذ أن اليمن تطل على البحر الأحمر، الذي يربطها بالمحيط الهندي والبلاد المطلة عليه بالبحر المتوسط حيث مناطق استهلاك التجارة الشرقية. فرغم قلة الأخشاب باليمن إلا أن التجار اليمنيين ركبوا البحر، وتفوقوا في رحلاتهم التجارية نحو المناطق ذات الثراء الإنتاجي في آسيا وإفريقيا، وبسطوا نفوذهم العسكري والسياسي لتأمين طرق تجارتهم البحرية من منافسة القوى الأُخرى وهجمات قراصنة البحار.

وقد دعم ذلك التفوق إنتشار الإسلام بحيث تعمقت أواصر الاتصالات التجارية البحرية بين سواحل البحر الأحمر والبحر المتوسط وبين سواحل المحيط الهندي بتأثير عمليات الاستيطان التي قام بها المسلمون أثناء فتوحاتهم أو رحلاتهم التجارية البحرية، مستفيدين في ذلك من التطورات الهائلة التي طالت العلوم البحرية وطرق صناعة السفن، حتى غدت لهم السيادة البحرية إلى بداية التغلغل البحري الأوروبي الإستعماري في أوائل القرن السادس عشر الميلادي.

ومن المعروف أن العامل الجغرافي كان سبباً ونتيجةً في الوقت نفسه لتلعب مدن معينة دوراً فاعلاً في نماء التجارة البحرية، وهذا القول ينطبق على مدينة عدن التي تميزت بموقع إستراتيجي هام، منحها ثقلاً تجارياً عبر فترات تاريخية مختلفة ومتعاقبة. فقد كانت عدن الحلقة الواصلة بين تجارة المحيط الهندي وبين تجارة البحر الأحمر والبحر المتوسط في نسيج متقن لعمليات التبادل التجاري بين الشرق والغرب، بحيث مثلت دور الوسيط التجاري المؤثر في إحداث تفاعل وتواصل ليس تجارياً فقط بل حضارياً أيضاً بين ثقافات ذلك العصر.

وقد ساعد هذا الموقع الجغرافي الفريد على ازدهار مدينة عدن تجارياً وثقلفياً، وقد تعاظم هذا الدور التجاري بفضل جملة من العوامل السياسية والاقتصادية التي شهدتها

الفترة الواقعة بين القرنين الخامس والسابع الهجريين/ الحادي عشر والثالث عشر الميلاديين. ومن جانب آخر تعمق ذلك الدور توازياً مع ازدياد نشاط تجار الكارم[1] الذين أثّروا في النشاط التجاري، متخذين من عدن نقطة إنطلاق لنشاطهم التجاري، ومحور إرتكاز نشط لحركة التبادل السلعي في ذلك الوقت.

أهداف الدراسة:

إذاً هذه الدراسة تهدف إلى إبراز دور ومكانة ميناء عدن كعصب إتصال أساس بين عالمي البحر الأحمر والمتوسط من جهة، وبين عالمي المحيط الهندي وبحر الصين من جهة آخرى، وذلك في ظل النشاط التجاري الذي بدت معالمه واضحة منذ القرنين الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، علماً بأن هذه الفترة شهدت تحولات سياسية واقتصادية هامة أدت إلى زيادة تحريك النشاط التجاري العالمي. وفي هذا الإطار تحاول الباحثة أن ترصد الحركة التجارية في عدن، وتعرض أهم الأطر المساهمة في تفعيل وتنشيط تلك الحركة، ومعرفة مدى تأثير تجارة عدن في بنية الاقتصاد اليمني آنذاك. بجانب أنها تسعى لرسم صورة تقريبية لحياة التجار الاجتماعية في عدن في تلك الفترة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح الأهمية الاقتصادية التي احتلتها مدينة عدن، وبيان دورها التجاري الهام إبتداءً من القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، وتوضيح الأسباب التي أدت إلى ارتقاء مدينة عدن لتلك المكانة الهامة بحيث أصبحت محطة عبور هامة لحركة التجارة العالمية في تلك الفترة.

---

[1]- هي كلمة أطلقت منذ العصر الفاطمي في منتصف القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي على طائفة من التجار تخصصوا في تجارة سلع أساسية معينة في الطريق البحري من المغرب ومصر وشرق إفريقيا عبر البحر الأحمر والمحيط الهندي إلى الصين والهند والعكس. انظر: الأشقر، محمد عبد الغني، تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩)، ص٢١.

وفي التعرف على أنواع الصادرات والواردات المتبادلة الداخلة إلى ميناء عدن المحلي منها والخارجي، وتأثير هذه الحركة على الاقتصاد الداخلي وعلى نشاط الحركة التجارية الخارجية. كما تسهم الدراسة في تركيز الضوء على طوائف التجار ودراسة الحياة الاجتماعية في مدينة عدن.

وتتبلور أيضاً في تقصي الشذرات المتناثرة للجوانب الاقتصادية والتجارية عن هذه المدينة من خلال كم هائل من الأحداث التاريخية ذات الطابع السياسي التي زخرت بها المصادر التاريخية عن تاريخ اليمن بشكل عام ومدينة عدن بشكل خاص، لأنه يلاحظ بصورة عامة طغيان نمط الإهتمامات السياسية السائد في الكتابات التاريخية المتوفرة.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- لماذا تبوأت مدينة عدن ذلك المركز التجاري المرموق في تلك الفترة ؟
- ما هو دورها التجاري والسياسي في إطار الأحداث التاريخية التي شهدتها المنطقة؟
- إلى أي مدى ساهمت عدن في ترسيخ أواصر التواصل الحضاري لشعوب المناطق الواقعة على سواحل المحيط الهندي والبحر الأحمر والبحر المتوسط ؟
- إلى أي مدى أثرت الحراك السياسي في عدن على حركة التجارة البحرية بين المحيط الهندي والبحر المتوسط ؟
- إلى أي مدى أسهم التأثير التجاري في تشكيل ملامح مدينة عدن بين القرنين الخامس والسابع الهجريين/ الحادي عشر والثالث عشر الميلاديين.

منهج البحث:

ترتكز الدراسة على المنهج التحليلي لما ورد في المصادر المختلفة من آراء، ومقارنة بعضها ببعض، واستخراج الحقائق التاريخية لكل عنصر من عناصر موضوع البحث. وتعتمد الدراسة اعتمادا أساسياً على المصادر الأولية عن الموضوع المتمثلة في عدد من المخطوطات

الموجودة في مكتبات القاهرة، والجامع الكبير في صنعاء، ومخطوطات مكتبة تريم، وهي مخطوطات جاء فيها ذكر لنشاط عدن التجاري والسياسي. وتستأنس الدراسة أيضاً بالمراجع التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة.

ومن تلك المخطوطات مخطوط **العطايا السنية والمواهب الهنية في المناقب اليمنية**[٢]،الذي تناول تراجم سكان اليمن ومنهم أهل عدن، وقد رُتبت التراجم فيه على حسب حروف المعجم. وهناك **مخطوط العقد الفاخر الحسن في طبقات أكابر اليمن**[٣] للخزرجي، وهو يتألف من ثلاثين باباً لعدد كبير من الشخصيات اليمنية منذ دخول الإسلام إلى اليمن حتى عصر الكاتب، وتمتاز التراجم بالدقة في التعريف بالشخصيات.

أما المصادر التي إعتمت عليها الدراسة فمن بينها كتاب **صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز والمسمى تاريخ المستبصر**[٤] لابن المجاور، وهو من المصادر المهمة لتاريخ اليمن خاصة في فترة الأيوبيين والرسوليين، حيث إنفرد الكتاب بمعلومات هامة عن النشاط الاقتصادي لمدينة عدن، مع ذكر أنواع الصادرات والواردات، ومقدار الضرائب المفروضة عليها، كما يذكر الكتاب أنواع المعاملات التجارية في عدن، والبلدان الأخرى المتعاملة تجارياً مع اليمن، ويرد فيه أيضاً أهم معالم أحياء عدن موثقاً بخريطة طوبوغرافية لها، كما يصف الكتاب سكان عدن وعاداتهم. وترجع أهمية الكتاب إلى معاصرته للأحداث الواردة فيه، إعتماداً على رحلات ابن المجاور للمناطق المذكورة فيه ومنها عدن، بجانب روايات لإشخاص وتجار معاصرين جاء ذكرهم في الكتاب.

---

[٢]- الأفضل الرسولي العباسي، الملك العباس بن علي، **العطايا السنية والمواهب الهنية في المناقب اليمنية**، (القاهرة: دار الكتب، مخطوط برقم ٣٥١).

[٣]- الخزرجي، نور الدين علي بن حسن، **العقد الفاخر الحسن في طبقات أكابر اليمن**، (القاهرة: معهد المخطوطات العربية، مخطوط برقم٢٥٤ تاريخ).

[٤]- ابن المجاور، محمد بن مسعود بن علي البغدادي، **صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسمى تاريخ المستبصر**، تحقيق أوسكو لوفغرين، (ليدن: مطبعة بريل، ١٩٥٧).

. كما يُعتبر كتاب **تاريخ ثغر عدن**[٥] بجزئيه لمؤلفه عبد الله الطيب بامخرمة من المصادر الأساسية في هذه الدراسة، ففي الجزء الأول يتناول بامخرمة وصفاً لعدن، وأشهر دورها ومعالمها البنائية، أما الجزء الثاني من الكتاب ففيه سرد لتراجم أهل عدن ومن دخلها سواءً من أهل اليمن أو من غيرهم مرتبةً على حروف المعجم.

ولا ينسى في هذا المقام كتاب **صبح الأعشى**[٦] للقلقشندي الذي يتضمن العديد من المعلومات عن تجار الكارم، والمراسيم الرسمية المنظمة التي كانت السلطات تصدرها للتعامل مع تجارة الكارم، كما أشار الكتاب إلى النظام المالي لتجارة الكارم.

وقد إستفادت الدراسة من كتب الرحلات ومن أهمها **رحلة ابن جبير**[٧] التي وصفت الحركة التجارية للبحر الأحمر وميناء عيذاب في العصر الأيوبي، كما يصف ابن جبير ما شاهده من تجارة التوابل الآتية من الهند إلى عدن ثم إلى عيذاب، وبعض السفن التجارية المتخصصة في نقل السلع ومنها مراكب الجلاب وكيفية صنعها. وهناك كتاب **رحلة ابن بطوطة**[٨] الذي وصف العديد من البلدان التي عايش فيها، مما أعطى كتاباته عمقاً ووفرةً في المعلومات، وخاصة فيما يتعلق بحياة الناس، ومعتقداتهم، وعاداتهم، وتعاملاتهم في البيع والشراء، وغير ذلك من شئون حياتهم.

وبجانب ذلك هناك الكتب الجغرافية التي إهتمت بشرح أهم الطرق التجارية ومحطاتها، وذكر أهم الصناعات والسلع المتبادلة، مع شرح لأهم المدن ومنها المدن اليمنية والإدارات المشرفة عليها، ومن تلك المصادر **المسالك والممالك**[٩] لابن خرداذبة، و**مسالك الممالك**[١٠] للإصطخري، و**أحسن التقاسيم**[١١] للمقدسي، و**الأعلاق النفيسة**[١٢] لابن رستة،

---

[٥]- باعخرمة، أبي محمد عبد الله الطيب بن عبد الله بن أحمد، **تاريخ ثغر عدن**، ط٢، (صنعاء: منشورات المدينة، ١٩٨٦).

[٦]- القلقشندي، أبي العباس احمد بن علي، **صبح الأعشى في صناعة الانشا**، (القاهرة: وزارة الثقافة، ١٩٢٢).

[٧]- ابن جبير، محمد بن أحمد الأندلسي، رحلة ابن جبير- **تذكرة بالأخبار عن إتفاقات الأسفار**، تحقيق حسين نصار، (القاهرة: مكتبة مصر، ١٩٦٤).

[٨]- ابن بطوطة، أبوعبدالله محمد بن عبدالله الطنجي، رحلة ابن بطوطة- **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، تحقيق أحمد العوامري ومحمد أحمد جاد المولى، (القاهرة: مطبعة الأميرية، ١٩٣٤).

[٩]- ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبدالله، **المسالك والممالك**، (ليدن: مطبعة بريل، ١٨٨٩).

[١٠]- الإصطخري، أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي، **مسالك الممالك**، تحقيق محمد جابر عبد العا ل ومحمد شفيق غربال، (القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد، ١٩٦١).

[١١]- المقدسي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن احمد، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، ط٢، (ليدن: مطبعة بريل، ١٩٠٩).

والبلدان[١٣] لليعقوبي، وزبدة **كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك**[١٤] لابن شاهين. وتلك المصادر أفادت الدراسة ووفرت مادة هامة لها، بالإضافة إلى المراجع والإصدارات الحديثة.

الدراسات السابقة:

وجدت عدة دراسات تناولت مدينة عدن عند حديثها عن تاريخ اليمن، ويلاحظ في معظم تلك الدراسات أنها في معظمها دراسات عامة حول ما يتعلق بمدينة عدن التي تحدثت عن اليمن إنه لا توجد دراسات تفصيلية بشكل متكامل للنشاط التجاري لمدينة عدن خلال الفترة التاريخية موضوع الدراسة، ولكن هناك دراسات عامة عن اليمن تناولت أوضاعه الاقتصادية من أهمها أبحاث جامعة عدن عن **عدن وموانئ البحر الأحمر** والتي عالجت بعض الجوانب التاريخية والحركة التجارية للمدينة عبر فترات تاريخية متعددة، ومنها كتاب محمد كريم ابراهيم الشمري **عدن دراسة في أحوالها السياسية والاقتصادية**[١٥]، وهو يتناول دور عدن السياسي والاقتصادي في عهد بني المكرم الهمداني الموالين للدولة الصليحية، وعهد بني أيوب، ويتحدث بشكل مسهب عن ميناء عدن وفعالياته الاقتصادية.

ويعتبر كتاب **طرق التجارة ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصورالوسطى**[١٦] للدكتور نعيم زكي فهمي، ومقال:

W. H. Moreland," The ship of the Arabian Sea about A.D. ١٥٠٠", **The Journal of Royal Asiatic Society**, (London: Asiatic Society, ١٩٣٩).

من المؤلفات الهامة التي تناولت أهم المحطات التجارية التي ازدهرت في تلك الفترة، والعلاقات فيما بينها، وأهم الطرق التجارية الواصلة بينها، وكذلك أهم السلع والبضائع المتبادلة فيها ومنها مدينة عدن. وهناك دراسة ركزت على رحلات اليمنيين البحرية

---

[١٢]- ابن رستة، أبوعلي أحمد بن عمر، **الاعلاق النفيسة**، (ليدن: مطبعة بريل، ١٨٩١).

[١٣]- اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن واضح، **كتاب البلدان**، (النجف: مطبعة الغري، ١٣٥٨هـ).

[١٤]- ابن شاهين، غرس الدين خليل، **زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك**، إعتنى بتصحيحه بولس راويس، (باريس: المطبعة الجمهورية، ١٨٩٣).

[١٥]- الشمري، محمد كريم ابراهيم، **عدن دراسة في أحوالها السياسية والاقتصادية ٤٧٦-٦٢٧ هـ/١٠٨٣-١٢٢٩م**، ط٢، (عدن: إصدارات جامعة عدن، ٢٠٠٤).

[١٦]- فهمي، نعيم زكي، **طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣).

بصورة خاصة وهي الدراسة التي قام بها الأستاذ حسن صالح شهاب في كتابه **أضواء على تاريخ اليمن البحري**[١٧]. أما كتاب **التجارة في المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية**[١٨] للدكتور شوقي عبد القوي عثمان، فقد جاء فيه ذُكر لميناء عدن كأحد المراكز التجارية على مدخل خليج عدن المفضي إلى المحيط الهندي، وتحدث الكتاب في صفحات محددة عن أهم طرق التعامل مع السفن والتجار في عدن في تلك الفترة.

وقد تناول كتابي الأستاذ الدكتور محمد عبد العال **الأيوبيون في اليمن مع مدخل في تاريخ اليمن الإسلامي إلى عصرهم**[١٩]، و **بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجية في عهدهما**[٢٠] من ضمن مواضيعهما المتعددة أهمية البحر الأحمر وتجارته، والدور المصري في حماية وتنمية تلك التجارة، كما يدرس العلاقات السياسية والاقتصادية مع قوى آسيوية وإفريقية في العصرين الأيوبي والرسولي. كما يدخل في هذا الإطار كتاب الدكتور عبد الله شمروخ

Shamrookh, Nayef Abdullah, **The Commerce and Trade of The Rasulide in Yemen ٦٣٠-٨٥٨/١٢٣١- ١٤٥٤**, (Ph.D thesis, Sana'a University, ١٩٩٣).

فهو يتناول العلاقات التجارية بين اليمن ومختلف القوى التجارية الهامة، وأهم السلع التجارية المتداولة في تلك الفترة، كما يفرد حيزاً للنظم الإدارية التي اتبعها بنو رسول لتنسيق حركة التجارة في عدن.

---

[١٧]- شهاب، حسن صالح، **أضواء على تاريخ اليمن البحري**، ط٢، (بيروت: دار العودة، ١٩٨١).

[١٨]- عثمان، شوقي عبد القوي، **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية ٤١-٩٠٤هـ/٦٦١-١٤٩٨م**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٠).

[١٩]- عبدالعال أحمد،محمد، **الأيوبيون في اليمن مع مدخل في تاريخ اليمن الإسلامي إلى عهدهم**، (الإسكندرية: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٠).

[٢٠]- عبد العال أحمد، محمد، **بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجية في عهدهما ٦٢٨-٩٢٣هـ/١٢٣١-١٥٧١م**، (الأسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠).

ومن الدراسات المهمة التي جاء فيها ذكر لعدن تلك الدراسة التي قدمها الأستاذ الدكتور حسنين محمد ربيع عن **البحر الأحمر في العصر الأيوبي**[٢١]، التي تناولت الدور الأيوبي في الإهتمام بتجارة البحر الأحمر، وطرق حماية تلك التجارة من التوسعات الصليبية. بجانب دراسته المعنونة بإسم **وثائق الجنيزة وأهميتها لدراسة التاريخ الاقتصادي لموانئ الحجاز واليمن في العصور الوسطى**[٢٢]، والمنشورة في موسوعة دراسات تاريخ الجزيرة العربية، وتشرح الدراسة ماهية وثائق الجنيزة[٢٣]، وما أهميتها لدراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في العصور الوسطى، وكيفية الإستفادة منها في إستخراج المعلومات التاريخية عن الموارد المالية والضريبية، وأثمان السلع والمتاجر، وقوائم الحسابات، بل تقدم تلك الوثائق معلومات قيمة في التاريخ الاجتماعي وخاصة لطوائف التجار من خلال السجلات القضائية التي تضمنتها، ورسائل وأيصالات التجار، وأوراق الزواج والطلاق، ووالوصايا، والوصفات العلاجية. وقد تضمنت العديد من تلك الوثائق ذكر لميناء عدن، وقوائم بالسلع الواردة إليه، ورسائل تجار الكارم سواءً العائلية الطابع أوالتجارية منها، حيث كانت عدن من أهم مراكز تجارتهم. كما تمدنا الوثائق بتصور هام عن حياة الناس الإجتماعية في موانئ البحر الأحمر، وعن أهم الصناعات وإستخداماتها، والعديد من الأحداث التاريخية الممتدة من حوالي سنة ٣٨٥هـ/٩٦٩م إلى سنة ٩٤٥هـ/١٥٣٨م. وتعود أهمية هذه الوثائق إلى أنها تسد نقصاً هاماً في معرفة التاريخ الاجتماعي والتجاري في عدن.

---

[٢١]- ربيع، حسنين محمد، البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة البحر الأحمر في العصر الأيوبي، سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث أبحاث الأسبوع العلمي الثالث، (القاهرة: جامعة عين شمس، ١٩٨٠).

[٢٢]- ربيع، حسنين محمد، وثائق الجنيزة وأهميتها لدراسة التاريخ الاقتصادي لموانئ الحجاز واليمن في العصور الوسطى، مصادر تاريخ الجزيرة العربية، الكتاب الأول، (الرياض: جامعة الرياض: ١٩٧٩).

[٢٣]- وهي مجموعة من الوثائق أكتشفت في نهاية القرن التاسع عشر، وهي تفيد في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمنطقة الشرق الأدنى في العصور الوسطى. وكلمة الجنيزة مشتقة من كلمة جنك الفارسية وتعني الخزانة، حيث كان اليهود في معابدهم يخزنون أوراقهم الخاصة من خطابات وإيصالات وعقود في حجرة إتخذت صفة الخزانة فأُطلق عليها ذلك الإسم. والغرض من تخزين تلك الأوراق حتى لا تدنس كلمة الله التي قد تكون مكتوبة فيها. وقد وجدت وثائق الجنيزة القاهرية في حجرة مظلمة في أحد المعابد اليهودية بالفسطاط على مقربة من القاهرة، كما وجدت مجموعة أخرى من الوثائق في مقبرة بالبساتين بالقاهرة أيضاً، وتم بعد ذلك نقلها إلى مكتبات العالم . انظر: ربيع، وثائق الجنيزة، ص١٣٢.

وضمن نفس إطار الحديث عن النواحي التجارية والاجتماعية من خلال وثائق الجنيزة يُذكر هنا كتاب المؤرخ جواتياين **دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية**[٢٤] في نسخته العربية، حيث قام بترجمته والتعليق عليه الدكتور عطية القوصي، ويتناول الكتب تعريف بوثائق الجنيزة وأهميتها في معرفة تاريخ منطقة البحر المتوسط الاجتماعي والاقتصادي، وفي معرفة التجارة المتبادلة بين الهند والبحر الأحمر، وطوائف التجار وخاصة تجار الكارم، ما يهم هنا هو ما يتعلق بتاريخ عدن حيث ذكر الكتاب العديد من السلع التي كانت تدخل ميناء عدن، وطرق التعامل التجاري فيه، كما أورد فصلاً كاملاً عن تجار الكارم وتنظيماتهم.

ويتضمن كتاب الدكتور محمد عبده السروري **مظاهر الحضارة في الدول المستقلة باليمن**[٢٥] في بعض فصوله الجوانب التجارية والاجتماعية في اليمن، ففي الفصل الثالث يتحدث عن الطرق البرية والبحرية، وأهم البضائع المتداولة في الأسواق اليمنية، مع ذكر أهم تلك الأسواق، وأهم مظاهر المعاملات التجارية. بالإضافة إلى ذلك فقد أفرد الكتاب فصلاً عن الحياة الاجتماعية للعناصر السكانية في اليمن، وأهم طبقات المجتمع، ومظاهر إحتفالاتها وعاداتها الاجتماعية، مع ذكر مظاهر العمران في المدن اليمنية.

وبالنسبة للعلاقات بين اليمن وغيرها وخاصة التجارية منها فهناك عدة عناوين تدخل في هذا الجانب، منها كتاب الأستاذ الدكتور عطية القوصي **تجارة مصر في البحر الأحمر منذ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة العباسية**[٢٦] الذي يلقي فيه أضواءً كاشفة على العلاقات التجارية بين مصر واليمن إبتداءً من عهد الدولة الزيادية وإنتهاءً بالعصر الأيوبي، ويكشف الكتاب عن سياسة مصر الاقتصادية والتجارية في البحر الأحمر، وعن مدى أهمية عدن بالنسبة لتجارة مصر، ومحاولات حكام مصر القيام بتنظيم تجارة عدن وحمايتها.

---

[٢٤]- جواتياين، س.د، **دراسات في التاريخ والنظم الإسلامية**، تعريب وتحقيق عطية القوصي، ط١، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٠).

[٢٥]- السروري، محمد عبده محمد، **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة باليمن في عهد الدويلات المستقلة من سنة ٤٢٩-١٠٣٧ه إلى ٦٢٦-١٢٢٨م**، (صنعاء: أصدارات وزارة الثقافة والسياحة، ٢٠٠٤).

[٢٦]- القوصي، أحمد محمود، **تجارة مصر في البحر الأحمر منذ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة العباسية ٦٥٦ هجرية**، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٢).

ومنها أيضاً كتاب الأستاذ الدكتور عصام الدين عبدالرؤوف الفقي عن **بلاد الهند في العصر الإسلامي**[٢٧]، ويذكر فيه الرحلات التجارية الواصلة إلى الهند وأهم السلع المتبادلة بينها وبين الموانئ الإسلامية ومنها عدن. وتناولت رسالةُ الدكتوراة في جامعة القاهرة للباحثة هدى مفتاح السعدي **العلاقات بين اليمن وبلاد الحجاز في عصري بني رسول**[٢٨]، فوضحت الباحثة فيها أهم مظاهر العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانبين، وأهمية موقع اليمن في إزدهار تجارتها الخارجية، كما تذكر بالتفصيل صادرات اليمن إلى الحجاز، ومكانة التجار، ودورهم في نقل السلع بين الجانبين وخاصة تجار الكارم، وعقدت الباحثة مقارنة بين ميناءُ عدن وجدة مبينة أهميتهما التجارية في ذلك العصر.

بالإضافة إلى ما سبق هناك بعض البحوث المنشورة في الدوريات العربية منها بحث الدكتور صبحي لبيب عن **التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى**[٢٩]، وهو يوضح تجارة مصر وعلاقتها مع عدن والهند وعلى وجه الخصوص في العهد الأيوبي. وهنالك أيضاً بحث الدكتور محمد إبراهيم حسين بعنوان **السماسر دراسة لمنشآت تجارية يمنية في العصر الوسيط**[٣٠]، ويتحدث فيه الباحث عن الفنادق وأماكن إيواء التجار أو ما يسمى في اليمن بالسماسر، وعن مهامها وأغراضها وأساليب تنظيمها، وقد إستفادت منه الباحثة في الفصل الخاص بالمنشآت التجارية في عدن. بالإضافة إلى بحث قدمه الدكتور السيد محمد يوسف في مجلة كلية الآداب بعنوان **علاقات العرب التجارية بالهند منذ أقدم العصور إلى القرن الرابع الهجري**[٣١] جاء فيه ذكر لعدن كإحدى المراكز الهامة في العلاقات التجارية. وهناك الدراسة المنشورة في دورية:

---

[٢٧]- الفقي، عصام الدين عبدالرؤوف، **بلاد الهند في العصر الإسلامي**، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٠).

[٢٨]- السعدي، هدى مفتاح عبد الحميد، **العلاقات بين اليمن وبلاد الحجاز في عصر بني رسول ٦٢٦-٨٥٨هـ/١٢٢٩-١٤٥٤م**، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة: كلية الآداب، ١٩٩٦).

[٢٩]- لبيب، صبحي، "التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى،" **المجلة التاريخية المصرية**"، (القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٥٢).

[٣٠]- حسين، محمود إبراهيم، "السماسر دراسة لمنشآت تجارية يمنية في العصر الوسيط"، **مجلة الإجتهاد**، العدد ٣٤-٣٥، السنة التاسعة، (بيروت: دار الإجتهاد، شتاء وربيع ١٩٩٧).

[٣١]- يوسف، السيد محمد، "علاقات العرب التجارية بالهند منذ أقدم العصور إلى القرن الرابع الهجري"، **مجلة كلية الآداب**، (جامعة القاهرة: كلية الآداب، مايو١٩٥٣).

Bulletin of the School of Oriental and African Studies

باللغة الإنجليزية بعنوان:

"Two Eyewitness Reports on Expedition of the King of Kish against Aden". N, ١٦, (London: SOAS, ١٩٥٤)

للمؤرخ جواتياين، وتدور الدراسة حول موضوع الهجوم الكيشي على عدن أسبابه، وتأثيرهÉ في المنطقة.

يلاحظ عن هذه الدراسات أنها تناولت الموضوعات الاقتصادية والتجارية بصورة شاملة إما عن اليمن كلها أو عن المحيط الهندي أو عن البحر الأحمر، فكانت عدن جزءً من تلك الدراسات والرسائل الجامعية المشار إليها. غير أن جُل تلك العناوين السابقة لم تتناول موضوع البحث بصورة متخصصة، ومعظم الدراسات السابقة لم تدرج عدن كموضوع خاص ومستقل للدراسة وخاصة في تاريخها الإجتماعي. فتحاول هذه الدراسة أن تلقي ضوءً على فترة هامة لعبت فيها عدن دوراً بارزاً في تاريخ المنطقة، بهدف الوصول إلى مظاهر واضحة في تاريخ عدن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي تسعى الدراسة إلى إبرازها.

الفصل الثاني

عوامل ازدهار النشاط التجاري

تمهيد:

تحاول الباحثة في هذا الفصل بيان أهمية موقع البحر الأحمر الجغرافي من حيث توسطه لقارات العالم، وبيان مدى تأثير تلك الأهمية من الناحية التجارية. كما سيتم إستعراض أهمية موقع عدن التجاري، ومدى مساهمتها في النشاط التجاري فيما بين القرنين الخامس والسابع الهجريين/ الحادي عشر والثالث عشر الميلاديين،كونها البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، ومحطة مركزية لسلع الشرق والغرب.كذلك سيتم الحديث عن أهم الطرق التجارية البرية والبحرية المارة بعدن، مع إستعراض لإنواع السفن التجارية الداخلة مينائها في تلك الفترة. وأخيراً ستبين الباحثة توجهات القوى السياسية المختلفة نحو المساهمة في تنشيط الحركة التجارية في البحر الأحمر، وفي عدن، وحماية تلك الحركة من الأطماع الصليبية على وجه الخصوص، كتأكيد على أهمية كل من البحر الأحمر ومدينة عدن في إقتصاد العالم في تلك الفترة.

أهمية البحر الأحمر في التجارة العالمية

يعتبر البحر الأحمر ممراً هاماً من الممرات الملاحية في التجارة العالمية، فهو يتفرد بموقعه المتوسط بين القارات القديمة، ولهذا فهو يعد من أهم شرايين المواصلات بين المحيط الهندي وباب المندب، ثم السويس فالبحر المتوسط. ومن هنا فقد ساهم البحر الأحمر في عمليات التبادل التجاري والحضاري في الوقت نفسه.

ولقد كانت للطرق البرية قديماً أهميةً كبرى مقارنةً بالطرق البحرية لأسباب تتعلق بقصور التقنيات المتوفرة في عمليات الإبحار، ولكن مع زيادة الخبرات البحرية حدث تطور تدريجي في علوم البحار، والفلك، وحساب النجوم والكواكب. تزامن ذلك مع ثورة الترجمة التي واكبت حركة المد الإسلامي، فامتزجت خبرة المسلمين بخبرات الإغريق،

والرومان، والفرس، والبيزنطيين، فظهر تبعاً لذلك الإسطرلاب، والبوصلة، والآلات لقياس عمق المياه، وتحديد ارتفاع النجوم، وتحديد خطوط العرض الجغرافية، بجانب ظهور خرائط الطرق، وأنواع جديدة من السفن[٣٢]، كما أُلفت العديد من الكتب في هذا المجال[٣٣]. هذا بدوره ما أدى إلى التقدم الملاحي وتوسيع دائرة الحركة التجارية وازدهارها، وبالتالي تبوأت عدة بحار وموانئ دوراً قيادياً في تلك الحركة ومنها البحر الأحمر وميناء عدن.

ومما تجدر الإشارة إليه أن أهمية البحر الأحمر قد تعاظمت منذ ظهور إمبراطوريات إرتبط اقتصادها إرتباطاً مباشراً بتجارة الشرق، وبخاصة بعد أن تم التعرف على مواعيد هبوب الرياح الموسمية في المحيط الهندي مما ساعد كثيراً في عمليات التبادل التجاري المنتظم بين الشرق والغرب[٣٤].

فقد نجح البطالمة في مصر بتنشيط الملاحة في البحر الأحمر وربطها بالملاحة في البحر المتوسط، حيث قاموا بشق قناة من نهر النيل لتمتد إلى وادي الطميلات ثم إلى البحيرات لتصل إلى خليج السويس ثم إلى البحر المتوسط[٣٥]. كما أن الرومان أرادوا السيطرة على البحر الأحمر وذلك بمحاولة الإستيلاء على اليمن بحملة برية بقيادة أليوس جليوس سنة ٢٤م، ولكنها فشلت عند أسوار مأرب[٣٦]، ورغم فشل الرومان في السيطرة على تجارة القوافل البرية بين اليمن والشام، إلاّ أنهم نجحوا في توسيع نطاق تجارتهم البحرية التي شملت مساحة جغرافية واسعة، استطاعوا من خلالها أن يصدروا الذهب والفضة والعنبر والعقيق والمنسوجات القطنية عبر عدة موانئ ربطت بينها مدينة عدن نظراً لموقعها المتميز[٣٧]. ولكن الإمبراطورية البيزنطية استطاعت أن تضع لها موضع قدم في اليمن بطريقة غير مباشرة

---

[٣٢]- ومن الآلات البحرية وحدت آلة سميت آلة الكمال وهي عبارة عن خشبة مستطيلة مدرجة بعقد لقياس المسافات البحرية. انظر عثمان، **تجارة المحيط الهندي**، ص١٠١.

[٣٣]- مثل كتاب السند هند، والأنواء للفزاري، وعلم المثية للخوارزمي، وكتب ابن الهيثم، والبيروني، وثابت بن قرة. انظر: الالوسي، عادل محي الدين، **تجارة الطرق البحرية مع اندونيسيا حتى أواخر القرن السابع الهجري/ أواخر القرن الثالث عشر الميلادي**، (بغداد: منشورات وزارة الثقافة والأعلام، ١٩٤٨)، ص٣٨-٣٩.

[٣٤]- عثمان، **تجارة المحيط الهندي**، ص٤٥.

[٣٥]- شهاب، حسن صالح، **فن الملاحة عند العرب**، ط١، (بيروت: دار العودة، ١٩٨٢)، ص٣٩-٤٠.

[٣٦]- ومأرب مدينة يمنية قديمة كانت عاصمة الدولة السبئية والتي ظهرت منذ الألف الأول قبل الميلاد. انظر: العقيف، أحمد جابر، مؤسسة العفيف الثقافية، **الموسوعة اليمنية**، ط١، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٢)،ج١، ص٢١٦، ج٢، ص٨٠٥.

[٣٧]- الصيني، بدر الدين حي، **العلاقات بين العرب والصين**، ط١، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٠)، ص١٤-١٥.

بواسطة إحتلال الحبشة لها، حتى مجئ الفرس في القرن السادس الميلادي وسيطرتهم على اليمن، ولكن دخول اليمن في الإسلام غير تلك المعادلة وجعل السيطرة التجارية في البحر الأحمر والمحيط الهندي في يد العرب[٣٨].

وبظهور الدولة الإسلامية كان ربط أقاليم الدولة الإسلامية ضرورة اقتصادية مع تنامي الحركة التجارية، فتم إصلاح قناة ترجان الرومانية القديمة والتي سميت بقناة أمير المؤمنين[٣٩] لربط البحر الأحمر بالنيل، بحيث يصبح طريق ملاحي نهري يستقبل سفن البحر الأحمر وينقل حمولتها عن طريق مرفأ عيذاب، وهو الميناء المواجه لجدة على الساحل الغربي للبحر الأحمر و"مركز تجاري مزدهر من مراكز جمع الخراج السلطاني"[٤٠]. ويمتاز مرفأ عيذاب بعمقه وهذا ما سهل عملية وصول البضائع الآتية إليه من اليمن والحبشة، ليتم نقلها بعد ذلك إلى الفسطاط وأسوان وقوص[٤١]، وهذه الأخيرة في رأى أبي الفدا "من أعمال مصر حقيقة وبعضهم يجعلها من بلاد اليمن وبعضهم يجعلها من بلاد الحبشة وهي فرضة لتجار اليمن وللحجاج الذين يتوجهون من مصر فيركبون من عيذاب إلى جدة "[٤٢]، ولربما كان عدم الوضوح في تبعيتها لدى أبي الفدا راجع لتقاسم القوى الثلاثة الإشراف على تجارتها كونها مركز تجمع هام للقوافل البرية.

ورغم إن عملية الإبحار في البحر الأحمر كان يشكل صعوبةً ملاحيةً لما يحتويه من شعاب مرجانية بارزة، ورياح معاكسة، بجانب بعض مخاطر القرصنة التي كانت تقوم بها عصابات اغتنمت فترات الاضطرابات السياسية لتهاجم السفن التجارية المارة بهذا البحر[٤٣]. إلاّ أن دوره الحيوي في الحركة التجارية كان حافزاً لإستمرار الرحلات التجارية فيه.

---

[٣٨]- الالوسي، **تجارة الطرق البحرية**، ص٢٤.

[٣٩]- صالح، محمد أمين، **النظام المالي والاقتصادي في الإسلام**، ط١، (القاهرة: د.م، ١٩٨٤)، ص١٨٨.

[٤٠]- ناصر خسرو، أبي معين الدين القباذياني المروزي، **سفرنامة رحلة ناصر خسرو القباذياني**، تقدم احمد خالد البدلي، (الرياض: جامعة الملك سعود، د.ت)، ص١٣١١.

[٤١]- الشمري، **عدن**، ص٣٤٣.

[٤٢]- أبو الفدا، عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر، **تقويم البلدان**، تصحيح ثيودر والبارون ماك كوكين ديسلان، (بيروت- باريس: دار صادر، ١٨٥٠)، ص١٢؛ وكانت عملية نقل الحجاج من الميناء تدر على السلطات دخل كبير من المكوس المفروضة عليهم. انظر: ابن جبير، **رحلة ابن جبير**، ص٤٢-٤٣.

[٤٣]- يلاحظ أن مسألة القرصنة البحرية قد دخلت في أدب الرحلات كتراث متلازم مع النشاط التجاري انظر: القوصي، **تجارة مصر**، ص١٠-١١.

صحيح أن تزايد إهتمام العباسيين بنشاط الملاحة التجارية في الخليج العربي منذ بداية القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي قد أثر سلبياً إلى حد ما على تجارة البحر الأحمر، فقل دور البحر الأحمر في طريق الرحلات التجارية إذا ما قيس بدور الخليج العربي في تلك المرحلة[٤٤]، وإزدهرت موانئ الخليج العربي مثل سيراف والبصرة، وبخاصة بعد أن أمر الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور بردم قناة أمير المؤمنين لأسباب أمنية وذلك سنة ١٤٥هـ/٧١٠م[٤٥]، فغدت للدولة العباسية السيطرة على الطرق التجارية البرية عبر آسيا، والبحرية عبر الخليج العربي. إلاّ أن ظهور الثورات التي اجتاحت الخلافة العباسية، ومنها ثورة الزنج وثورة القرامطة في أواخر القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي أدى إلى تدهور الملاحة التجارية في الخليج العربي[٤٦].

وبالفعل عاد البحر الأحمر ليلعب دوره الحيوي الفعال في الحركة التجارية، وفي استقبال السفن الآتية من الهند والصين وتفريغ حمولتها في عدن عبر المراكب المعروفة بالجرم والمخصصة لهذا الغرض[٤٧]، ليتم بعد ذلك نقل السلع مرة أخرى على سفن البحر الأحمر إلى الجار وجدة مينائي الحجاز، ومن ثم إلى القلزم على خليج السويس والتي كانت تعتبر "مدينة على شفير البحر وينهي هذا البحر إليها وهي في عطف هذا البحر وليس بها زرع ولا شجر ولا ماء وإنما يحمل لهم في آبار ومياه بعيدة منهم وهي تامة العمارة بها فرضة مصر والشام ومنها تحمل حمولات الشام ومصر إلى الحجاز واليمن وسواحل هذا البحر بينها وبين فسطاط مصر مرحلتان"[٤٨]، ثم بعد ذلك تُنقل البضائع إلى مصر والشام بالطرق التجارية البرية ليعاد شحنها بحرياً من جديد في موانئ البحر المتوسط[٤٩].

---

[٤٤]- دراج، أحمد، "عيذاب من الثغور العربية المندثرة "، **مجلة كلية الآداب**، مجلد ١٨، (جامعة القاهرة: كلية الآداب، ديسمبر١٩٥٦) ج٢، ص٥٧.

[٤٥]- القوصي، **تجارة مصر**، ص٥٠.

[٤٦]- جرادات، وليد محمد، **الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر**، ط١، (الدوحة: دار الثقافة، ١٩٨٦)، ص٦٣
Ashtor، Eliyaho, **A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages,** (USA: University of California Press, ١٩٧٦), p١٦٧.

[٤٧]- والجرم هي مراكب طويلة مخصصة لتفريغ البضائع من السفن الكبيرة ونقلها إلى ميناء عدن. انظر، عثمان، **تجارة المحيط الهندي** ص١٤٢؛ أيضاً: البلي، محمد بركات، "بداية الكارم ومعناه في العصر الفاطمي"، **مجلة المؤرخ المصري**، عدد١٣، (القاهرة: جامعة القاهرة، يوليو١٩٩٤)، ص١٠٤.

[٤٨]- الإصطخري، **مسالك الممالك**، ص٣٣.

[٤٩] - جرادات، **الأهمية الإستراتيجية**، ص٦٣.

وقد يكون لتزايد إهتمام الفاطميين بتدفق تجارة الشرق إلي البحر الأحمر، وتشجيعهم لسفن المحيط الهندي التجارية الضخمة على ارتياد موانئه وخاصة ميناء عدن، إلى جانب تشجيع القوى الحاكمة في اليمن وقتئذ للتجار الهنود والصينيين على مد نشاطهم التجاري إلى اليمن، وتأمين الطرق التجارية سواءً البرية منها أو البحرية المؤدية إلى البحر الأحمر، وتقنين نظام تحصيل الضرائب التجارية، وإصدار القوانين الإدارية المنظمة لحركة الصادرات والواردات في موانئه وبخاصة ميناء عدن، ومثال على ذلك ما قام به الملك تورانشاه الأيوبي عام ٥٦٩هـ/١١٧٤م من تنظيم وتأمين الطريق الملاحي في البحر الأحمر، وذلك بعد حملته لتأسيس دعائم الوجود الأيوبي في اليمن[٥٠].كل ذلك كان له دور في إمداد عدن بقوة اقتصادية دافعة، كي تصبح نقطة إنطلاق لتجارة سلع الشرق وتوابلها في مواسمها السنوية المعتادة[٥١].

وقد زادت أهمية البحر الأحمر في فترة الحروب الصليبية، حيث أصبح ممراً بحرياً للحجاج القاصدين الأراضي المقدسة من بلاد الشام ومصر وبلاد المغرب، وذلك بعد أن عطل الصليبيون طريق القوافل البري الرابط بين مصر والشام وبين الحجاز، حيث أغلقه الملك الصليبي بلدوين الأول ملك بيت المقدس منذ عام ٥٨١هـ/١١٢٤م، فتحول التجار والحجاج القادمين من الشام إلى الطريق الملاحي للبحر الأحمر[٥٢].

أن أهمية البحر الأحمر التجارية قد تنامت مع توسع نطاق المعارف والتقنيات البحرية، التي سمحت بتضخم حجم النشاط السلعي بين الشرق والغرب عما كان عليه قبل، ومما زاد في دورالبحر الأحمر وأهميته موقعه الجغرافي المتوسط لمعظم بحار العالم، مما جعله ممراً رئيساً للتجارة العالمية في مختلف العصور وبدا ذلك واضحاً بصورة أعمق توازياً

---

[٥٠]- كان الغرض الأساسي من الحملة هو إيجاد موضع قدم للدولة الأيوبية في المنطقة. انظر: ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الشيباني، الكامل في التاريخ، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧)، ج١١، ص١٧٨؛ لبيب، صبحي، "سياسة مصرالتجارية في عصر الأيوبيين والمماليك "، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٢٨-٢٩، (القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٨١-١٩٨٢)، ص١٢٥.

[٥١]- نظراً لإرتباط التجارة في المحيط الهندي بحركة الرياح الموسمية، وبطبيعة حركة الرياح، وطبيعة الأمواج في المحيط، فقدكانت الرحلات التجارية أحياناً تستغرق حوالي عام ونصف في الذهاب والعودة بين عدن والسواحل الهندية. انظر: حوراني، جورج فضلو، العرب والملاحة في المحيط الهندي في العصور القديمة وأوائل القرون الوسطى، ترجمة يعقوب بكر، (القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ١٩٥٨)، ص٢٢١.

[٥٢]- ربيع، البحر الأحمر، ص١٢١.

مع حركة المد الإسلامي الذي وصل إلى سواحل الهند والصين، حيث تشكلت فيهما جاليات إسلامية تجارية نشطة، ساهمت في نشر الإسلام في تلك المناطق، وأثرت في ثقافتها تأثيراً لايزال واضحاً إلى اليوم. وقد دعم وجود ميناء عدن في الأهمية البحر الأحمر، حيث شكل موقع عدن الجغرافي محور أساس لدورها التجاري الفاعل في تلك الفترة.

الأهمية التجارية لموقع عدن الجغرافي

يقع ميناء عدن على الخليج المسمى بإسمه على مدخل البحر الأحمر، وهذا الموقع جعل من عدن مركزاً تجارياً رابطاً بين شرق إفريقيا وبلاد العرب، ونقطة ارتكاز بين مصر والشام وبين الهند والصين، ومحطة مهمة لانطلاق السفن التجارية في مواسمها المتعارف عليها. فعدن بذلك كما وصفها القلقشندى مدينة "ذات حط وإقلاع"[٥٣]، بجانب أنها كما أكد اليعقوبي "ساحل صنعاء"[٥٤] فهي مرفأها لتصدير منتجاتها وبها مراكب الصين وسلاهط والمندب وغلافقة والحردة وعثر والحسبة وجدة[٥٥]، أي أنها محطة تجمع للسفن من مناطق مختلفة.

ومن هذا المنطلق كانت عدن ملتقى لتجارة الهند والصين والحبشة وفارس والعراق، وسوقاً للعديد من السلع، فعلى الرغم من اختلاف أهمية السلع بشكل عام وانتشارها من عصر لآخر ومن مجتمع لآخر، إلا أن عدن قد استوعبت معظم السلع المتداولة كالفلفل والنارجيل والهيلجان والأبنوس والكافور وأنياب الفيل والسيوف والأحجار الكريمة والطيب والعطور وأنواع الأقمشة المختلفة[٥٦]، بالإضافة إلى المنتجات المحلية كاللؤلؤ، والعقيق اليماني المعروف، والبخور والمر والعنبر واللبان والبن اليمني، وكذلك البرود اليمنية وهي من اشهر الأقمشة اليمنية المنسوجة[٥٧]، بجانب نبات الفوة الذي كان يستخدم في الصباغة[٥٨].

---

[٥٣]- القلقشندى، **صبح الأعشى**، ج٥، ص١٠؛ أبي الفدا، **تقويم البلدان**، ص٩٣.

[٥٤]- اليعقوبي، **كتاب البلدان**، ج٧، ص١.

[٥٥]- المصدر نفسه.

[٥٦]- ابن الوردي، سراج الدين بن حفص عمر، **خريدة العجائب وفريدة الغرائب**، (القاهرة: مطبعة بولاق، ١٨٦٨)، ص٦٤.

[٥٧]- الحميري، محمد عبد المنعم، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، ط٢، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٤)، ص٤٠٨.

[٥٨]- وهو نبات كان يستخرج منه الصبغة الحمراء لإستخدامها في تلوين المنسوجات. انظر: ابن رسول، يوسف بن عمر، **المعتمد في الأدوية المفردة**، ط٣، (القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، ١٩٨٣)، ص٣٧١؛ الحبيشي،حسين علي، **اليمن والبحر الأحمر الموضع والموقع جغرافياً- تاريخياً- اقتصادياً- سياسياً- بحرياً- قانونياً**، ط١، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٢)، ص٧٧.

ورغم كون مدينة عدن مدينة ساحلية وشبه جزيرة بركانية محاطة بسلسلة مرتفعات من جهتها الشمالية، تم شق ممر بري فيها "وجُعل عليه باب حديد"[٥٩] يربطها بمناطق اليمن الأخرى، إلا أنها استقطبت القوى التجارية الدولية.

وربما كانت عدن مدينة صغيرة ومسورة، تُحمل إليها المياه من مناطق مجاورة[٦٠]، إلا أن شهرتها فاقت مدناً يمنيةً عديدة، وذلك كونها مرفأ تجارة اليمن واقتصادها ليس في الفترة الإسلامية بل ما قبل الإسلام. فقد تمتعت عدن بسمعة عالمية كمركز مرور لتجارة الشرق والغرب، ولذلك جاء ذكرها في العديد من النقوش القديمة، كالنقش اليوناني الذي وجد في جنوب مصر والذي يعود إلى القرن الأول الميلادي[٦١]، كما عُرفت قديماً بالعربية السعيدة الذي عُمم بعد ذلك على اليمن كله [٦٢]، وكما يذكر العبدلي أن مدينة عدن"زهت تجارتها على عهد الرومان حتى نافست تجارة القسطنطينية فجاء أساطيل الرومان واخربوا عدن لمنافستها لعاصمتهم وذكر بعضهم أنها دخلت تحت حكم الرومان وكانت مركزاً تجارياً مهماً ودعاها الرومان يومئذ رومانيوم امبوريوم أي مخزن الرومان"[٦٣]. وقد ذكرتها أيضاً وثائق الجنيزة القاهرية بشكل كبير من خلال خطابات أُرسلت منها إلى الفسطاط في مصر أو العكس[٦٤].

إن تلك المميزات قد جعلت من عدن محط أنظار القوى السياسية سواءً في اليمن أو خارجها، حيث أُتخذت قاعدةً لنشر الدعوة الإسماعيلية الفاطمية[٦٥]، وذلك نظراً لبعدها

---

[٥٩]- المقدسي، أحسن التقاسيم، ص٨٥.

[٦٠]- كان في عدن مورد ماء يسمى الحبق وكذلك كان ينقل إليها المياه من منطقة الحسوة في فلاة ارم على بعد يوم منها. انظر: العبدلي، أحمد فضل بن علي، **هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن**، ط٢، (بيروت: دار العودة، ١٩٨٠)، ص١٧.

[٦١]- العفيف، **الموسوعة اليمنية**، ج ٢، ص٦٤٢.

[٦٢]- ابن حوقل، أبو القاسم محمد، **صورة الأرض**، (ليدن:مطبعة بريل، ١٩٣٨)، ج١، ص٢٠؛ وكما تؤكد المصادر أن البيزنطيين قد اهتموا كثيرا بتجارة الهند فعملوا على تعيين موظف يسافر سنويا لمتابعة واردات الهند إلى الإمبراطورية البيزنطية. انظر: الشيال، جمال الدين، "العلاقات بين مصر واليمن في العصر الفاطمي"، **مجلة الكتاب**، مجلده، السنة الثالثة، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ابريل ١٩٤٨)، ص٥٥٠.

[٦٣]- العبدلي، **هدية الزمن**، ص١٧.

[٦٤]- وهي عبارة عن رسائل متبادلة بين موانئ البحر الأحمر والمحيط الهندي والحجاز، أحضرها أصحابها معهم حفاظاً على حقوقهم وأموالهم، فأخذت هذه الرسائل طريقها إلى حجرة مغلقة في المعابد اليهودية وهي ما عرفت بحجرة الجنيزة. انظر: ربيع، **البحر الأحمر**، ص١١٤.

[٦٥]- فقد أرسل عبيد الله المهدي مؤسس الدولة الفاطمية في منطقة المغرب العربي منصور اليمن سنة ٢٦٨هـ/٨٩٩م إلى عدن ليباشر فيها الحركة الفاطمية، إلى أن صارت إقطاعاً في عهد الدولة الصليحية بيد آل زريع الداعمين للدعوة المستنصرية الفاطمية. انظر: الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله، **كتاب المشترك وضعا والمفترق صعقا**، ط٢، (بيروت: دار الكتب، ١٩٨٦)، ص٣٠٥؛ أيضاً: العفيف، **الموسوعة اليمنية**، ج٢، ص٦٤٣.

عن عاصمة الخلافة العباسية ببغداد، فعدن بذلك كانت محط العديد من التيارات الأيدلوجية كونها مركز جذب ليس تجارياً فقط بل سياسياً أيضاً.

وهناك عدة شروط اجتمعت لتنقل عدن إلى بدء إنطلاقة اقتصادية جديدة منذ أواخر القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، وذلك تزامناً مع ازدياد الطلب على المنتجات والواردات الآتية من الهند والصين. فالتحولات العميقة في المنطقة كانت مرتبطة بتغيرات سياسية واقتصادية مؤثرة، ومن ذلك بدء وجود القوى السياسية القابضة بزمام الأمور في اليمن، وتوسع السياسات الفكرية والقيادية والاقتصادية القادرة على إنشاء الأسس الاستثمارية للتجارة النشطة في عدن[٦٦].

وترسم المصادر المعاصرة صورة مليئة بالحياة والحركة لمدينة عدن من عمليات تفريغ وشحن للسفن، ومن مبادلات البيع والشراء بين سكان عدن والتجار الوافدين، مع ما تدره تلك العمليات من أرباح ومكاسب ضخمة، وليس أدل على ذلك الثراء أكثر مما أورده المقدسي على لسان احد التجار المتعاملين بتجارة عدن "أخشى إن دخلت عدن فسمعت أن رجلا ذهب بألف درهم فرجع بألف دينار وآخر بمائة دينار فرجع بخمسمائة فلما دخلتها سمعت أكثر مما قاله"[٦٧]. وقد صاحب العمليات التجارية تلك إشراف إداري رسمي دل على مدى إهتمام اليمنيون بإرساء تقاليد ملاحية تنم عن إدراكهم لدورهم في الحياة التجارية والاقتصادية في ذلك العصر.

ويلاحظ هنا أن تجارة عدن كانت مورداً أساسياً من موارد الدخل لخزينة الدولة في اليمن، وتنامت تلك التجارة مع تسارع إيقاع حركة البضائع وتنوعها في الميناء، فقد كانت تقديرات العائدات الضريبية من تجارة عدن عن مراكب السنبوق[٦٨] في عهد الدولة

---

[٦٦]- كبة، إبراهيم، **دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي**، ط١، (بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٧٠)، ج١، ص٧٢؛ ناجي، عبد الجبار، "دراسة مقارنة للأحوال التجارية في موانئ الخليج والجزيرة ا العربية في القرن الرابع للهجرة"، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد٥٦، السنة ١٤، (الكويت: جامعة الكويت، ١ أكتوبر ١٩٨٨)، ص١٧٥.

[٦٧]- المقدسي، **أحسن التقاسيم**، ص٩٧.

[٦٨]- وهونوع من السفن إنتشرت على سواحل المحيط الهندي والساحل العربي، ويبلغ طولها ثمانين قدم، وحمولتها حوالي مائة وخمسين طن، وتتميز بمقدمة منخفضة ومؤخرة عالية، وهي تستخدم الشراع المربع في تسييرها. انظر: ماهر، سعاد، **البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية**، (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧)، ص٣٤٨-٣٤٩.

الزيادية حوالي مائتا ألف دينار عثري سنويا[٦٩]، ازدات تلك العائدات سنوياً بشكل مطرد حتى باتت في عهد الدولة الأيوبية حوالي ستمائة ألف دينار تصب في أربع خزائن تابعة للدولة :-

١- خزينة للمراكب القادمة من الهند.

٢- خزينة خاصة بمكوس نبات الفوة.

٣- خزينة خاصة بمكوس الخيول.

٤- خزينة لضرائب السفن المغادرة إلى الهند.

وهذا ما أكده ابن المجاور حيث " كان يرفع من عدن في كل عام أربع خزائن إلى حصن تعز قدوم المراكب من الهند وخزانة دخول الفوة إلى عدن وخزانة خروج الخيل من عدن إلى الهند وخزانة سفر المراكب إلى الهند وكل خزانة من هذه الخزائن يكون مبلغها مائة وخمسين ألف دينار زائد ناقص"[٧٠].

والجدير بالذكر إن عدة موانئ على البحر الأحمر والساحل الإفريقي قد ارتبط ظهورها بتنامي أهمية مدينة عدن، وازدياد حركة السفن التجارية فيها، كميناء جدة الذي كان سوقاً موسمياً هاماً يستقبل الحجاج والتجار القادمين عن طريق البحر[٧١]، وهناك على الساحل الإفريقي مدينة مقديشو، حيث تجتمع فيها صادرات الحبشة والسودان وشرق إفريقيا، وميناء عدول[٧٢] على الساحل الارتيري والمقابل لميناء عدن، بالإضافة إلى ميناء سيراف على الخليج العربي والذي كان يستقبل صادرات وواردات العراق وبلاد فارس ليتم نقل بعضها إلى عدن[٧٣].

---

[٦٩]- وهذا الدينار ينسب إلى دور الضرب في مدينة عثار اليمنية وكان يزن حوالي ١,٠٨ غرام. انظر: العفيف، **الموسوعة اليمنية**، ج ٢، ص٩٦٧؛ أيضاً: أبو زيد، زنوبة نادي مرسي، **التنظيمات الاقتصادية الاجتماعية في اليمن منذ صدر الإسلام حتى آخر القرن الثالث الهجري**، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة: كلية الآداب: ١٩٩٢)، ص٩٥-٩٦.

[٧٠]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٦٥.

[٧١]- ربيع، **البحر الأحمر**، ص١٢٠.

[٧٢]-هذا الميناء كان من الموانئ الإفريقية التي استقبلت أوائل المسلمين المهاجرين إلى الحبشة عن طريق اليمن، وكان أيضاً من الموانئ المستقبلة للمراكب التجارية الآتية من عدن والتي عرفت بجلاب القلزم، وذلك لتسويق السلع في إفريقيا والعكس. انظر: شهاب، **أضواء**، ص١٣٥؛ أيضاً: دراج، **عيذاب**، ص٥٨.

[٧٣]- متز، آدم، **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٤٨)، ج ٢، ص٣٢١-٣٢٢.

مما سبق يتضح مدى تأثير الموقع الجغرافي على موضع منطقة ما، وما يمكن أن يمنحه الموقع الجغرافي لمدينة ما من أهمية، وهذا ما بدى من خلال ما إستعراض ما شكلته جغرافية عدن من معالم فاعليتها التجارية في تلك الفترة. وستتضح أهمية ذلك الموقع أثناء خوض دروب طرق القوافل والسفن.

الطرق التجارية (طرق القوافل والطرق الملاحية)

كانت الأهمية التجارية للبحر الأحمر وموانئه واضحة عبر عصوره المختلفة، فمنذ القرن الثالث قبل الميلاد كانت السفن القادمة من الهند والصين تفرغ بضائعها في عدن فتنقل بعد ذلك عبر طريقين: الطريق البري ويتجه شمالاً إلى بلاد الشام، ويتفرع منه طريق آخر إلى بلاد الرافدين، أما الطريق البحري فقد كان يمر عبر البحر الأحمر[٧٤].

وقد ظل الطريق البري القديم هو الطريق المتبع من قبل القوافل لقرون طويلة، واكتسب أهميته من خبرة القوافل التجارية في معرفة دروبه ومسافاته، ولذلك كانت رحلات القوافل فيه مستمرة تقريباً طوال العام عبر طريقين بريين: الطريق الداخلي الآتي من عدن والمتجه إلى مدينة زبيد وغلافقة ومرسى خنكان، أو إلى مدينة الجند ثم منطقة ذي اشرق ثم نقيل سمارة ومن ثم إلى صنعاء، وبعد ذلك يتجه إلى صعدة وبلاد همدان ونجران والطائف لينتهي في مكة[٧٥].

ويستغرق هذا الطريق حوالي الشهر وهو الطريق الأبعد ولكنه الأكثر اعتدالاً في هوائه والأقل وباءاً مقارنة مع الطريق الساحلي الذي كانت تسلكه القوافل التجارية الآتية من عدن عبر وادي تهامة متجهةً إلى الشمال، وهو الطريق الأقصر ولكنه الأكثر وباءاً وحراً[٧٦]. وبالإضافة إلى تلك الطرق هناك طريق عدن المتجه شرقاً إلى حضرموت والمهرة

---

[٧٤]- حيث كان السبئيون والمعينيون يقومون بدور الوسطاء التجاريون لنقل السلع من المحيط الهندي إلى البحر المتوسط. ومما ساعدهم على ذلك اكتشاف سر الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، ودورها في الإبحار إلى الهند صيفا من البحر الأحمر عبر عدة مسارات في المحيط الهندي. انظر: ناجي، **دراسة مقارنة**، ص١٧٥؛ أيضاً: يوسف، **علاقات العرب التجارية**، ج١، ص١٤.

[٧٥]- عبد الكريم، محمد حسن، **التجارة وطرقها في الجزيرة العربية بعد الإسلام في القرن الرابع الهجري**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الآداب، ١٩٨٤)، ص١٠٣.

[٧٦]- **المرجع نفسه**.

والجادة، ومن ثم إلى عمان وسيراف على الخليج العربي، إلا أنه لم يكن مطروقاً بدرجة كافية نظراً لوعورته، ولذلك كان يستعاض عنه بالطريق البحري على طول شواطئ بحر العرب إلى الخليج العربي[٧٧].

والجدير بالذكر أن طول المسافات البرية قد تم تحديدها من قبل القائمين على تنظيم سير القوافل التجارية لتسهيل عملها، فهناك دائماً ارتباط وثيق بين قوة الدولة وبين ازدهار التجارة، فطالما عملت الأسر الحاكمة أو الدولة المركزية اليمنية على تأمين الطرق وتوفير ما تحتاجه القوافل، كان ذلك سبباً مباشراً لدوران عجلة التجارة نحو الازدهار. ومن هنا نُظمت العلامات المميزة على الطرق بين عدن والمناطق الأخرى لتوضيح معالمها والمسافات بينها، والتي كانت غالباً ما تقاس بالسكك أو بالأميال معتمدة على مدى قوة البصر. وكانت هذه العلامات توضع بوجه خاص في المناطق الوعرة أو القليلة السكان، عند تعذر وجود الادلاء[٧٨]، بحيث كان يتم وضع علامات حجرية ثابتة أو علامات ضوئية ليلية[٧٩] في بعض المناطق وذلك قد يكون عند سفر القوافل ليلاً تجنباً للحرارة نهاراً. هذا بالإضافة إلى إقامة محطات حراسة واستراحة للقوافل للتزود بالماء والغذاء كما أشار إلى ذلك ابن خرداذبة[٨٠].

ويلاحظ بأن الطرق التجارية البرية بجانب استخدامها في نقل البضائع عبر القوافل إلا أنها كانت تستخدم في نفس الوقت كطريق بري للحجاج القادمين عبر عدن. فقد كانت قوافل الحجاج تستفيد من الحماية التي كانت تتمتع بها القوافل التجارية، فمن المعروف أنه كان على رأس كل قافلة قائد أو أمير يقود فرقة مسلحة من الحرس مكلفة من قبل الدولة لهذا الغرض. ويلاحظ إن قوافل الحجاج كانت مجبرة مثلها مثل القوافل التجارية على دفع المكوس عند مرورها من بعض المدن، وقد إختلفت تلك الضرائب من مدينة لأخرى بحسب حركة النشاط التجاري فيها، فكلما زادت الحركة التجارية المارة

---

[٧٧]- الإصطخري، المسالك والممالك، ص٢٨؛ أبي الفدا، تقويم البلدان، ص٨٣-٨٤؛ القلقشندى، صبح الأعشى، ج٥، ص٥٧؛ ابن حوقل، صورة الأرض، ج١، ص٤١.

[٧٨]- عبد الكريم، التجارة وطرقها، ص٩٤.

[٧٩]- المرجع نفسه، ص٩٥.

[٨٠]- ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص١٤٣.

بتلك المدن زادت بالتالي قيمة الضرائب المفروضة على السلع التجارية، وعلى الحجاج المارين بها[٨١]. وهذا أمر طبيعي نتيجةً لرغبة السلطات السياسية في الإستفادة القصوى من النشاط التجاري المار بأراضيها.

على الرغم من أن الطرق التجارية البرية كانت هي الطرق الأكثر أمناً وخبرةً من قبل القوافل التجارية، إلا أن أهميتها تضاءلت أمام اندفاع الحركة التجارية نحو ارتياد الملاحة التجارية بالطرق البحرية المعروفة آنذاك، وقد تطابق ذلك مع تطور أساليب وتقنيات الملاحة[٨٢]، ومعرفة المواسم المناسبة للإبحار فيها، وتطور صناعة السفن التجارية برغم ما يكتنفها من مخاطر طبيعية وقرصنة[٨٣]، وكان ذلك ربما لسعة حجم البضائع المنقولة عبر الطرق البحرية مقارنة بالطرق البرية، بجانب تعدد الموانئ الموزعة على طول الطرق البحرية، لذلك كانت الأفضلية للطرق الأقل تكلفة والأسرع توصيلاً[٨٤].

ومن هنا ازدهر الممر الملاحي المار عبر البحر الأحمر، وبالتالي ازدهرت الموانئ المتواجدة على ضفتيه، ومنها ميناء جدة الذي كان يعتبر ميناء رئيس لإستقبال بضائع عدن، ليتم نقلها بعد ذلك إلى ميناء الطور على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر والمخصص للسلع المتجه إلى مصر، وهناك أيضاً ميناء أيلة المخصص للسلع المتجه إلى الشام[٨٥]. وقد وجد ارتباط تجاري وثيق بين مينائي عدن وعيذاب، حيث كانت يتم بشكل دوري إستقبال السلع القادمة من عدن في عيذاب[٨٦].

---

[٨١]- ففي مدينتي صعدة وزبيد كان الولاة يفرضون مابين ثلث الدرهم وربع العشر على الحجاج والتجار، بينما في عدن كانت بعض السلع القادمة من مصر والهند تعفى من الضرائب، أما في عيذاب فكان التاجر يدفع الزكاة فقط. انظر: ناجي، **دراسة مقارنة**، ص١٩٠.

[٨٢]- يؤكد ريسلر أن ملاحي المحيط الهندي كانوا يقيسون المسافات البحرية بالقصبة العقد وهذا تطور ملاحي جديد. انظر: ريسلر، جاك، **الحضارة العربية**، تعريب خليل احمد خليل، ط١، (بيروت، باريس: منشورات عويدات، ١٩٩٣)، ص١٣٧.

[٨٣]- يصف البيروني بوارج "البيرة" أو زوارق "السومنات" أو ما يسمى بقراصنة البحر وعددها في بعض الأحيان يربو على الخمسين زورقاً، بأنهم مجموعات تمركزت في مناطق معروفة مثل جزيرة سومطرة ومنطقة الديبل بالسند وبعض خلجان سواحل البحرين متخصصة في عمليات قطع الطرق على السفن التجارية المارة بمناطقها. انظر: البيروني، أبو الريحان محمد بن احمد، **تحقيق ما للهند من مقولة ومقبولة أو مرذولة**، ط٢، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣)، ص١٤٧-١٤٨.

[٨٤]- أبو زيد، **التنظيمات الاقتصادية**، ص١٧٦.

[٨٥]- ربيع، **البحر الأحمر**، ص١١٩؛ الأشقر، **تجار التوابل**، ص٥٥.

[٨٦]- المقريزي، تقي الدين احمد بن علي، **كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، (بيروت: دار صادر، ١٩٧٠)، ج١، ص٢٠٢.

وعيذاب كما يصفها المقريزي "مدينة على ساحل بحر جدة وهي غير مسورة وأكثر بيوتها أخصاص وكانت من اعظم مراسي الدنيا بسبب أن مراكب الهند واليمن تحط فيها البضائع وتقلع منها مع مراكب الحجاج الصادرة والواردة"[٨٧]. وميناء عيذاب كما يؤكد ابن الوردي كان تحت سيطرة سلطان مصر بالمشاركة مع حاكم الحبشة أو ما يعرف بوالي البجة، والذي كان يتقاسم مع الوالي المصري المكوس والعائدات الضريبية التجارية المتحصلة من استقبال قوافل التجار والحجاج المارة به[٨٨]، في حين كان يتم بعد ذلك نقل قوافله التجارية الآتية عن طريق الصحراء إلى مدينة قوص في صعيد مصر والتي تخصصت بإستقبال تلك القوافل من عيذاب، ومن ثم تعبر تلك المتاجر عبر النيل إلى الفسطاط فالإسكندرية، أو دمياط في طريقها إلى البحر المتوسط وأوروبا[٨٩].

وقد إستوجب طول الطريق البحري بين عدن والسواحل الهندية والصينية المرور بالكثير من الموانئ والمدن عبر بحر العرب وشواطئ الخليج العربي والمحيط الهندي، التي زودت بالمنارات المضيئة بمصابيح نفطية لإرشاد السفن المارة بها. وكانت السفن التجارية ترسو عند تلك الموانئ للتزود بالبضائع والماء والقيام بأعمال الصيانة وممارسة عمليات البيع والشراء. والملاحظ أن هذا الطريق البحري المحاذي للسواحل هو الذي اعتاده التجار في أسفارهم، نظرا لسهولته وخلوه من المخاطر، على عكس الطريق البحري الآخر من عدن مباشرة إلى وسط المحيط الهندي دون المرور بالموانئ البحرية، حيث كانت تكتنفه في بعض الأحيان العواصف البحرية[٩٠].

ومن المعروف أن الرحلات من عدن إلي الساحل الهندي عبر الطريق المباشر إلى عمق المحيط كانت ممكنة طوال العام حيث كان من الممكن القيام بأكثر من رحلة ذهاباً وإياباً خلال موسم واحد مع انسياب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية، حيث كانت تلك

---

[٨٧]- المقريزي، الخطط والآثار، ج١، ص٢٠٢.

[٨٨]- ابن الوردي، خريدة العجائب، ص٥٨.

[٨٩]- ابن الفقيه، أبو بكر أحمد بن محمد الهمداني، كتاب مختصر البلدان، (ليدن: مطبعة بريل، ١٩٦٧)، ص١٣؛ العسكري، سلمان إبراهيم، التجارة والملاحة في الخليج العربي في العصر العباسي، (القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٧٢)، ص١٧٤؛ ربيع، البحر الأحمر، ص١١٩.

[٩٠]- الالوسي، تجارة الطرق البحرية، ص٥٥.

الرحلة تستغرق حوالي ثلاثة أشهر[91]. حتى تصل إلى مدينة كولم مالي على الساحل الهندي ليتواصل الإبحار بعدها إلى مدينة خانفو أو كانتون في الصين[92].

ومما سبق يتضح إن سير السفن في رحلاتها الملاحية كان تمر عبر طريقين، وفي مواسم محددة، أحدهما الطريق الموازي للشواطئ وهو الطريق الأطول، والآخر الطريق الملاحي الأقصر في عمق المحيط الهندي. وفي كليهما تبدأ السفن بالتحرك من بداية شهر نوفمبر، وتتفاوت مدة السفر بحسب طول الطريق. ففي الطريق الملاحي المباشر تستطيع السفن الذهاب والعودة أكثر من مرة، بينما الطريق الملاحي الآخر المار عبر السواحل فيستغرق السفر فيه حوالي العام، حيث تقضي السفن فترة الصيف في كانتون على الساحل الصيني لإتمام عمليات التبادل التجاري قبل أن تغادر راجعة من نفس الطريق الذي أتت منه. وهذا الطريق الملاحي الطويل ينطلق من عدن ثم إلى عمان لتتوقف السفن في سيراف لتزويدها بالمتاجر الآتية من الخليج العربي ثم تتجه السفن بعد ذلك عبر خط ساحل المحيط الهندي وموانيه لتصل إلى ساحل الملبار، حيث تزود السفن بالمنتجات الهندية من توابل ومنسوجات ومعادن[93].

ومن ثم بمساعدة الرياح الموسمية الشمالية الشرقية تصل السفن إلى جزر المالديف حيث أخشاب جوز الهند للاستفادة منها في تصليح السفن، وبناء سفن جديدة[94]، لتتجه بعدها إلى السواحل الهندية، ثم إلى شبه جزيرة الملايو[95]، ومن بعدها تتوجه السفن إلى سومطرة وجاوة حتى تصل إلى مضيق ملاكة أو ملقا، ثم تقصد السفن موانئ الهند الصينية ومن هناك تتابع سيرها على طول الساحل الصيني لتنتهي الرحلة في مدينة كانتون

---

[91]- عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص٩٢.

[92]- وهي كما يقول أبو الفدا عنها "من أبواب الصين على النهر وموضوعها على شرقي نهر حمدان وهي المرفا الأكبر". انظر: أبو الفدا، تقويم البلدان، ص٣٦٥؛ وقد اهتمت الأسر الصينية الحاكمة بهذا الميناء لتعويض خسارة فقدان طريق الحرير البري في أيام أسرة سنغ. انظر: زيادة، نقولا، "تجارة بلاد الشام"، مجلة الاجتهاد، عدد٣٥،٣٤، السنة التاسعة، (بيروت: دار الإجتهاد، شتاء ١٩٩٧)، ص٢٩.

[93]- النقي، بلاد الهند، ص٢١١-٢١٢.

[94]- أحمد، سيد مقبول، العلاقات العربية الهندية، تعريب نقولا زيادة، (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤)، ص١٢٥.

[95]- والتي يصفها القزويني بأنها "مدينة عظيمة منيعة عالية السور في بلاد الهند كثيرة البساتين إنها أول بلاد الهند مما يلي الصين وإنها منتهى مسير المراكب إليها ولا يتهيأ لها أن تجاوزها وإلا غرقت بها قلعة يضرب بها السيوف القلعية وهي الهندية العتيقة". انظر: القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، آثار البلاد وأخبار العباد، (بيروت: دار صادر، ١٩٧٩)، ص١٠٥.

الصينية[96]. ويبرز هنا تساؤل هو لماذا لا تتابع السفن سيرها بعد تلك المدينة الصينية؟ وقد تكون الإجابة كما ذكرها شيخ الربوة الدمشقي من وقوع كانتون في البحر الصيني المعروف بكثرة الشعاب والأخوار فيه حتى سمي بالبحر الزفتي لشدة ظلمته[97]، وإحتمال إنه كان للمراكب الصينية خبرة بكيفية الإبحار فيه ولم تتوفر تلك الخبرة للسفن العربية.

ويلاحظ هنا أن السفن الصينية الكبيرة ذات سعة الشحن الضخمة مابين ٥٠ إلى ٦٠ طناً كانت تجوب السواحل الآسيوية فتأتي من البحار الصينية العميقة لتتجمع في يانغ- تشيو وكانتون لملاقاة التجار المسلمين، والسفن الآتية من عدن للقيام بالتبادل السلعي[98].

أما بالنسبة للإبحار عبر البحر الأحمر فقد كانت هناك مراكب أصغر حجماً من سفن المحيط الهندي، تقوم بمهمة نقل البضائع الآتية من المحيط الهندي إلى جدة ومصر، ومن ثم إلى البحر المتوسط، مستعينة في ذلك بالرياح الجنوبية[99]. بالإضافة إلى تلك المراكب كانت هناك سفن الخليج العربي والتي تدور على طول ساحل الجزيرة الجنوبي، فتمر بظفار وعدن ثم تصعد عبر البحر الأحمر إلى زيلع على الشاطئ الحبشي، أو تتجه إلى جدة ثم عيذاب على الشاطئ المصري، لتواصل القوافل البرية أو المراكب النهرية النيلية بعد ذلك إيصال البضائع إلى البحر المتوسط، والذي زادت فيه حركة السفن التجارية بشكل واسع في مرحلة المد الأوروبي الصليبي[100].

وفي سياق الحديث عن الطرق البحرية لا يجب نسيان الطريق البحري المتفرع من عدن إلى الساحل الإفريقي، الذي عمق القرب الجغرافي بينهما من النشاط التجاري بين

---

[96]- عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص٩١.

[97]- الدمشقي، شيخ الربوة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي طالب، **نخبة الدهر في عجائب البر والبحر**، (لايبسيج: نشر ميرين، ١٩٢٢)، ص١٣٠؛

[98]- بروي، إدوار، **تاريخ الحضارات- العصور الوسطى**، ترجمة يوسف أسعد داغر، (بيروت: عويدات للطباعة والنشر، ٢٠٠٣)، ج٣، ص٢٤٢.

[99]- ناصر خسرو، **سفرنامة**، ص١٣٢؛ ربما كان لظاهرة المد والجزر دوراً في تنظيم عمليات الإبحار بجانب تأثير الرياح الموسمية، حيث كان للمحيط الهندي عمليتان للمد والجزر في السنة. انظر: ابن خرداذبة، **المسالك**، ص٧٠.

[100]- يلاحظ بأن فترة التواجد الصليبي ورغمما حمله في طياته من طابع التوتر والصراع بين الجانبين الأوروبي والإسلامي، إلا أنه قد ساهم في زيادة عمليات التبادل التجاري والاقتصادي والثقافي بين الطرفين. انظر: زريق، قسطنطين، "التجارة الإسلامية وأثرها في الحضارة"، **مجلة المقتطف**، مجلد ٧٨، قسم٥، (القاهرة: ١٠ ديسمبر ١٩٣٥)، ص٥٤٥.

الطرفين، ورغم ذلك القرب إلاّ أن الرحلات بين الجانبين وفي كثير من الأحيان كانت تعترضها رياح متغيرة ما بين جنوبية غربية أو شمالية شرقية، لهذا كان معدل ما تحتاجه السفن من ذهاب وإياب ومكوث في الساحل الإفريقي من ستة إلى ثمانية أشهر. ومن هنا إستوطن اليمنيون الساحل الإفريقي باستمرار، منذ عهودهم القديمة، وشكلوا في العديد من الأسر العربية التي امتزجت مع سكانه الأصليين، بل وتولت العديد من تلك الأسر الحكم في بعض مدنه[١٠١].

فقد كانت إفريقيا بما تمتعت به من توفر المواد الخام المتنوعة الأصناف، أرضاً خصبةً لتوافد النشاط التجاري إليها، والذي كان يبدأ من مرسى حفون على الشاطئ الإفريقي الشرقي، ثم يمتد جنوبا عبر طريق ملاحي موازياً للسواحل، تقطعه السفن لتمر بموانئ مقديشو وبراو وملندي ومنبسة وزنجبار وكلوة، وكلها إتخذت الطابع العربي متأثرةً بنسبة كبيرة من سكانها العرب. وكان نهاية ذلك النشاط ميناء سفالة في موزنبيق وجزيرة قنبلو أو مدغشقر التي أطلق عليها التجار المسلمون إسم بلاد الواقواق نظراً لبعدها[١٠٢].

كما مر في السابق مثلت الطرق التجارية سواءً بريةً أو بحريةً رئة التجارة، فمن خلالها تم ليس فقط التبادل السلعي بين الشرق والغرب، بل أيضاً التبادل الثقافي والحضاري، ظهر ذلك في التمازج اللغوي الثقافي والسكاني في العديد من الموانئ على طول سواحل المحيط الهندي، والبحر الأحمر، والبحر المتوسط، ولعبت عدن من خلال موقعها حلقة أساس ربطت معظم الطرق التجارية ببعضها. ولكي يستكمل الموضوع أركانه سيتم الحديث عن السفن التجارية التي تبحر من وإلى عدن.

أنواع السفن

عند الحديث عن الملاحة التجارية، والطرق البحرية، وميناء عدن فلابد من الحديث عن وسيلة النقل وهي السفن، التي تطورت صناعتها بتطور الخبرات الملاحية بين الموانئ المختلفة، ومنها عدن التي لابد أنها ساهمت بنصيبها تنمية تلك الصناعة، فمنذ القرن

---

[١٠١]- عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص٩٤.

[١٠٢]- العسكري، التجارة والملاحة، ص١٧٤؛ عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص٩٤- ٩٥.

في صناعة مراكب الجلاب التجارية، التي كانت تصنع من خشب" مجلوب من الهند واليمن وكذلك القنبار"[١٠٧]، وهذه المراكب كانت كثيراً ما ترسو في عدن في مهمات تجارية. وأسترعى إنتباه ابن جبير أيضاً أشرعة الجلاب المصنوعة من خوص أشجار المقل، ووصفها بأنها" ملفقة الإنشاء لا يستعمل فيها مسمار البتة وإنما هي مخيطة من القنبار وهو قشر جوز الهند يدرسونه إلى أن يتخيط ويفتلون منه أمراساً يخيطون بها المراكب"[١٠٨] .

وقد يكون أحد الأسباب في أستخدام أسلوب تثبيت أجزاء السفينة بالخيوط والمسامير الخشبية رغم صعوبتها بدلاً من المسامير الحديدية يرجع إلى عدة إحتمالات منها ما يراه المسعودي من أن " مراكب الحبش لا يستعمل فيها الحديد لأن ماء البحر يذيب الحديد فتدق المسامير في الألواح، لذلك أستعمل أهل المحيط الخياطة"[١٠٩]، فالسبب هنا هو اختلاف ملوحة البحر بين البحر الأحمر وبين البحر المتوسط. بينما يرى حوراني أن أرتفاع نفقات إستخراج الحديد هو السبب في الإستغناء عنه في صناعة سفن المحيط الهندي[١١٠].

وقد يكون السبب راجعاً كما صور ابن بطوطة من مشاهداته إلى أنه" بهذه الحبال تخاط مراكب الهند واليمن لأن ذلك البحر كثير الحجارة، فإن كان المركب مسمراً بمسامير الحديد صدم الحجارة فانكسر، وإذا كان مخيطاً أعطي الرطوبة فلم ينكسر"[١١١]، فالطبيعة الجيولوجية لكل من محيط الهندي والبحر الأحمر قد حتمت الإستعانة بالخيوط الليفية المثبتة لإعطاء السفن المرونة والمتانة في امتصاص صدمات الأمواج العاتية التي هي من طبيعة المحيط الهندي، والقدرة على استيعاب صدمات الشعب المرجانية المنتشرة بكثرة في البحر الأحمر. ثم أن اتساع قاعدة تلك السفن يجعلها أقل عرضة للكسر من مثيلتها المسمارية المستخدمة في البحر المتوسط، كما أن إستخدام تلك الحبال الليفية تجعل عمليات الصيانة للسفن أسهل عنها بإستخدام المسامير الحديدية[١١٢].

---

[١٠٧]- ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص٤٦.

[١٠٨]- المصدر نفسه، ص٤٧.

[١٠٩]- المسعودي، أبي الحسن علي بن الحسين بن علي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تدقيق يوسف داغر، ط٤، (بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر، ١٩٨١)، ج١، ص١٠١.

[١١٠]- حوراني، **العرب والملاحة**، ص٢٥٧-٢٥٨.

[١١١]- ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ص٣٨٤.

[١١٢]- عثمان، **تجارة المحيط الهندي**، ص١٢٤-١٢٥.

ومن الملاحظ أن تعدد أنواع السفن المستخدمة في المحيط الهندي والبحر الأحمر، وتعدد أغراضها جاء نتيجة إختلاف طبيعة الموانئ التي ترسو السفن عندها، وإختلاف طبيعة وحجم البضائع التي تنقلها، وإختلاف أماد الرحلات التي كانت تقوم بها تلك السفن.

وهناك العديد من المسميات التي أُطلقت على السفن باختلاف مهامّها، ومنها القرقور وهو نوع من السفن عرفتها السواحل العربية ومنها عدن قديماً، وظل العمل بها في الفترات اللاحقة من العصور الوسطى. وتفاوتت أحجام هذا النوع من السفن بين الكبير والمتوسط، وبعضه ذو ثلاث طبقات أو قلاع. وهناك نوعان منها القراقير الحربية المزودة بالآت الحرب، والقراقير التجارية المستخدمة في نقل المؤن والبضائع لأساطيل السفن الكبيرة[١١٣].

والجلاب أو الخيطي وهو نوع من السفن كان يستعمل بكثرة في البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي. وكان يقوم بنقل الحجاج والبضائع، كما كان العديد منه يدخل ضمن قطاع السفن الحكومية، لسعة حمولته التي تراوحت ما بين ٨٠-١٨٠ طناً[١١٤]. وهذا النوع من السفن مفتوح الظهر ولذلك كان بعض البحارة- في الأغلب من الزنوج- متخصصون في إفراغ مياه البحر كلما تجمعت فيه، كما كانوا يطلون أجسامهم بزيت السمسم، ويسدون أنوفهم بالشمع ، ثم يغوصون إلى قاع السفينة المغمور في المياه ليسدوا الثقوب بالشمع كلما ظهرت على الهيكل الخارجي للسفينة[١١٥].

ومن السفن المستخدمة في نقل الحجاج والمحمل أوكسوة الكعبة، بالإضافة إلى نقل السلع وخاصة البهار والبن بين موانئ اليمن والحجاز ومصر، سفن الداو ذات الشراع الواحد المثلث الشكل، التي كانت تصنع في تلك الفترة في كل من ساحل الملبار والسواحل العربية ومنها عدن. وطول السفينة حوالي خمسة وثمانين قدماً، وعرضها عشرون قدماً، أما حمولتها فحوالي مائة وخمسين طناً وكانت هذه السفن تجوب مياه البحر الأحمر والبحر العربي وسواحل شرقي أفريقيا، حيث استخدمت أيضاً في تجارة العبيد[١١٦].

---

[١١٣] -النخيلي، السفن الإسلامية، ص١٢٤.

[١١٤] - النخيلي، السفن الإسلامية، ص٢٨-٢٩.

[١١٥] - المقريزي، الخطط، ص٢٠٣؛ متز، الحضارة العربية، ج٢، ص٣١٦.

[١١٦] - النخيلي، السفن الإسلامية، ص٤٥.

وهناك زوارق الجرم الطويلة وكانت من الزوارق اليمنية المعروفة ذات الشكل المجوف والمكشوف، والتي كان لها ثلاث صواري، وهي مخصصة في تفريغ شحنات البضائع ونقلها من السفن التجارية الضخمة إلى الموانئ، وفي تخليص تلك السفن الضخمة عند جنوحها بعيداً عن الشواطئ الرملية. وقد تواجدت هذه الزوارق بكثرة في عدن وفي نهر النيل وخاصة في أوقات فيضانه متزامنةً مع سير المراكب التجارية النيلية[١١٧].

ووجدت في تلك الفترة أيضاً سفن السنبوق، وكما سبق كان هذا النوع من السفن أكثرها إنتشاراً في السواحل العربية والبحر الأحمر والمحيط الهندي، حيث يورد بامخرمة تلك الصورة بقوله" وكل من أراد السفر إلى جهة من الجهات حمل متاعه في الزوارق أي السنابيق الصغار إلى أن يتعدى البحر فتجئ الجمال والدواب فترفعه من عند المكسر"[١١٨]. والسنبوق مكشوف الظهر، ذو قيعان مستوية، وله مقدمة مدبة ومؤخرة عريضة، ويبلغ طوله حوالي ثمانين قدماً، وتتراوح حمولته مابين ثمانين ومائة وثمانية أطنان[١١٩].

وبجانب إهتمام بناة السفن اليمنيون ببناء المراكب والسفن الصغيرة، أولوا عنايتهم أيضاً بصنع السفن الضخمة، حيث تم تزويدها بالكثير من التقنيات الفنية، حتى تتلاءم مع طبيعة الرحلات الطويلة عبر المحيط الهندي، فكان لبعضها دفة جانبية قرب مؤخرة السفينة، ومرساة حجرية أو معدنية غليظة، كما أُدخل عليها نظام تثبيت الصواري والأشرعة للإستفادة القصوى من قوة الرياح الدافعة. وزُودت تلك السفن أيضاً بحجرات كثيرة تتسع لحوالي أربعمائة شخص، كما أُستعملت السلالم في الصعود إليها وذلك لفرط ارتفاعها[١٢٠].

وقد وجدت العديد من السفن التي استخدمت في تجارة عدن منها السفن الهندية[١٢١]، وكانت من التنظيم بحيث انشأت لها السلطات الهندية إدارة بحرية حكومية

---

[١١٧]-المرجع نفسه، ص٢٢.

[١١٨]- باعزمة، ثغر عدن، ج١، ص٨-٩.

[١١٩]- عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص١٥١-١٥٣.

[١٢٠]- العسكري، التجارة والملاحة، ص٢٢١-٢٢٢.

[١٢١] -وكانت السفن الهندية على الرغم من ضخامتها إلاّ أنها كانت تُربط ببعضها بالخيوط. انظر:

للإشراف عليها وتنظيم حركة ملاحتها[١٢٢]. ومن بين أفضل السفن الهندية التي طرقت أبواب ميناء عدن سفن الباتامارس، التي كان بعضها ملكية خاصة لتجار ميناء بومباى الهندي، وهذه السفن كانت على شكل غراب، لها مقدمة مدببة، ويبلغ طولها ستة وسبعين قدماً، وعرضها واحداً وعشرين قدماً وحمولتها مايقرب من مائتي طن[١٢٣].

كذلك وجدت السفن الصينية عابرات المحيط الهندي المختلفة الأحجام، التي طرقت أيضاً تجارة عدن، وقد إمتازت في مجملها بضخامة الصناعة، مثل سفن الزو والككم والجنك، وهي سفن متفاوتة السعة، والكبير منها كانت من الضخامة بحيث إتسعت لنحو مائتي مركب صغير، واثنا عشر قلعاً من الخيزران المنسوجة، والعديد من المجاديف التي يجتمع على الواحد منها حوالي خمسة عشر رجلاً، كما يخدم في المركب الواحد ألف بحار يتقاسمون مهمة الإبحار بالسفينة برئاسة أميرها الذي يحاط بأجواء الأبهة والفخامة[١٢٤]. والجدير ذكره أن كل سفينة منها تبحر بمرافقة مراكب أصغر تسمى الثلثي والنصفي والربعي[١٢٥]. وكان يتم في هذه السفن زرع أنواع من الخضر والبقول في أحواض خشبية لسد المتطلبات الغذائية، كما زُودت تلك السفن بكافة الخدمات المطلوبة للرحلات الطويلة، وبعدد كثير من الغرف الفخمة الملحق ببعضها حمامات خاصة[١٢٦] خُصصت لسكن التجار وعائلاتهم، أي أن السفينة كانت عبارة عن مجتمع صغير بكل احتياجاته[١٢٧].

ومن السفن التي كثيراً ما وفدت على ميناء عدن في رحلاتها التجارية في تلك الفترة مراكب الجفن التي تواجدت بكثرة في سواحل المحيط الهندي، فهذا ابن بطوطة يصف أحد تلك المراكب الراسية عند ساحل سيلان فيقول" أن الجدافين يجدفون فيه قياماً وجميعهم في

Moreland, **The ship of the Arabian Sea**, part ١, p١٥٢.

[١٢٢]- ديورانت، ول، **قصة الحضارة- الهند وجيرانها**، ترجمة زكي نجيب محمود ومحمد بدران، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١)، مجلد ٢، ج٣-٤، ص١٥٧.

[١٢٣]- عثمان، **تجارة المحيط الهندي**، ص١٣٨.

[١٢٤]- عثمان، **تجارة المحيط الهندي**، ص١٥٦- ١٥٨.

[١٢٥]- ابن بطوطة، **رحلة ابن بطوطة**، ص١٨٧-١٨٨؛ حيث كانت تلك السفن الصغيرة تستعمل في بعض الأحيان كقوارب نجاة في حالة غرق السفن الكبيرة. انظر Goitein, **Two Eyewitness Reports**, p٢٥٣.

[١٢٦]- ابن بطوطة، **رحلة ابن بطوطة**، ص٣٧٧.

[١٢٧]- ويروي القلقشندي مقدار ضخامة سفن السفن الصينية وسرعة إبحارها فيقول إنه "إذا رمى الرامي في إحداها سهما وقع في وسطها بسرعة جريانها". انظر: القلقشندي، **صبح الأعشى**،ج٥، ص٧٨.

وسط المركب والركاب في المقدم والمؤخر، ويظللون على المركب ثياباً تصنع من نبات بلادهم يشبه الكتان وليس هو وهو أرق من القنب. وكان بالمرسى ثمانية مراكب للسلطان للسفر إلى اليمن، فأمر السلطان بالإستعداد وحشد الناس لحماية أجفانه"[١٢٨]

أما السفن ذات الطابع الحربي والتي كانت ترافق السفن التجارية وتقوم بمهمة حمايتها، فكان منها سفن الشواني وهي من اشهر السفن الحربية التي زودت بالمعدات القتالية، بجانب إحتوائها على مخازن للحبوب، وصهاريج للماء، لتلبية احتياجات جنودها، والذين كانوا يبلغون حوالي مائة وخمسين بحاراً. وقد ظهرت هذه السفن بكثرة في ميناء عدن في العصر الأيوبي لحماية تجارة البحر الأحمر والمحيط الهندي من الغارات الصليبية ومن مهاجمة قراصنة البحر[١٢٩].

مما سبق يلاحظ بأن السفن التي طالما رست على المياه المقابلة لعدن في تلك الفترة، أو ساهمت بطريقة أو بأخرى في تجارة عدن، قد تعددت أنواعها وأحجامها وتنوعت مهامها، بين السفن الضخمة منها والمخصصة للإبحار الطويل المدى، وبين السفن والمراكب الصغيرة المكلفة بنقل البضائع والناس إلى الشواطئ، بجانب سفن حماية حركة النقل التجاري البحري، وإن كان القاسم المشترك بينها هو دخولها في عمليات تبادل السلع بين الموانئ المختلفة. لكن تلك العمليات التجارية كان لابد لها من غطاء حكومي رسمي ينظم سيرها حتى تعطي ثمارها المأمل فيها.

تشجيع القوى السياسية في عدن للنشاط التجاري وعلاقاتهم التجارية:

كان للقوى السياسية الدور الأهم في تشجيع التجارة بتنمية كافة الآليات الإدارية والعسكرية المتاحة لحمايتها، فنظراً لأهمية الدور الذي قامت به التجارة فقد وجدت كل حماية من قبل الإدارات السياسية التي كرست جهودها لتأمين الطرق البحرية والبرية، ووضع القوانين المحافظة لحقوق الملاحة، وإعمار الموانئ، وترتيب المتاجر والأسواق، وتنظيم القوافل وتزويدها بالأدلاء المشهورين بمعرفة الطرق ومناطق المياه، ففتحت بذلك آفاقاً واسعةً لتنمية تجارة امتدت عبر البحار والمحيطات[١٣٠].

---

[١٢٨]- ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ص٤١٨.

[١٢٩]- النخيلي، السفن الإسلامية، ص٨٤.

[١٣٠]- الأشقر، تجار التوابل، ص٦٨.

وقد اتجهت التجارة الإسلامية إلى البلاد المنتجة للذهب والسلع ذات القيمة العالية والتوزيع الإستهلاكي في آسيا وإفريقيا، وتمكنت من وضع ميزان تجاري لصالحها خلفاً للتجارة البيزنطية في آسيا الوسطى، والتجارة الإفريقية في السواحل الإفريقية وبلاد النوبة والسودان[١٣١].

إلا أنه ومع أواخر الرابع الهجري/ القرن العاشر الميلادي بدأت الإضطرابات تدب في أوصال الدولة العباسية مما أثر على حركة التجارة خاصة في منطقة الخليج العربي، ولكن هذا الأمر أدى في الوقت نفسه إلى تحويل مركز النشاط التجاري بشكل كبير إلى منطقة البحر الأحمر وخليج عدن، متزامناً في ذلك مع بروز قوى سياسية مصرية تمثلت في صعود الفاطميين[١٣٢] ومحاولتهم السيطرة على المواقع ذات الأهمية الإستراتيجية،كذلك قيام دويلات يمنية مستقلة وقوية أزالت عوامل الاضطراب وأقرت الاستقرار في المنطقة.

وعندما قامت الدولة الصليحية على أنقاض الدولة الزيادية كأول دولة إسماعيلية شيعية في اليمن سنة ٤٢٩هـ/١٠٣٧م بقيادة أبي الحسن علي بن محمد الصليحي[١٣٣]، دخلت اليمن مرحلة سياسية واقتصادية جديدة، من حيث إنتقال التبعية الاسمية المذهبية من الدولة العباسية السنية في بغداد إلى الخلافة الفاطمية الشيعية المنافسة في مصر، وما تبع ذلك من تحول مركز الثقل غرباً وازدياد التقارب بين طرفي البحر الأحمر. ففي ذلك الوقت كان علي بن محمد الصليحي[١٣٤]قد بسط سيطرته على اليمن التي كانت مقسمة سياسياً ومذهبياً إلى عدة زعامات قبلية ومذهبية، فكانت قبائل همدان والزيدية في اليمن الأعلى، حيث

---

[١٣١]- فقد عقد والي مصر في سنة ٣٣هـ/٦٥٤م معاهدة مع حكام النوبة ودنقلة في السودان لفتح الحدود أمام التجار المسلمين للاتجار بالذهب والمواد الخام الإفريقية. انظر: لومبارد، موريس، "الأسس النقدية للسيادة الاقتصادية للذهب الإسلامي منذ القرن السابع الهجري/ الحادي عشر الميلادي"، ترجمة توفيق اسكندر، بحوث في التاريخ الاقتصادي، **الجمعية المصرية للدراسات التاريخية**، (القاهرة: مطابع دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٦١)، ص٦١-٦٢.

[١٣٢]- قامت الدولة الفاطمية في مصر سنة ٣٥٨هـ/٩٦٩م. انظر: سيد، أيمن فؤاد، "العرب وطريق الهند حتى أواسط القرن السادس"، مجلة المؤرخ المصري، العدد٨، (القاهرة: جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٢)، ص٧٧.

[١٣٣]- السروري، **الحياة السياسية**، ص٣٢.

[١٣٤]- ولد في قرية قتر من أعمال حراز وذلك سنة ٤٠٣هـ/١٠١٢م لأب كان يعمل في القضاء، تبنى علي الصليحي في شبابه المذهب الإسماعيلي عن طريق الداعية سليمان الزواحي ، وقد استفاد من مكانته الإجتماعية في نشر المذهب الإسماعيلي حتى أصبح رئيس الدعاة في اليمن بموازرة الدولة الفاطمية التي ساعدته في تأسيس دولته، وقد مات مقتولاً سنة ٤٥٩هـ/١٠٦٧م بيد سعيد الأحول إنتقاماً لمقتل أبيه نجاح حاكم تهامة وممثل الدولة العباسية في اليمن. انظر: **المرجع نفسه**، ص ٢٨-٢٩-٦٢.

إنتشار الأباضية والزيدية ومذهب أهل السنة، وتركزت القبائل الحميرية من بنو معن[١٣٥] وبنو أصبح وبنو الكرندي في اليمن الأسفل حيث إنتشار المذهب الإسماعيلي، أما بنو نجاح في تهامة فقد كان ولاءهم للخلافة العباسية السنية[١٣٦].

وكان علي الصليحي يعرف جيداً ضرورة وجود قوة سياسية تأزره في بسط سيطرته السياسية على اليمن كله، لذلك آثر أن يحيط نفسه بدعامة سياسية قوية فراسل الخليفة الفاطمي المستنصر بالله معد بن الظاهر لدين الله بصحبة هدايا قيمة وذلك سنة ٤٥٣هـ/١٠٦١م لمساندته وإعطائه الغطاء الشرعي في نشر الدعوة الأسماعلية وحكم اليمن، فمنحه الخليفة المستنصر الألقاب الشرعية التي تعطيه الحق في حكم اليمن كلها وهذا ساعده في توحيد اليمن[١٣٧]. وكان أبرز مظاهر سلطة علي الصليحي الموحدة هي إصداره عملة الدينار الجديدة في صنعاء، وذلك سنة٤٣٢هـ/١٠٤٠م[١٣٨]-كتأكيد على بداية مرحلة جديدة في اليمن سياسياً واقتصادياً. وبالفعل إستطاع بعد حروبه ضد القوى اليمنية المنافسة أن يجعل اليمن تحت سيطرته الكاملة وذلك منذ سنة ٤٤٧هـ/١٠٥٥م[١٣٩].

وبذلك نجح الفاطميون في بسط دعوتهم المذهبية شرقاً وجنوباً إلى الشام واليمن وعمان والبحرين، بل وإلى الهند أيضاً وذلك عبر المحيط الهندي، كما مدوا دعوتهم غربا إلى بلاد المغرب وبعض جزر البحر المتوسط كصقلية. يضاف إلى ذلك قدرة الدولة الفاطمية

---

[١٣٥]- وهم حكام عدن من قبل الدولة الزيادية التي كان مركزها في زبيد، ومؤسس إمارة بني معن هو علي بن معن الحميري. انظر: الشمري، **عدن**، ص٨٧.

[١٣٦]- السروري، **الحياة السياسية**، ص٢٦-٢٧.

[١٣٧]- ابن القاسم، يحيى بن الحسين بن محمد بن علي، **غاية الأماني في أخبار القطر اليماني**، تحقيق سعيد عبدالفتاح عاشور، (القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٨٦)، ق١، ص٢٥٣؛ وقد عملت الخلافة الفاطمية على توثيق وجودها في اليمن من خلال الرسائل المتبادلة بين الخليفة الفاطمي وبين الصليحيين. انظر: المستنصر بالله الفاطمي، **السجلات المستنصرية سجلات إلى دعاته في اليمن**، تحقيق عبدالمنعم ماجد، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٥٧).

[١٣٨]- يلاحظ في الدينار الجديد صفة التبعية للدولة الفاطمية في مصر منذ بداية تكون الدولة الصليحية، وذلك من خلال كتابة الشعار الفاطمي علي ولي الله. انظر: الحسيني، محمد باقر، "دراسة إحصائية للشعارات على النقود في العصر الإسلامي"، **مجلة المسكوكات**، عدد٦، (بغداد: الهيئة العامة للآثار وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٧٥) ص١٠٧.

[١٣٩]- ابن القاسم، **غاية الأماني**، ق١، ص٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠؛ الكبسي، محمد بن اسماعيل، **اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية**، (مصر: مطبعة السعادة، ١٩٨٣)، ص٣٢-٣٣.

الفتية في إقامة علاقات ومعاهدات سياسية وتجارية مع المدن الإيطالية بهدف توطيد نفوذها السياسي والاقتصادي[١٤٠].

بدت سياسة الفاطميين الاقتصادية واضحة في التركيز على تحويل مركز الثقل التجاري من الخليج العربي إلى البحر الأحمر وشواطئ البحر المتوسط بخاصة في بلاد الشام والسواحل المصرية المطلة عليه، فكان الإهتمام منصباً على إقامة وتنمية العديد من الموانئ والطرق المؤدية إليها، كميناء عيذاب[١٤١] على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر. وهو الميناء الذي لعب دوراً هاماً في نقل المتاجر المختلفة الآتية إليه من عدن إلى داخل الأراضي المصرية، وذلك عبر الطريق البري إلى قفط أو ما تعرف الآن بأسوان، ثم عبر النيل إلى القاهرة أو إلى الإسكندرية وشاطئ البحر المتوسط. كما كان لميناء القُلزم- السويس حالياً- على البحر الأحمر نفس المهمة في نقل السلع براً إلى القاهرة[١٤٢].

والجدير بالذكر أن موارد الخزانة في الدولة الفاطمية كانت تعتمد بشكل أساسي على المكوس والضرائب التجارية، ومنها عائدات السفن الخارجة من عدن، حيث كانت الدولة الصليحية وولاتهم في عدن يرسلون الخراج أو الضرائب والهدايا إلى مصر نظير الحماية المذهبية الفاطمية، والولاء الحكومي اليمنى تجاه الدولة الفاطمية في القاهرة[١٤٣]. فالفاطميون وكما سبق حرصوا كل الحرص على فرض الولاء لهم سياسياً ومذهبياً في اليمن لتأمين تجارتهم مع الشرق فعملوا على تدعيم علاقاتهم التجارية مع القوى الحاكمة في

١٤٠- سرور، محمد جمال الدين، **سياسة الفاطميين الخارجية**، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٤)، ص٢٤٩.

١٤١- وقد ظل هذا الميناء محطة هامة في طريق البحر الأحمر حتى عام ٧٨٠هـ/١٣٧٨م، حيث ظهرت بوادر سوء الأحوال الاقتصادية في الوجه القبلي لمصر، مع استعادة ميناء جدة لدوره في استقبال المراكب اليمنية عبر البحر الأحمر، وكذلك تعدد إنخفاض مستويات نهر النيل، ثم بداية التهديد المغولي في القرن التاسع الهجري، كل هذا ساهم في فقد ميناء عيذاب لأهميته، إلى أن دُمر بأمر السلطان المملوكي برسباى سنة ٨٢٩هـ/١٤٢٦م سعياً منه إلى بسط السيطرة المملوكية على المناطق التجارية الجديدة، بعد تغير طرق الملاحة والتجارة إليها ولذلك استولى على مدن الحجاز الرئيسة مع الإبقاء على حكم الأشراف المحلي فيها. انظر: دراج، عيذاب، ص٦٥.

١٤٢- زيادة، **تجارة الشام**، ص٣٢-٣٣.

١٤٣-وكما يؤكد ابن المجاور أن الضرائب كانت تأتي إلى الخزينة الفاطمية أيضاً من عمال الشام ومن القرامطة في السند "ومن التورسنا عمال نجران". انظر: ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٤٥-٤٦.

اليمن[١٤٤]، وكان لهم الدور الريادي في إيجاد قاعدة تجارية هامة في البحر الأحمر بشقيه الآسيوي والإفريقي.

وكان لهذه العلاقات الثنائية بين اليمن والدولة الفاطمية أثر كبير في زيادة النشاط التجاري في المنطقة، وتنقّل التجار بين الجانبين بحيث إستقر العديد من التجار المصريين في عدن، واتخذوا دوراً خاصة بهم من أشهرها دار السعادة، وكانوا يتداولون العملة المصرية[١٤٥]. وكان لهذا أثراً إيجابياً في جعل عدن من أهم مراكز حركة النقد وتجارة العبور، ومستودع ضخم لبضائع الشرق والغرب[١٤٦]. وهذا يدل ذلك على مقدار النفوذ الفاطمي في اليمن في ذلك الوقت، حتى وصل الأمر إلى تعيين قضاة مصريين يعملون كولاة فاطميين في منصب القضاء اليمني للمحافظة على استمرارية الدعوة الفاطمية، والولاء للدولة الفاطمية في اليمن[١٤٧]. بل كان للخليفة الفاطمي الحق في تسوية الأمور عسكرياً إذا اضطربت الأحوال في اليمن كما حدث سنة ٥١٣هـ/١١١٩م، فعندما إختلت الأوضاع قليلا أرسل الخليفة الفاطمي الآمر بأحكام الله الداعية الوزير ابو الحسن علي بن ابراهيم بن نجيب الدولة المصري إلى اليمن لتسوية الأوضاع فيها، فجمع قوة عسكرية مكونة من ٤٠٠ فارس فقضى على الإضطراب وإستقرت الأوضاع ورخصت الأسعار[١٤٨]. وهذا دليل واضح على مدى أهمية تجارة اليمن، وعند الحديث عن تجارة واقتصاد اليمن فهو بالتأكيد حديث عن أهم دعائمه وهي العائدات الضخمة من حركة البضائع في عدن، إذاً فاستقرار الأوضاع في اليمن يعني

---

[١٤٤]- كانت الهدايا المتبادلة دليل على مدى قوة العلاقات اليمنية المصرية أو بالأحرى مدى الولاء الصليحي للخليفة الفاطمي، ففي عهد الخليفة المستنصر سنة ٤٤٣هـ/١٠٥١م بعث علي بن محمد الصليحي بنسبة من عائدات تجارة اليمن في تلك السنة مع هدية ثمينة إلى مصر إظهاراً للولاء والرغبة في مد أواصر العلاقة بين الجانبين. انظر: المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق محمد حلمي محمد احمد، (القاهرة: مطابع وزارة الأوقاف، ١٩٩٦)، ج٢، ص٢٢٢.

[١٤٥]- بامخرمة، **ثغر عدن**، ج١، ص١٠-١١.

[١٤٦]- كانت اليمن هي القاعدة الفاطمية الأولى لنشر الدعوة الفاطمية نحو الشرق. انظر: سيد، **العرب وطريق الهند**، ص٧٨-٧٩؛ ومن خلال ما أورده المقريزي يتضح مدى إتسا ع وإمتداد السلطة الصليحية وتأثيرها في نشر الدعوة الفاطمية، ففي سنة ٤٥٥هـ/١٠٦٣م "قدم الصليحي مكة بعد ما ملك اليمن كله سهله وجبله وبره وبحره وأقام بها وبمكة دعوة المستنصر وكسا الكعبة حريراً ابيض ورد حلية البيت إليه وكان بنو حسن قد اخذوها ومضوا بها إلى اليمن فإشتراها منهم وأعادها في هذه السنة واستخلف على مكة محمد بن ابي هاشم وعاد إلى اليمن". انظر: المقريزي، **اتعاظ الحنفا**، ج٢، ص٢٦٨-٢٦٩.

[١٤٧]- مثل ابن نجيب والقاضي الرشيد بن الزبير الأسواني. انظر: الشيال، **العلاقات بين مصر واليمن**، ص٥٥٢-٥٥٣-٥٦١.

[١٤٨]- **المرجع نفسه**، ص٥٥٨.

إزدهار اقتصاد الدولة في مصر والأحوال المعيشية لسكانها، نظراً للإرتباط الجغرافي ومن ثم التجاري بين الجانبين اليمني والمصري في تلك الفترة.

ومن هنا كان لعدن موقع هام في العلاقات السياسية والتجارية بين اليمن والدولة الفاطمية، لذلك حرص علي الصليحي على السيطرة عليها، فتوجه إليها سنة ٤٥٢هـ/١٠٦٠م وكانت تحت حكم بني معن كممثلين للدولة الزيادية فيها، والذين آثروا المصالحة معه على الدخول في حرب قد تكون خاسرة بالنسبة لهم. وقد ترك علي الصليحي لهم حكم عدن والمناطق التابعة لها وهي لحج وابين وحضرموت والشحر، نظراً لخبرتهم في ادارة عدن ومينائها مقابل تعهدهم بإرسال مائة الف دينار سنوياً[١٤٩] تُرسل من عدن إلى خزينة الدولة في صنعاء. ومما يذكر هنا أن هذا المبلغ كان يدفع أو يُسلم إلى السيدة الحرة أروى بنت احمد بن محمد بن موسى الصليحي كصداق لها وذلك بعد زواجها من المكرم احمد بن علي الصليحي[١٥٠].

ولكن الوضع في عدن لم يستقر بعد مقتل علي الصليحي، حيث نقض بنو معن الصلح وامتنعوا عن دفع الضريبة السنوية إلى تمكن المكرم بن علي الصليحي من القضاء على إمارتهم في عدن[١٥١]، وعين سنة ٤٧٦هـ/١٠٨٣م العباس ومسعود ابني الجشمي الهمداني من بني زريع، اللذين اشتركا معه في توطيد حكمه. وبذلك قامت الإمارة الزريعية في عدن التابعة للدولة الصليحية، والتي إستمر حكمها إلى سنة ٥٧٠هـ/١١٧٤م[١٥٢].

ولكن السؤال هنا يشير إلى غموض ما في موقف الدولة الصليحية تجاه تبعيتها للخلافة الفاطمية في مصر، على الرغم من قوة الصليحيين وخاصة بعد ترسيخ أقدامهم في حكم موحد لليمن، وامتلاكهم لإقتصاد قوي تجارياً وصناعياً وزراعياً. فلماذا لم تستغل الدولة الصليحية مكونات القوى تلك وتستقل بشكل فعلي عن السيادة الفاطمية، خاصة وكما نعلم أنه كان

---

[١٤٩]- وهذا يدل على مدى ثراء عدن من عائدات تجارتها. انظر: السروري، **الحياة السياسية**، ص٤٧.

[١٥٠]- ولدت السيدة اروى ٤٤٠هـ/١٠٤٨م، واتسمت برجاحة العقل والعلم والقدرة على الإدارة السياسية، حيث حكمت اليمن ما يقرب من الخمس والخمسين عاماً، وتوفيت سنة ٥٣٢هـ/١١٣٨م. انظر: عمارة اليمني، نجم الدين عمارة بن علي اليمني، **تاريخ اليمن المسمى المفيد في أخبار صنعاء وزبيد وشعراء ملوكها وأعيانها وأدبائها**، تحقيق محمد بن علي الاكوع، ط٣، (صنعاء: مطبعة دار السعادة، ١٩٧٦)، ص١٣٧.

[١٥١]- ابن الديبع، عبد الرحمن بن علي الشيباني، **قرة العيون بأخبار اليمن الميمون**، تحقيق محمد الأكوع، (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٧٧)، ص٣٠٤.

[١٥٢]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٤٠-٤١.

لازاماً على الدولة الصليحية إرسال نسبة سنوية من عائدات عدن التجارية إلى مصر، والظن الأرجح هنا أن الإرتباطات المذهبية في ذلك الوقت كانت من القوة بحيث تنطوي تحتها المصالح الاقتصادية والسياسية. وقد يكون النفوذ الفاطمي مسيطراً بدرجة لم تسمح للصليحيين بالإستقلال. وهذا ما حدث أيضاً مع الوجود الأيوبي في اليمن.

وكان التوسع الأيوبي نحو اليمن فاتحة مرحلة جديدة لها، من حيث إعادة مركزية الدولة بعد فترة التشرذم السياسي والصراع المذهبي التي أعقبت نهاية الدولة الصليحية، وإدخال اليمن إلى الشرعية الأسمية العباسية مرة أخرى[١٥٣].

فلم يكن خافياً على صلاح الدين الأيوبي[١٥٤] مدى أهمية موقع اليمن الإستراتيجي بالنسبة للتجارة العالمية، وخاصة بعد أن أصبحت عدن مركزاً هاماً للتجارة الكارمية، فأراد صلاح الدين من تواجده في اليمن استمرارية العائدات المالية الواردة إلى مصر من تجارة البحر الأحمر، وحمايتها من التهديدات الصليبية التي وصلت إلى الأماكن المقدسة في الحجاز، وتوغلت إلى سواحل البحر الأحمر، فهذه المنطقة مثلت أهمية استراتيجية لكلا الطرفين الأيوبي والصليبي، وتلك التحركات الصليبية كانت مقلقة لصلاح الدين، ومهددة لاستقرار مركز حكمه في القاهرة[١٥٥].

وقد بعث صلاح الدين الأيوبي اخاه توران شاه إلى اليمن التي وصلها سنة ٥٦٩هـ/١١٧٣م، حيث قضى على القوى والعناصر المتنافسة، وعين نواباً في المدن والمناطق الرئيسية - ومنهم عثمان بن علي الزنجيلي على عدن وتوابعها[١٥٦]- وقام بتنظيم شئون الدولة، ونشر الأمن، وإستحدث عدة قوانين وتنظيمات تجارية وخاصة في ميناء عدن

---

[١٥٣]- عبدالعال أحمد، الأيوبيون في اليمن، ص٦٦-٦٧.

[١٥٤]- مثلت رغبة صلاح الدين الأيوبي في إيجاد قوة إسلامية موحدة في المنطقة لمواجهة الخطر الصليبي حافز قوي في ضم اليمن إلى الإطار السياسي الأيوبي، وقد يكون لبعد نظره دوراً في ذلك من حيث محاولته توزيع القوى القيادية المحيطة به امثال اخوانه وأولاد عمومته في مراكز جغرافية وإستراتيجية مهمة كاليمن، وذلك لإبعاد مجال المنافسة فيما بينهم والتي قد تشتت وتضعف القوة الإسلامية التي كان يعتزم تأسيسها، ويورد ابن الوردي السبب في الوجود الأيوبي في اليمن في محاولة صلاح الدين إيجاد ملجأ آمن له إذا ما حصل صراع سياسي في مصر بينه وبين أقربائه انظر: ابن الوردي، سراج الدين حفص بن عمر، **تتمة المختصر في أخبار البشر**، (القاهرة: مطبعة بولاق، ١٨٦٨)، ج٢، ص٨٢؛ أيضاً: ابوشامة، شهاب الدين عبدالرحمن بن اسماعيل، **كتاب الروضتين في اخبار الدولتين النورية والصلاحية**، تحقيق محمد حلمي احمد، مراجعة محمد مصطفى زيادة، ط٢، (القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، د.ت)، ج١، ق٢، ص١٥١- ١٥٢

[١٥٥]- ربيع، **البحر الأحمر**، ص١٠٦-١٠٧.

[١٥٦]- بامخرمة، **ثغر عدن**، ج٢، ص٧٠؛ الشمري، **عدن**، ص٢٠٨.

التجاري، فجعل اليمن تحت السلطة الأيوبية، وهذا بدوره أدى إلى ازدهار عدن حتى بلغ عدد السفن الواصلة إلى مينائها من سبعين إلى ثمانين مركب، وبلغت عشورها حوالي مائة وخمسين ألف دينار سنوياً[١٥٧]، تُرسل منها نسبة سنوية إلى مركز الدولة الأيوبية في القاهرة[١٥٨].

ومن بين التنظيمات الأيوبية المستحدثة نظام حماية تجارية عرف بنظام الشواني، حيث أوجدت الدولة أساطيل حربية تجوب عرض السواحل البحرية لتقوم بمهمة حراسة السفن التجارية وضمان سلامة وصولها إلى مراكزها، وذلك نظراً لما كانت تتعرض له السفن التجارية من القرصنة البحرية، مما أثر بشكل مباشر على حركة السفن في المحيط الهندي، وهذا ما حدى بالأيوبيين إلى إيجاد نظام سفن الشواني لتطهير المنطقة من القرصنة[١٥٩]، وذلك مقابل فرض رسوم معينة على السفن التجارية عرفت بعشور الشواني. وكانت تلك العشور تدر دخلاً كبيراً لخزينة السلطات الأيوبية في عدن، فمثلاً بلغ مقدار عشور الشواني من عائدات التجارة بشكل عام سنة ٥٦٦هـ/١١٧٠م حوالي ٨٠ ألف دينار[١٦٠].

ومن الملاحظ أن الدولة الأيوبية كانت شديدة الاهتمام بإسطولها الحربي والتجاري لضرورته في إمداد جيوشها، والإتصال بين أجزاء الدولة، ودعم حركة النقل التجاري من المحيط الهندي إلى البحرين الأحمر والمتوسط، ورغم إنشغال الأيوبيون بالحروب الصليبية إلا أن السفن التجارية واصلت رحلاتها بين الهند واليمن وشرق إفريقيا- في ظل إستقرار

---

[١٥٧]- السروري، الحياة السياسية، ص٥٢٣.

[١٥٨]- جرادات، الأهمية الإستراتيجية، ص٢٠٧-٢٠٨.

[١٥٩]- وقد كانت هناك مراكز عديدة تنطلق منها هجمات قطاع الطرق والقراصنة، ومنها جزيرة سوقطرة على حدود السواحل اليمنية في البحر العربي، والتي كانت تضم بوارج القرصان وخاصة قرصان الهند لتقوم بقطع الطريق أمام السفن التجارية المارة في ذلك البحر. انظر: متز، الحضارة الإسلامية، ج٢، ص٣٢١؛ أيضاً: العسيري، محمد علي مسفر، الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في العصر الأيوبي ٥٧٩/٦٢٦هـ، ط١، (جدة: دار المدينة، ١٩٨٥)، ص٢٨٢.

[١٦٠]- غزالي، نصاري فهمي، العلاقات المصرية اليمنية على عهد الدولتين الفاطمية والأيوبية وتأثيرها السياسي والحضاري في اليمن، رسالة دكتوراة، (القاهرة: كلية دار العلوم، ١٩٨٤)، ص٢٢٥؛ وقد استخدمت تلك المراكب في بعض الأحيان لحل المنازعات الداخلية بين القوى اليمنية كما حدث في سنة ٦٧٨هـ/١٢٧٤م عندما توجه الأمير ازدمر الرسولي من عدن إلى ظفار لتسوية الأمور مع منافسيه. انظر: مؤلف مجهول، تاريخ اليمن في الدولة الرسولية، تحقيق هيكو ايشي باجيا، (طوكيو: د. م، ١٩٧٦)، ص٤١.

العلاقات الإسلامية الحبشية- وبين موانئ البحر المتوسط. بل كانت الأرباح الكبيرة العائدة من التجارة هي الدافع أيضاً لقيام التواصل التجاري بين المدن الأوروبية وخاصة الإيطالية وبين العالم الإسلامي، فعم البحر الأحمر في العهد الأيوبي الإستقرار والنشاط التجاري نتيجة السيطرة الأيوبية على كافة سواحله وتولي أمور تجارته بالرعاية المباشرة[١٦١].

إن نظام الحكم الأيوبي قد اعطى لعدن الزخم الحيوي لإزدهارها تجارياً، وكان للنواب الأيوبيين الدور الأكبر في ذلك، فمثلاً عندما رغب عثمان الزنجيلي – وهو أول والٍ أيوبي على عدن واعمالها منذ عام ٥٧٠هـ/١١٧٤م – في جعل عدن مركزاً تجارياً قام بإلغاء بعض الضرائب المفروضة على بعض السلع الإستهلاكية الواردة، مع توفير السلع الضرورية في الأسواق فكان هذا عاملاً في تنشيط المتاجرة بها، كما أقام الأسوار المنيعة حول عدن لحمايتها وبنى العديد من الأسواق والدكاكين، ووفر القيصريات والدور المخصصة لإستقبال التجار الوافدين، وأوجد مخازن لحفظ السلع. كذلك عمل الملك سيف الإسلام طغتكين – والذي تولى الحكم في اليمن سنة ٥٧٦هـ/١١٨٠م- على توسيع سوق عدن، ووضع نظاماً جديداً لتأمين وصول السفن والمراكب إلى ميناء عدن، وسهولة تحصيل الضرائب منها، وسرعة تفريغ سلعها، وكيفية بيعها، ومن ثم تنظيم إعادة شحن السفن بالبضائع المحلية المراد تصديرها، ولذلك عين مراقبين ينظمون تلك الأمور، بالإضافة إلى حراس ومراقبين في المواقع المرتفعة لمراقبة قدوم السفن[١٦٢].

لقد أدخلت الدولة الأيوبية اليمن ضمن نطاق سيطرتها المباشرة، وأرسلت حملات عسكرية متعددة إليها بقيادة أمراء البيت الأيوبي، لتولي الحكم المباشر في اليمن، وذلك كما حدث في سنة ٥٧٦هـ/١١٨٠م عندما أرسل الملك صلاح الدين الأيوبي أخاه سيف الإسلام طغتكين بن أيوب لمحاربة تردي بعض الأوضاع في اليمن، وفي عدن على وجه الخصوص، فتوجه إلى اليمن وخلع الوالي الأيوبي عثمان الزنجيلي الذي رحل إلى العراق، وسيطر طغتكين على اليمن كله [١٦٣]، ولذلك كان للسلطة المصرية اليد الطولى على

[١٦١]- جرادات، **الأهمية الإستراتيجية**، ص٧٨.

[١٦٢]-ابن القاسم، **غاية الأماني**، ص٣٣٦؛ غزالي، **العلاقات المصرية اليمنية**، ص٢٢٣؛ الشمري، **عدن**، ص٢٠٨-٢٢٢.

[١٦٣]- القرشي، عماد الدين إدريس، **بهجة الزمن في تاريخ اليمن**، (القاهرة: مخطوط في معهد المخطوطات العربية تحت رقم ٥١١)، لوحة رقم ٤٨.

الأوضاع في اليمن، فكثيراً ما لجأت قوى يمنية إلى مصر لطلب معونة في منافسة سياسية أو في محاولة للحصول على إمتيازات خاصة[١٦٤].

ولكن مع قرب زوال الدولة الأيوبية بدأت الأوضاع في عدن تتدهور ودخلت اليمن في صراعات التصفية بين الجماعات السياسية الاقليمية، واتخذت منها القوى الأيوبية واليمنية مسرحاً للمنازعات فيما بينها[١٦٥]، بحيث عجز الملك المسعود يوسف بن الملك الكامل محمد بن العادل الأيوبي عن إيقاف ذلك، وخاصة بعد عودته إلى مصر وقيام نائبه نور الدين عمر بن علي بن رسول بتولي الأمر في اليمن، الذي إستخدم اسلوب القوة والتعسف في إدارته، فأضر ذلك بالجانب التجاري بشكل مباشر، وانتشر التلاعب بأوزان وأسعار البضائع والمنتجات الواردة والصادرة على حد سواء، وجرى مصادرة أموال الكثير من التجار الوافدين مما أدى إلى تدني الأحوال المعيشية في اليمن عامةً، ولسكان مدينة عدن بوجه خاص[١٦٦].

ولذلك كان لابد من تغيير شامل وضخ دماء جديدة وبالتحديد في عدن ليعود لها بريقها التجاري، ومن هنا جاء الوجود المملوكي في اليمن ونوابهم المتمثلين في الدولة الرسولية التي استمرت لأكثر من قرنين منذ العام ٦٢٦هـ/١٢٢٩م، وبلغ من أهميتها أن تسابقت الدول بإرسال السفراء والهدايا الثمينة لتقوية علاقاتها التجارية بها، وتحقيق أواصر الصداقة مع ملوكها[١٦٧]. فقد شجع آل رسول وبتأييد من الدولة المملوكية[١٦٨] في مصر التجارة والسياحة وزاد إهتمامهم بعدن، ومن هذا المنطلق أصدروا المراسيم المشجعة على

---

[١٦٤]- ففي سنة ٥٥١هـ/١١٥٦م ذهب عمارة اليمني إلى مصر رسولا لأمير الحرمين " فلما عزمت على الرجوع إلى اليمن أخذت كتاباً من الملك الصالح إلى الداعي عمران بن محمد أسأله في تقسيط المال الذي مات أبوه وهو عندي وهو ثلاثة الآف دينار "، وهذا يدل على مدى سطوة الأيوبيين في الشئون الداخلية للقوى اليمنية. انظر: الخزرجي، العقد الفاخر، ج٢، لوحة رقم ٧٢.

[١٦٥]- حيث قتل ابن سيف الإسلام الأيوبي على يد الأكراد وكذلك قتل الملك المعز الأيوبي سنة ٥٩٨هـ/ ١٢٠٢م. انظر: ابن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبدالرحيم، تاريخ ابن الفرات، نشره حسن محمد الشماع (البصرة: دار الطباعة الحديثة، ١٩٦٩)، مج٤ ج٢، ص٢٣٢-٢٣٣.

[١٦٦]- الشمري، عدن، ص٢٣٩.

[١٦٧]- مع مجئ الملك توران شاه الأيوبي إلى اليمن كان بمعيته محمد بن هارون الذي مان له مكانة خاصة في الدولة العباسية، فكان يرسل في مهمات دبلوماسية ولذلك أطلق عليه لقب الرسول، وهو ما عُرف به أبناؤه وأحفاده مؤسسي الدولة الرسولية باليمن. انظر: العفيف، الموسوعة اليمنية، ج١، ص١٧٣.

[١٦٨]- وإن اصبحت العلاقة بين الطرفين مجرد تبعية إسمية في بعض الأحيان وعلاقة ندية في أحيان آخرى تبعا لمدى قوة كلا الطرفين.

زيارة ميناء عدن وإستثمار الأموال فيها، وشقوا طرق جديدة، وأنشأوا الخانات والفنادق على طول الطرق المواصلات التجارية، كما أقاموا دواوين المكوس في الموانئ الهامة خدمةً لحركة التجارة الدولية[١٦٩].

إن العلاقات المتبادلة بين أطراف ذات ثقل سياسي أو اقتصادي تتبلور في كثير من الأحيان من خلال تحديد مدى إستفادة كل طرف منها وحماية مصالحه. ولهذا كانت تقوم المنازعات وتبرم الإتفاقيات بين القوى المختلفة، وهناك العديد من الأمثلة لتلك العلاقات التي سادت المنطقة.

ففي سنة ٥٣٠هـ/١١٣٥م حدث الهجوم الكيشي[١٧٠] على مدينة عدن، وكان للهجوم دوافع اقتصادية في المقام الأول. فكيش أو قيس جزيرة في الخليج العربي وكانت مرفأً هاماً لسفن الهند والخليج، وفيها أسواق كبيرة، وكان معظم سكانها يشتغلون وسطاء تجاريين، أما الحكم فقد كان ملكياً تربطه علاقات قوية مع ملوك الهند والصين. وقد يكون للسياسة الاقتصادية التي إنتهجتها الخلافة العباسية بجعل الخليج العربي قاعدة تجارية رئيسية لها السبب المباشر في ظهوركيش، حيث خلفت ميناء سيراف كمركز تجاري هام لتجارة الهند في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي ، وذلك نظراً لموقع كيش الممتاز على مدخل الخليج العربي، وهو الموقع الذي ساهم في إزدهار مظاهر الحياة فيها وزيادة ثرواتها[١٧١].

ولكن ذلك الواقع تغير في كيش بعد أن بدأت مظاهر الخلل فيها، وسوء المعاملة، وفرض الضرائب الباهضة على التجارة الوافدة. ولم يقتصر الأمر على كيش فقط بل إمتد تأثير تردي الأوضاع الأمنية والسياسية في الخليج العربي ككل كما سبق أن أشرنا إليه، مما إنعكس بالتالي على الوضع في كيش، فأصابها التدهور بشكل كبير. ومن هنا بدأ التحول

---

[١٦٩]- شهاب، **أضواء**، ص١٣٧-١٣٨؛ القلقشندي، **صبح الاعشى**، ج٥، ص١٣٧ العمري، شهاب الدين بن فضل الله، **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**، دراسة وتحقيق دوروبتا طرافولسكي، ط١، (بيروت: المركزالإسلامي للبحوث، ١٩٨٦)، ص٤٢.

[١٧٠]- كانت كيش تسيطر على عدة جزائر في الخليج، توفرت فيها مغاص اللؤلؤ الذي كان يدخل ضمن تجارة مملكة كيش. ورغم شحة مياه مملكة كيش إلا أن موقعها التجاري الممتاز أعطاها أهميتها انظر: الشمري، عدن، ص١١٩؛ أيضاً: الألوسي، **تجارة الطرق البحرية**، ص٢٤.

[١٧١]- Goitein, **Two Eyewitness Reports**, p٢٤٧.

التجاري إلى موقع إستراتيجي آخر يوفر الأرضية المناسبة للتواصل التجاري الدولي، وهذا ماوفره ميناء عدن[١٧٢].

وكان هذا العامل هو المحرض الأساسي للهجوم الكيشي على عدن، واستغل حاكم كيش في هجومه النزاع السياسي الذي نشب فيما بين النائبين الصلحيين في عدن سبأ بن أبي السعود وابن عمه علي بن ابي الغارات، حيث كانت إدارة مدينة عدن مناصفة بينهما من قبل الدولة الصليحية. فقام حاكم كيش بتجهيز اسطول بحري عسكري ضم عدد من السفن الكبيرة والمراكب الصغيرة، وبعضها كان غير مألوف في عدن[١٧٣].

وقد ضمت تلك السفن فوق سطحها حوالي ٧٠٠ جندي كما يؤكد جوايتاين من خلال وثائق الجنيزة[١٧٤]، مهمتهم غزو عدن وإجبار السفن التجارية الشرقية على إنزال بضائعها في كيش. ويبدو من ملاحظة خط سير الهجوم أن الهدف الأول للأسطول هو إحتلال قلعة الخضراء ذات الموقع الإستراتيجي والمطلة على الساحل البحري والميناء، فبدأ الجيش الكيشي بتكتيك سريع بالنزول عند جبل صيرة[١٧٥]، ولكن المقاومة وتكاتف القوى السياسية في عدن أفشل الهجوم، وقتل عدد كبير من الجنود الكيشين حتى سميت المنطقة بموقع الجماجم[١٧٦].

لقد أحدث الهجوم الكيشي على عدن في تلك السنة آثاراً سلبيةً على حركة التجارة، وما نتج عنه من توقف وصول السفن إلى ميناء عدن، وهذا ما أكدته رسالة كوهين أحد التجار اليهود، التي بعثها إلى أحد أقاربه في القاهرة سنة ٤٩١هـ/١٠٩٧م، يخبره فيها أن سفن الكارم لم تحط في عدن نتيجة الحصار والصراع الدائر، وأن تلك السفن فضلت السير إلى الشواطئ الأفريقية[١٧٧]. وبالرغم من ذلك فإن عدن كانت بؤرة اهتمام للقوى السياسية، ومحوراً أساساً في نطاق العلاقات الدولية والصراعات السياسية والتجارية. وهناك مظاهر متعددة توضح ذلك، ليس

---

[١٧٢]- وهذا ما كان عليه الحال في اليمن وبخاصة في عدن في القرن التاسع والعاشر الميلاديين عند تحول طرق التجارة البحرية إلى موانئ الخليج العربي، حيث تردت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، وهبطت قيمة النقود مع ارتفاع قيمة السلع الأساسية، ولهذا قامت الثورات كثورة الهيصم بن عبد المجيد في جبل مسور تعبيراً ساخطاً عن تلك الأوضاع. انظر: الشمري، عدن، ص١١٩.

[١٧٣]- Goitein, **Two Eyewitness Reports**, p٢٥٠.

[١٧٤] - Ibid, p٢٥٤.

[١٧٥]- وجبل صيرة يحد ويحمي عدن من ناحية الشمال. انظر: ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ص ٢٩-٤٤-٤٥.

[١٧٦]- الشمري، عدن، ص١٢٠-١٢١.

[١٧٧]- جوايتاين، التاريخ الإسلامي، ص٢٨٨؛ الأشقر، تجار التوابل، ص٤٥.

فقط بالصراعات العسكرية، والمنازعات السياسية، بل وبالعلاقات الدبلوماسية. والسفارات المتبادلة بين اليمن والدول الأُخرى ذات المصالح التجارية تبين مدى أهمية ما بلغته تجارة عدن في الاقتصاد اليمني، وإلى أي حد استطاعت اليمن بمكانتها الاقتصادية والتجارية أن ترتبط بعلاقات دبلوماسية ليس فقط مع البدان المجاورة لها، بل الدول البعيدة أيضاً كالهند والصين والحبشة وغيرها، والتي كان يقوم بها سفراء معينون حسب شروط مقررة[١٧٨].

فقد كانت هناك الزيارات الرسمية والهدايا المتبادلة تتم إما بهدف توثيق العلاقات السياسية، أو بهدف الحصول على إمتيازات اقتصادية وتجارية، فكان عنوان تلك الأهداف هي الهدايا الفاخرة من تحف ثمينة وملابس مطرزة- خاصة البفتة الهندية الموشاة- أو الحيوانات النادرة التي كانت ترسل من ملوك الهند إلى حكام اليمن[١٧٩]، كما تمثلت الهدايا أيضاً في الطيور والأشجار الغريبة والتحف والطيوب الآتية من الحبشة إلى اليمن[١٨٠].

ومن المعروف أن التجارة كان لها الدور الأساس في إيجاد العلاقة بين بلدان مترامية الأطراف تربطها مصالح مشتركة كما هو الحال في علاقة الصين بالعالم الإسلامي وتجارته، فقد كان للأسر الصينية الحاكمة تعاملات تجارية ودبلوماسية مع الدول الإسلامية ومنها القوى اليمنية الحاكمة، فتبودلت الهدايا، وسُنت القوانين المنظمة للتبادل التجاري بين الطرفين[١٨١].

ولقد كانت الصين مركزاً هاماً للتجار المسلمين ومنهم تجار القادمين من عدن، ونُظمت التجارة بشكل مقنن بين الجانبين منذ القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي[١٨٢]، ونتج عن ذلك تبادل ثقافي وتقني للصناعات التي اشتهرت بها الصين والتي كانت تعتبر من قبل سراً من أسرار تقدم الحضارة الصينية، فانتقلت خبرة الصينيين إلى المسلمين ومنذ القرن الخامس الهجري/

---

[١٧٨]- ومن تلك الشروط التي يجب أن تتوفر في السفير أن يكون فصيحاً مشهوداً له بالأمانة والتقوى والإخلاص. انظر: عليان، محمد عبدالفتاح، **الحياة السياسية و مظاهر الحضارة في عهد دولة بني رسول باليمن**، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة: كلية الآداب، ١٩٧٣)، ص١٤٣.

[١٧٩]- مؤلف مجهول عاش في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي، **الدولة الرسولية في اليمن**، تحقيق عبدالله محمد الحبشي، (صنعاء: دار الجيل، ١٩٨٤)، ص٦٨.

[١٨٠]- وقد كان ذلك في سنة ٧٧٠هـ/١٣٦٨م كما يذكر المؤلف المجهول في تاريخه عن الدولة الرسولية ولكن تلك العلاقات كانت قد نشأت من مدة زمنية سابقة ولابد أنها كانت تتم عن هيمنة تجارية كانت تتمتع بها القوى السياسية اليمنية انظر: **المصدر نفسه**، ص٧٠.

[١٨١]- بل لقد كانت هناك مصاهرة بين الجانب الصيني والجانب الإسلامي حيث خطب ملك الصين ود نصر بن احمد الساماني في بخارى وطلب مصاهرته. انظر: سيد، **العرب وطريق الهند**، ص ٧٢.

[١٨٢]- عثمان، **تجارة المحيط الهندي**، ص٢٠٠؛ الصيني، **العلاقات بين العرب والصين**، ص١٠٨.

الحادي عشر الميلادي في صناعة السفن الضخمة والمعروفة بالجنك، وفي صناعة الورق والحرير والخزف الصيني المشهور، والمسلمون بدورهم نقلوها إلى أوروبا في عصر نهضتها[١٨٣].

إن السياسة والتجارة متلازمة ضرورية يكملان بعضهما ليشكلا هيكلية الدولة، وقد يكون ما سبق توضيحاً لتلك الصورة. فالقيادات السياسية القوية هي التي تدعم النشاط التجاري، وتقنن وتنظم حركته، وذلك يدفع القوة في شرايين الدولة. كما أن الإستقرار السياسي والأمني يدعو إلى نمو التجارة والاقتصاد، وهذا ما حاولته القوى السياسية في عدن في ذلك الوقت، إدراكاً منها لأهمية الناحية الاقتصادية في مساندة ودعم وجودها، ودرء الأخطار عنها. فالمعروف أن المحرك الاقتصادي قد يكون وراء توجهات سياسية وعسكرية مهددة، وهذا ما بدا في حركة المد الصليبي إلى الشرق الذي سيأتي الحديث عنه في الصفحات اللاحقة. وبما أن عدن إحدى أهم حلقات الوصل التجاري بين الشرق والغرب، فلابد أنها قد دخلت ضمن نطاق صراع السيطرة الصليبية على المواقع التجارية الهامة، وأيضاً بحكم تأثير عدن التجاري الاقتصادي في التجارة العالمية، لذا فهي قد وُجدت ضمن نطاق الصراع الصليبي الإسلامي بشكل مباشر أو غير مباشر.

الحروب الصليبية وأثرها على حركة التجارة:

لعل الحركة الصليبية - والتي كانت ضمن حلقات الصراع الحضاري بين الشرق والغرب كما يرى البعض من المؤرخين - قد إنبعثت من البيئة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والدينية التي سادت أوروبا في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، فإتخذها الغرب الأوروبي وسيلة للخروج من مأزق أوضاعه الضيقة للإنطلاق نحو دائرة أوسع[١٨٤].

ودون ترتيب للأسباب التي أدت إلى ظهور الحركة الصليبية- كونها تحمل عدة زوايا متداخلة متأثرة ببعضها- كان العامل الاقتصادي قوة دافعة بإعتبار أن التجارة كانت عصب الحياة في كثير من المدن والمجتمعات الأوروبية، وكانت طرقها التجارية الرئيسية تمر

١٨٣- سيد، العرب وطريق الهند، ص٧٢.

١٨٤- عاشور، سعيد عبد الفتاح، تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٢)، ص١٤.

عبر الأراضي والبحار الداخلة في نطاق السيطرة الإسلامية. وهذا ما يفسر إتجاه بعض الحملات الصليبية نحو العمق الإسلامي عبر الحجاز والبحر الأحمر، حيث كانت عدن من ضمن أهدافها الهامة. بذلك أخذت الحملات الصليبية أبعاداً اقتصادية وسياسية وعسكرية لا تتفق مع ما جاء في شعاراتها من حماية للأراضي والمقدسات المسيحية[١٨٥].

ولهذا كان للمدن التجارية الأوروبية كالبندقية وجنوا وبيزا ومرسيليا وغيرها الدور الهام في الحركة الصليبية، وذلك من خلال المساهمة فيها لتحقيق مكاسبها الاقتصادية والتجارية، والحصول على إمتيازات وإعفاءات خاصة سواءً من الكنيسة أو من القوى الصليبية في الشرق، بحيث أصبحت هذه المدن هي الوسيط التجاري بين الشرق والغرب بدلاً من التجار المسلمين[١٨٦]. ذلك بدا واضحاً في نقل سفن تلك المدن للصليبيين شرقاً عن طريق البحر، ونقل الإمدادات والأسلحة إلى الجيوش الصليبية في الشام، بل وفي المساعدة على الإستيلاء على الموانئ والمدن البحرية الإسلامية وحمايتها[١٨٧].

ويتضح مما سبق ما للعوامل الاقتصادية من تأثير في تحريك الحروب الصليبية، وما شكلته من حافز في إتصال الطرفين الإسلامي والأوروبي في علاقات متبادلة، بالإضافة إلى العوامل الأخرى من دينية وسياسية واجتماعية، وهذه الأوضاع المستجدة حتمت إيجاد سياسة تجارية مشتركة.

---

[١٨٥]- كانت تلك هي حملة أرناط أمير الكرك الصليبي سنة ٥٧٨هـ/١١٨٣م انظر: ابن واصل، جمال ابن محمد بن سالم، **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، نشره جمال الدين الشيال، (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٩٥٧)، ج٢، ص١٢.

[١٨٦]- وذلك ما حصلت عليه تلك المدن التجارية الأوروبية بحيث اقامت لها منشآت تجارية في المدن والموانئ التي خضعت للسيطرة الصليبية، وكونت حاليات خاصة بها في تلك المدن، وحصلت على حق الإعفاء الضريبي، وحق حرية التجارة المطلقة وخاصة بعد عقدها للإتفاقات التجارية مع القوى الإسلامية. انظر: علي، علي السيد، **العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين**، ط١، (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٩٩٦)، ص ٣٢.

[١٨٧]- عاشور، سعيد عبد الفتاح، **الحركة الصليبية صفحة مشرقة في تاريخ الجهاد الإسلامي في العصور الوسطى**، ط٧، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٧)، ج١، ص٣١؛

Willem, Hendrik, **The Story of Mankind**, Update by John Merriman, (New York, London: liverght, ١٩٨٠), p٢١٠-٢١٢.

ومما ساعد على عملية التبادل التجاري بين الجانبين هو تنظيمها في شكل معاهدات من قبل السلطات السياسية الإسلامية والصليبية فيما عرف بنظام بلاد المناصفات[١٨٨]، وبما أن تجارة عدن كانت أحد أضلاع التجارة الإسلامية، فقد دخلت ضمن نطاق تلك المعاهدات، بحكم السيطرة الفاطمية ثم الأيوبية على اليمن في تلك الفترة. وتنص تلك المعاهدات على إحترام حرية التجارة بين الجانبين سواءً البرية منها أو البحرية وحمايتها من أي إعتداءات، وتأمين تنقل التجار من كلا لجانبين الإسلامي والصليبي مع المحافظة على ممتلكاتهم. كما تنص الإتفاقات أيضاً على تنظيم عملية تحصيل الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة، ونوعية تلك السلع[١٨٩]. لقد نبعت تلك المعاهدات من إدراك الحكام لما تسببه حالة الفوضى في المنطقة من إضطراب في اقتصادها، وإرتفاع في أسعارها، وفوضى في حركة التجارة. لذلك كان لابد من حماية التجارة، و تدعيم موقف المسلمين في مواجهة الضغط الصليبي إلى أن يتم تجميع القوى الإسلامية ودحر الخطر الصليبي نهائياً.

وبرغم تلك الإتفاقات والمعاهدات بين الجانبين إلا أن الإنتهاكات قد طالتها، نتيجة رغبة الصليبيين في توسيع نطاق سيطرتهم ومد نفوذهم إلى مناطق آخرى تمثل أهمية لهم كأهمية طريق البحر الأحمر والمناطق المحيطة به، وبخاصة بعد أن تمكنوا من السيطرة على معظم المنافذ التجارية على البحر المتوسط. فطريق البحر الأحمر هو أيسر الطرق وأقلها كلفةً في إستيراد وتوريد السلع، وجلب البضائع الشرقية وخاصة التوابل الشرقية إلى الأسواق الأوروبية[١٩٠]. فالصليبيون لم يكتفوا بماكانوا يتحصلون عليه من رسوم لتجارة المرور من أراضيهم، ومن الضرائب المفروضة على البضائع الواردة والصادرة، إنما أرادوا

---

[١٨٨]-وينص ذلك النظام على إقتسام العائدات بين الجانبين سواءً ريع أراضي أو رسوم بضائع، أوعائدات تجارية بل وعائدات مصائد الأسماك. انظر: علي، **العلاقات الاقتصادية**، ص٤٣ -٤٤ -٤٩.

[١٨٩]- لقد سمحت الشريعة الإسلامية للحكام المسلمين بإبرام تلك المعاهدات مع الفرنج رغم حالة الحرب بينهما مع وضع بعض القيود على إستيراد وتصدير سلع معينة محرمة شرعاً كالخمر ولحم الخنزير، أو محظورة في حالة الحرب كالأسلحة، كما أُعفيت بعض السلع من الضرائب لأهميتها كالسكر والذهب والفضة والأحجار الكريمة. انظر: علي، **العلاقات الاقتصادية**، ص٢٦-٢٧-١٠١؛ أيضاً:

Smith، Riley, **The Feudal Nobility and The Kingdom of Jerusalm١٢٧٤-١٢٧٧,** (London: Oxford University Press, ١٩٧٣), p٧٨.

[١٩٠]- لبيب، **التجارة الكارمية**، ص٨.

السيطرة على المنافذ التجارية المهمة ومنها منافذ البحر الأحمر من جميع جهاته، وعملوا على إستمالة الحبشة في محاولة لضمها إلى القوى الصليبية[١٩١].

ومن هنا بدأت عمليات السيطرة على النوافذ والطرق التجارية المؤدية إلى البحر الأحمر، ففي سنة ٥٠٩هـ/١١١٥م بدأ الملك بلدوين حاكم بيت المقدس بتنفيذ توسعاته في منطقة جنوب البحر الميت للسيطرة على طرق القوافل بين مصر والشام، وأستمر في زحفه إلى أن وصل لبلدة تنيس على نهر النيل، ولكنه تراجع بسبب مرضه الذي مات به حيث دفن قرب العريش في مصر[١٩٢].

وهناك محاولة آخرى تبعت حملة بلدوين وباءت مثلها بالفشل، ربما لعدم التخطيط لها بشكل سليم، وهي محاولة البرنس رانود دي شاتيلون أمير طرابلس في الإستيلاء على بلاد الحجاز سنة ٥٧٨هـ/١١٨٢م. فقد سار رانود إلى قلعة أيلة وحاصرها ومنع عنها الماء، وأرسل قسماً آخر من جيشه إلى ميناء عيذاب حيث أستولى على السفن التجارية فيه. وانتهت الحملة دون أن تحقق هدفها وذلك بعد أن تصدى لها عز الدين فرخشاه صاحب دمشق[١٩٣].

وقد تكون أخطر الهجمات الصليبية التي هددت التجارة الإسلامية بل والمقدسات الإسلامية هي حملة الملك رينو دي شاتيون أو أرناط حاكم الكرك، فقد أراد هذا الملك أن يستولي على عدن في الجنوب، بعد سيطرة الصليبين على أيلة في الشمال، وبذلك يحتكر الصليبيون السيادة الكاملة على البحر الأحمر وتجارة المحيط الهندي[١٩٤]، بالإضافة إلى تحقيق هدفهم في إضعاف القوى المعنوية للمسلمين بتهديد مقدساتهم. ومن هنا بدأ أرناط مشروعه التوسعي سنة٥٧٨هـ/١١٨٢م وذلك بمهاجمة ميناء عيذاب على البحر الأحمر، والقضاء على حاميتها، والإستيلاء على مراكبها وتجارتها الآتية من عدن والهند، ثم بدأ التحرك جنوباً بغرض الإستيلاء على سواحل الحجاز واليمن، وقطع طريق الحج، ومهاجمة

---

[١٩١]- عبدالعال أحمد، الأيوبيون في اليمن، ص١١٧.

[١٩٢]- سعيد عاشور، الحركة الصليبية، ج١، ص٢٥٩.

[١٩٣]- الحريري، سيد علي، الحروب الصليبية أسبابها حملاتها نتائجها، تحقيق عصام محمد شبارو، ط١، (بيروت: دار التضامن- مؤسسة دار الكتاب الحديث، ١٩٨٨)، ص١٤١.

[١٩٤]- ربيع، البحر الأحمر، ص١١٠.

السفن التجارية في البحر الأحمر، وفي الوقت نفسه يقوم بالتحرك شرقاً لمهاجمة المدينة المنورة ومكة، فتمكن بذلك من إنزال قواته بأرض الحجاز دون مقاومة تذكر[١٩٥].

ولكن لسوء حظ الملك أرناط إن القوى الإسلامية قد بدأت في تجميع صفوفها ونبذ خلافاتها، وبدأ التغير في ميزان القوى لصالح المسلمين ضد الصليبيين، ومن هذا المنطلق تحرك صلاح الدين الأيوبي لرد عدوان أرناط عندما وصلته أنباء حملته على البحر الأحمر، حيث أمر أخيه ونائبه في مصر الملك العادل سيف الدين الأيوبي بتجهيز العدة بقيادة الأمير حسام الدين لؤلؤ للقضاء على ذلك الهجوم قبل توغله، وبالفعل تم صد الحملة الصليبية وأسر أفرادها بعد هرب قائدها إلى الكرك[١٩٦].

ولوأد الخطر الصليبي والقضاء عليه نهائياً في منطقة البحر الأحمر الهامة إستراتيجياً وتجارياً للدولة الأيوبية، قام صلاح الدين بفتح قلعة أيلة، وأسر حاميتها الصليبية، وتأمينها بحامية إسلامية قوية. كما قام بمحاولة لقطع الإتصال الصليبي الحبشي وذلك بإرسال حملة برية بقيادة شقيقه توران شاه بن أيوب من مصر للسيطرة على بلاد النوبة وميناء سواكن على الساحل الإفريقي للبحر الأحمر[١٩٧]. ولكن الأهم من ذلك إنه عمل على إيجاد أرضية أيوبية في اليمن لمقاومة أي خطر صليبي، وحماية الدولة الأيوبية الفتية من حدودها الجنوبية، فأرسل شقيقه شمس الدولة توران شاه بن أيوب ومن بعده أخيه العزيز سيف الإسلام طغتكين بن أيوب إلى اليمن لتولي أمر السلطنة فيها[١٩٨]. وربما يكون رد الفعل السريع والقوي للدولة الأيوبية قد أثنى الصليبيين عن التفكير في معاودة الكرة والهجوم على منطقة البحر الأحمر.

---

[١٩٥]- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، **كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك**، (القاهرة: دار الكتب، ١٩٣٤)، ج١، ق١، ص٧٨-٧٩؛ عبدالعال أحمد، **الأيوبيون في اليمن**، ص١١٨.

[١٩٦]- وقد وقع أرناط اسيراً في يد مجد الدين حاكم حلب لأنه كثيراً ما كان ينكث بالعهود المبرمة مع المسلمين ويغير على ممتلكاتهم، وظل لعدة سنوات في قلعة حلب حتى اطلق سراحه سنة ٥٧١هـ/١١٧٦م. انظر: الصوري، وليم، **الحروب الصليبية**، ترجمة حسن حبشي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤)، ج٣، ص٤٤٠؛ أيضاً: ابن واصل، **مفرج الكروب**، ج١، ص١٢٩-١٣٠؛ أيضاً: الذهبي، شمس الدين ابو عبدالله محمد، **كتاب دول الإسلام**، نشره عبدالله بن ابراهيم الأنصاري، (قطر: إدارة إحياء التراث، ١٩٨٨)، ج١، ص٩٠.

[١٩٧]- حرادات، **الأهمية الاستراتيجية**، ص٧٦.

[١٩٨]- باعزمة، **ثغر عدن**، ج٢، ص٧٠؛ عبد العال أحمد، **الأيوبيون في اليمن**، ص١١٩.

تلك المحاولات التي قام بها الصليبيون في تحقيق توسعاتهم قد أثرت سلبياً في السياسة الإسلامية تجاه التجارة الأوروبية. فقد مُنعت التجارة الأوروبية من مزاولة أي نشاط لها في منطقة البحر الأحمر، واقتصر الأمر على التجار المسلمين ومنهم تجار الكارم، الذين تخصصوا بدرجة أساسية في تجارة البهار والتوابل الشرقية، وجعلوا من عدن مركزاً رئيساً من مراكز تجارتهم، بجانب مراكزهم في قوص والفسطاط، وعلى سواحل الملبار في الهند، وسواحل الملايو في جنوب شرق آسيا[199].

وكان للحروب الصليبية بصمات قوية في تاريخ المنطقة، فقد أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في التأكيد على جعل البحر الأحمر بحراً إسلامياً مكفول الحماية من جانب السلطات الإسلامية سواء في اليمن أو في مصر. كما أنها تركت أثراً واضحاً في كافة النواحي وعلى وجه الخصوص الناحية الاقتصادية، حيث أدخلت المنطقة في طابع اقتصادي وتجاري جديد من خلال اتفاقات وقوانين تنظيمية أُتخذت كقاعدة مرجعية للحركة التجارية المتبادلة بين المسلمين والأوروبيين. كما ساهمت في إيجاد جاليات تجارية جديدة لها هيئاتها المشرفة والتابعة للمدن التجارية الأوربية، التي كانت تتمتع بإمتيازات قانونية من قبل السلطات الإسلامية تكفل لها الحماية وحرية التجارة[200]. وهو الوضع الذي كانت عليه الجاليات الأوروبية في عدن في تلك الفترة، حيث وجدت تجمعات للتجار الأوروبيين في بعض أحياء عدن، فقد ظلت حارة قديمة في عدن تعرف بإسم سوق النصارى إلى زمن قريب، لأن عدداً من التجار اليونانيين والإيطاليين عاشوا فيها في تلك الفترة[201].

بالإضافة إلى ماسبق كان للحروب الصليبية دور في إنعاش تجارة سلع بعضها كانت سلع كمالية، ولكنها إكتسبت قيمة إقتصادية بعد الإمتداد الواسع للتأثير الشرقي على الحياة الأوروبية، ومن تلك السلع المنسوجات الحريرية والقطنية، والأحجار الكريمة، والعقاقير والتوابل الشرقية، والأواني الزجاجية، وأدوات الزينة، كما راجت تجارة السكر

---

[199]- دراج، عيذاب، ص٦٠.

[200]- الأشقر، تجار التوابل، ص١٣٧. قد تكون الصورة بالنسبة لعدن في تعاملاتها مع التجار الأوروبيين أقل وضوحاً عن غيرها من الموانئ الأخرى، وهذا راجع إلى قلة المادة العلمية الموضحة لذلك.

[201]- حسين، السماسر، ص٦٨.

الذي أُستخدم في أوروبا بشكل واسع بدلاً من العسل وعصير الفواكة الذين كانا يستخدمان من قبل[٢٠٢]. لقد ساهم ذلك كله في تنشيط الحركة التجارية، وإحياء المدن والموانئ الواقعة على الطرق التجارية، وزيادة تدفق الثروات سواءً على الطرف الإسلامي أو على الطرف الأوروبي، مما عكس صورته في أساليب الحياة بشكل عام.

لقد كانت الحروب الصليبية مرحلة تاريخية حاسمة في العلاقات بين الشرق والغرب، وتركت آثاراً عميقة في كافة المجالات، وكانت التجارة ضمن أهم الأسباب للتلك الحرب، فعملت بذلك على فتح مجال التواصل الثقافي والحضاري بين الجانبين. وغيرت كثيراً من أساليب الحياة الأوروبية. كما غيرت أيضاً من إطار العلاقات التجارية في العالم ومفاهيمها في ذلك العصر.

[٢٠٢]- علي، العلاقات الاقتصادية، ص٦١-٦٢-٦٣؛ سعيد عاشور، الحركة الصليبية، ج٢، ص٩٩٩، ١٠٠٠.

الفصل الثالث

المنشآت التجارية في عدن

تمهيد:

بعد إستعراض أهمية موقع عدن جغرافياً وتجارياً وسياسياً في الفصل السابق، وتأثير ذلك الموقع على حركة التجارة فيها، سيكون الحديث في هذا الفصل عن النظم والهيئات الرسمية المقننة لتلك الحركة النشطة في عدن في ذلك الوقت، من حيث مهامها الرسمية، ودورها المساهم في النشاط التجاري، وأهم أقنيتها. ومن أبرز المنشآت التجارية التي ظهرت في عدن الدواوين التجارية، والأسواق، والوكالات أو الفنادق والخانات.

الدواوين التجارية

قدمت المنشآت التجارية في عدن خدمة هامة في حركة التجارة سواءً كانت تجارة خارجية أو داخلية، وساهمت بشكل أساس في تسهيل الإجراءات الخاصة بعمليات البيع والشراء، محققةً بذلك الغرض الاقتصادي الذي انشئت من أجله. وقد عرفت من العديد من دور التجارة العديدة والمختلفة المهام. فقد إهتمت الدول المتعاقبة في اليمن على توسيع نطاق تلك المؤسسات التجارية كماً وكيفاً، لإدراكاً منها لقيمة عدن التجارية ودورها الاقتصادي، وساعد هذا في تهيئة المناخ المناسب للتجار الوافدين من أقطار شتى في إتمام رحلاتهم التجارية بنجاح مربح وبالتالي زيادة عائدات خزينة الدولة، حيث وجد التجار في تلك المنشآت - من وكالات عامة وخاصة ودواوين تجارية وأسواق وفنادق وخانات- التسهيلات التي ساعدتهم في إكمال تعهداتهم وعقودهم التجارية بأمان.

وكانت عدن مركزاً تجارياً عالمياً تتم فيه التداولات السلعية والنقدية على نطاق واسع، ومع إزدياد الطلب العالمي شرقاً وغرباً على السلع المختلفة، وكذلك مع إعتماد اليمن في دخلها بدرجة أساسية على الموارد المالية المأخوذة من الضرائب التجارية، كل ذلك حتم ضرورة وجود تنظيم إداري فيما عرف بالدواوين الخاصة بالنواحي التجارية.

وقد نمت الدواوين التجارية بصورة متصاعدة توازياً مع التوسع المطرد للنشاط التجاري الذي بلغ أوج قوته في عهد الدولة الرسولية. وربما يكون ديوان الفرضة أو ما يسمى اليوم بالجمارك من أوائل تلك الدواوين، فقد إستوجب وجوده تلك الحركة النشطة للبضائع في عدن، وهذا واضح من وصف ابن المجاور لحركة السفن وأعدادها في ميناء عدن، فقد "كان يرسي كل عام تحت صيرة سبعون ثمانون مركباً زائد ناقص"[٢٠٣]. وقد بني هذا الديوان في عهد الدولة الأيوبية، وهذا ما يؤكده بامخرمة حيث يقول" وبنى الزنجيلي بها الفرضة المعروفة"[٢٠٤] وفي هذا الديوان الذي صُمم له بابين لدخول البضائع وخروجها كان يتم عد البضائع ووزنها لتقدير قيمتها، ومن ثم فرض الضريبة المستحقة على كل صنف[٢٠٥].

أما ديوان الخراج أو ما عرف بالديوان السعيد[٢٠٦] فكانت مهمته مكملة لديوان الفرضة، من حيث قيامه بجمع العائدات المستحقة للدولة من الموارد المختلفة، مثل خراج الأرض، ومبالغ الجزية، والرسوم التجارية بكافة أنواعها[٢٠٧]. وقد كان يتم تحصيل مبالغ الرسوم والمكوس التجارية بطريقتين إما عن طريق الموظف المكلف من قبل السلطة مباشرة، أو عن طريق تقديم مايعرف بصك الضمان المالي والذي يقدمه التاجر للدولة مقابل اللإلتزام بتعهداته في تسديد ما عليه للدولة[٢٠٨].

ومن بين الدواوين التي انشئت في عهد الدولة الأيوبية دار الوكالة أو ديوان الوكالة وذلك سنة ٦٢٥هـ/١٢٢٧م، وهي تُعنى بتحصيل ضرائب التوكيلات المعتمدة بين التجار، وتقييم الضرائب على الوكالات أو الدور التي أُستخدمت كمخازن، وأماكن لإيواء التجار الوافدين إلى عدن. في الوقت نفسه أُستخدمت ديوان الوكالة كمخازن للبضائع المراد بيعها من قبل وكلاء

---

[٢٠٣]- كما يورد ابن المجاور في أحداث سنة ٦٢٥هـ/١٢٢٨م " إنه وصل مركب وزن عشوره ثمانون ألف دينار ". انظر: ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ص٦٥.

[٢٠٤]- بامخرمة، ثغر عدن، ج١، ص١٠.

[٢٠٥]- العسيري، الحياة السياسية، ص٢٨١-٢٨٢.

[٢٠٦]- عليان، الحياة السياسية، ص١٦٢.

[٢٠٧]- وقد تخصصت أُسر في كتابة ومتابعة أمور هذا الديوان وربما قامت الدولة بجعل هذا الموضوع في أُسر معينة لكي تضمن إستقراره. انظر: العسيري،الحياة السياسية، ص٢٣٨.

[٢٠٨]- كانت المبالغ الموردة إلى خزينة الخراج في بعض الأحيان تصل إلى حوالي ستمائة ألف دينار. انظر: ابن خرداذبة، المسالك، ص١٤٤؛ أبوزيد، التنظيمات الاقتصادية، ص١٢٤.

التجار في عدن، وأيضاً كمقر لإتمام التعهدات والصفقات التجارية العامة، أو صفقات البضائع[٢٠٩].

وهناك ديوان يسمى دار الدلالة، وهو ديوان رسمي ينظم عمليات البيع وعلى وجه الخصوص البيع بالجملة والتي كانت تتم بين التاجر والمشتري، ويكون للدار أو الديوان نسبة محددة من صافي مبلغ المبايعة في مثل تلك العمليات، وفي الأحوال المعتادة كانت ضريبة الدلالة تقدر بدينار واحد على كل مائة دينار من مبلغ المبايعة[٢١٠].

ويلاحظ هنا أن التقدير الضريبي قد تفاوت من سلعة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى وذلك بحسب حاجة سوق الإستهلاك وتوفر السلعة، وتلك التقديرات الضريبية كان يقوم بها ديوان العشور المكلف بفرض مال الفرضة أي القيمة الجمركية للسلعة، حيث كانت له الصلاحية في فرض الضرائب أو الإعفاء منها[٢١١]. ويصف بامخرمة إحدى المباني التابعة لديوان العشور والتي سميت بدار الطويلة حيث بنيت" على محاذاة الفرضة أي من جهة المغرب فاصل بينها وبين الفرضة فضاء وعلى بابها دكتان مسقوفتان يجلس عليهما كتاب الفرضة"[٢١٢].

والجدير بالذكر هنا أن وجود الدواوين المختلفة والأموال الواردة إليها يستلزم إنشاء آلية مراقبة شاملة في عمل كافة دواوين الدولة، ولذلك نظم ديوان الإستيفاء للقيام بالرقابة المالية والإدارية على الموارد المودعة بخزينة الدولة[٢١٣]، وللإشراف على ما تحتاجه الدواوين من نفقات، وكذلك للقيام بمراقبة الموظفين الموكل إليهم تقدير الضرائب وجمعها[٢١٤]. ولأهمية هذا الديوان كانت الدولة تعين فيه من أصحاب الكفاءات المعروفين بالأمانة والذين تولوا أحيانا إلى جانبه ديوان الخاص[٢١٥].

---

[٢٠٩]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٦٣-٦٤؛ حوايتاين، **التاريخ الإسلامي**، ص٢٧٢.

[٢١٠]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص١٤٣-١٤٦.

[٢١١]- عسيري، **الحياة السياسية**، ص٢٤٦؛ السعدي، **العلاقات بين اليمن وبلاد الحجاز**، ص١٢٩.

[٢١٢]- والكتاب هم الموظفون الحكوميون فيما يختص بتقدير الضرائب الجمركية على السلع الواردة والصادرة من وإلى عدن. انظر: بامخرمة، **ثغرعدن**، ج١، ص١١.

[٢١٣]- كان مقر خزينة الدولة الرئيسية بشكل عام يقع في قلعة الدملوة الواقع في المعافر بالقرب من مدينة تعز، وهي قلعة مشهورة بحصانتها وقوتها، لذلك اتخذها أبو الدر جوهر المعظمي وصي الزريعين مقراً لحكمه، ومن هنا اتخذت لغرض حفظ أموال الدولة كخزانة عامة حيث كان يرد إليها موارد الدولة من أنحاء اليمن ومنها عدن. انظر: مؤلف مجهول، **تاريخ اليمن**، ص٣١؛ أيضاً: مؤلف مجهول، **تاريخ الدولة الرسولة**، ص٦٩؛ أيضاً: القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٥، ص١٣.

[٢١٤]- علبان، **الحياة السياسية**، ص١٦٦.

[٢١٥]- أورد الأفضل العباسي عدد من الشخصيات اليمنية التي تولت ذلك المنصب. انظر: الأفضل العباسي، **العطايا السنية**، لوحة رقم ١٢-٤٠.

وديوان الخاص كانت مهمته فقط تقتصر على مراقبة مدخولات الأملاك السلطانية ومصروفاتها وإجراء الحسابات الخاصة بذلك، وقد إكتملت وظائف هذا الديوان في عهد الدولة الرسولية ربما مع تزايد ممتلكات الملوك والولاة والأمراء بشكل واسع نتيجة الإثراء من العائدات التجارية الضخمة في عدن[٢١٦]. ففي كثير من الأوقات كان الولاة يتولون عملية تحصيل الضرائب والمكوس التجارية بتكليف من الدولة[٢١٧]، ومن هنا كان لابد من قيام مثل هذا الديوان لتنظيم تلك العمليات.

كماكان نظام التخصص في الإشراف على العمليات التجارية متبعاً في عدن لتحري الدقة في تحصيل الأموال، والمراقبة المباشر على الحركة التجارية في عدن، فكان كل ديوان يمثل وزارة مختصة بجانب معين لوضع موارد الدولة في مسارها الصحيح. ومن هذا المنظور أُنشئ ديوان النظر في عدن لتقصي أحوال البيع والشراء وما قد يحدث فيها من تعديات، حيث كان يسمح للتجار أو غيرهم من طوائف المجتمع في عدن بتقديم الشكاوي إلى هذا الديوان للنظر فيها وتقديم الحلول لها. ولذلك كان يتم تعيين شخصيات موثوق فيها للقيام أيضاً بعمل موازنة لخزينة عدن وإصلاح أي خلل قد يطرأ على نسب الوارد والصادر لتلك الخزينة[٢١٨].

وأُنشئ كذلك ديوان الوقف لتدوين الحسابات الخاصة بالممتلكات الموقوفة للأعمال والمؤسسات الخيرية، ويدخل في نطاقها الصرف على المؤسسات ذات الصبغة التجارية[٢١٩].

ومن المراكز الإدارية المستحدثة أيضاً والتي أوجدها الأيوبيون دار الزكاة في عدن سنة ٦٢٥هـ/١٢٢٧م، وتُجمع فيها أموال الزكاة المأخوذة من التجار القادمين لميناء عدن والمعفيين من رسم العشور، ولم يكن يستثنى من هذا الرسم أي بضائع على الإطلاق[٢٢٠].

٢١٦- ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ص١٦٥؛ علبان، الحياة السياسية، ص١٦٧.

٢١٧- حسب الله، عبد الرحمن ، العلاقات بين بلاد العرب وشرق السودان منذ ظهور الإسلام حتى ظهور الفونج، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الآداب، ١٩٧٦)، ص١٥٣.

٢١٨- علبان، الحياة السياسية، ص١٦٧-١٦٨.

٢١٩- المرجع نفسه، ص١٦٣.

٢٢٠- ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ص٦٣-٦٤ ؛ العسيري، الحياة السياسية، ص٢٤٤.

لقد قامت السلطات اليمنية بتفعيل الدواوين المختصة لمواكبة الحركة التجارية النشطة في عدن، فكان لكل ديوان موظف إداري مسؤول عن مجموعة من الكتاب والمراقبين ومحصلي الضرائب، يقومون بأعمالهم وفق لوائح منظمة، وبحسب دفاتر أو أوراق رسمية متفق عليها[٢٢١].

مما سبق يلاحظ أن تلك الدواوين قد وُجدت لعمل مرجعية رسمية تنظم الإجراءات التجارية المتبعة في ميناء عدن وذلك بما يفي بكافة الحقوق والمتطلبات المالية المستحقة للدولة، وكذلك لضمان تحديد الإيرادات والمصروفات في كافة العمليات التجارية بشكل دقيق، وأخيراً بهدف إيجاد تقسيمات إدارية لتسهيل جباية المحصلات الضريبية. فقد إهتمت القوى السياسية بتنشيط الحركة التجارية في عدن، وتسهيل إجراءاتها، عبر إيجاد تنظيمات رسمية تقنن حركة المصروفات المالية، والرسوم الضريبية المقدرة على السلع المختلفة، وهذه الهياكل الحكومية إن صح التعبير أدخلت النشاط التجاري في حركة أوسع وأكثر فعالية. كما أسهمت في تقدير حاجة الأسواق من السلع المتنوعة، وتقنين توزيعها.

الأسواق

وعلى نفس النسق في توفير المنشآت والخدمات التجارية بنيت العديد من الأسواق في عدن، وكانت تلك الأسواق تستقبل العديد من سلع الإنتاج المحلي، بجانب البضائع المستوردة التي تتوافد على عدن إما لبيعها داخلياً أو لإعادة تصديرها. ومن المعروف أن الأسواق عادة تقام وسط المدينة وعلى إمتداد شوارعها الرئيسية لإستقطاب السكان والتجار على حد سواء، وقد وجدت أسواق متعددة المهام بحيث خصصت أسواق لبيع سلع معينة، وأسواق تقام لمواسم معينة.

وكانت أسواق السلع في عدن أو الأسواق الدائمة قد إتخذت صفة التخصص مصنفةً على تحديد أماكن مخصصة لأصحاب كل حرفة أو تجارة، وذلك حتى يسهل على

---

[٢٢١]- انظر: متز، **الحضارة الإسلامية**، ج١، ص٢١٠-٢١١. وقد تتشابه تلك الدفاتر الرسمية ذات الطابع التجاري المعمول بها في اليمن مع مثيلاتها في بقية الأقطار، بإعتبار أن الحركة التجارية العالمية قد ساعدت في تشابه الإجراءات الرسمية من التي كانت تقوم بها السلطات في المواقع التجارية الهامة.

المشترين الوصول إلى حاجاتهم، وفي الوقت نفسه يتمكن المحتسب من مراقبة حركة الأسواق وتنظيمها[٢٢٢]. وفي كثير من الأحيان كان يطلق على تلك الأسواق إسم السلعة التي تباع فيها مثل سوق العطارين الذي كان يعتبر من الأسواق أو القياصرالمشهورة في عدن، وكان البيع فيه يتم إما بالجملة أو فرادى[٢٢٣]، وقد بناه الوالي الأيوبي عثمان سنة ٥٨٨هـ/١١٩٢م ليكون مركزاً لبيع العطور والبخور المحلية والمستوردة[٢٢٤]، والذي بنى أيضاً الأسواق المسقوفة أو القيصاريات، التي كانت متخصصة في بيع النباتات الطبية والتوابل[٢٢٥]. كذلك أوجد الزنجيلي خان أو سوق البزازين لبيع الأقمشة والمنسوجات، وقد جعله وقفاً لصالح مسجده في عدن[٢٢٦]. ويلاحظ أن بعض الأسواق أو القياصر كانت إما مكشوفة، أو مسقوفة ليتم بناء غرف لسكن التجار فوقها[٢٢٧].

وفي عهدي الزريعيين والأيوبيين أُسست أسواق متخصصة في أنواع أخرى من السلع كسوق الخزف[٢٢٨] وأسواق" الخضرة والجواري والرطب واللحم وجميع الدواب"[٢٢٩]. والجدير بالذكر هنا أن يهود عدن كانوا يملكون دكاكين ثابتة في تلك الأسواق لتصريف بضائعهم المحلية أو البضائع المستوردة، وبعض تلك البضائع كان من صنع اليهود أنفسهم الذين برعوا في الصناعات النسيجية، والفخارية، وصناعات الحلي الثمينة[٢٣٠].

وبما أن الأسواق هي ...ار التبادل المالي والتجاري فكان لزاماً على السلطات الحاكمة في عدن أن تشرف مباشرة عليها، لهذا كانت تقوم بتوظيف مسؤول عن

٢٢٢- عزب، خالد محمد، "تخطيط وعمارة المدن الإسلامية"، **دورية كتاب الأمة**، العدد٨٥، السنة١٧، ط١، (قطر: وزارة الأوقاف، ١٩٩٧)، ص٩٩؛ سليمان، سليمان عطية، **سياسة المماليك في البحر الأحمر حتى نهاية عصر السلطان برسباى ١٢٥٠-١٤٣٨م**، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة: كلية الآداب، ١٩٥٩)،ص٥٦.

٢٢٣- والقيسرية أو القياصر كلمة يونانية معناها السوق الإمبراطوري وهو ما يدل على الغرض من وجودها. انظر: القوصي **تجارة مصر**، ص١٨١؛ الأشقر، **تجار التوابل**، ص٢١٢.

٢٢٤- Shamrookh, **The Commerce**, p٢٣٤

٢٢٥- الشمري، **عدن**، ص٣١٩.

٢٢٦- ابن الديبع، **قرة العيون**، ص٣٨٤-٣٨٥.

٢٢٧- المقريزي، **الخطط**، ج ٢، ص٨٨-٨٩؛ السعدي، **العلاقات بين اليمن وبلاد الحجاز**، ص٩٩.

٢٢٨- الشمري، **عدن**، ص٣١٩.

٢٢٩- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٦٩.

٢٣٠- أبو حبل، كامليا، **يهود اليمن دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين**، ط١، (دمشق: دار النمير للطباعة، ١٩٩٩)، ص١٠٠-١٠١؛ السعدي، العلاقات بين اليمن والحجاز، ص٩٨.

الأسواق، هو من يسمى المحتسب يدير مجموعة من الموظفين لمعاونته، وربما إستعان في ذلك بأصحاب الثقة من شيوخ التجار لكل صنعة أو تجارة[٢٣١]. وقد يجمع المحتسب بين وظيفته وبين القضاء والنظر في الشكاوي المقدمة إلى الدولة، ومن ثم تكون له الأحقية في تقرير العقوبات الرادعة بناءً على ذلك[٢٣٢].

وفي بعض الأحيان كان الأمر يرفع إلى الحاكم أو السلطة العليا مباشرة، وذلك عند عجز المحتسب أو الوالي عن إحتواء شكوى أو مشكلة ما، مثلما حدث في أيام السلطان طغتكين الأيوبي، عندما توجه إليه أحد التجار بشكوى من ظلم صاحب السوق والوالي والضامن له، فقام السلطان الأيوبي بالنظر في الشكوى" فلما توسط السوق وقف فاستدعى بالوالي والضامن والمشتكي فلما حضروا أمر بشنق الضامن في السوق وفصل الوالي عن تلك الجهة وولى غيره"[٢٣٣]. وقد يكون في هذا الوصف مبالغة إلى حد ما، ولكنه يبينّ مدى إهتمام السلطة الحاكمة بإشاعة جو الأمن والحماية للتجار، لما سيعود به ذلك على تجارة عدن بالإزدهار.

فالمحتسب إذن هو المراقب الحكومي المعني بكل ما يختص بالأسواق، كمنع إحتكار السلع ومنع الغش فيها، والتأكد من سلامتها وجودتها، ومتابعة عمليات البيع والشراء، ومراقبة إستيفاء العقود التجارية لشروطها لمنع التلاعب فيها[٢٣٤]. ويشرف المحتسب كذلك على نظافة الأسواق ومنع تلوثها بأي نفايات، وتنظيم السير في شوارعها، وإزالة المخاطر المهددة للقاطنين والمشترين فيها من مباني آيلة للسقوط أو مكونات سريعة الإشتعال[٢٣٥].

أما بالنسبة لحراسة الأسواق ليلاً فلقد كانت السلطات تعين مسؤول عن حفظ الأمن في الأسواق عرف بشيخ الشرطة، ويعاونه في ذلك مجموعة من الموظفين فيما يشبه دوريات الشرطة[٢٣٦]، وهذا أمر طبيعي في كافة المدن التجارية ومنها عدن، التي إمتلأت فيها الأسواق بالمنتجات الشرقية والغربية الباهضة الأثمان.

---

[٢٣١]- الشيزري، عبد الرحمن بن نصر، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق السيد الباز العريني، ط٢، (بيروت: دار الثقافة، ١٩٨١)، ص١٢.

[٢٣٢]- صالح، النظام المالي، ص٢١٥.

[٢٣٣]- بامخرمة، ثغر عدن، ج٢، ص١٠٣.

[٢٣٤]- المقريزي، الخطط، ج١، ص٤٦٣- ٤٦٤.

[٢٣٥]- الشيزري، نهاية الرتبة، ص١٢-١٣-١٤؛ صالح، النظام المالي، ص٢١٤- ٢١٥.

[٢٣٦]- الشيزري، نهاية الرتبة، ص٧١.

ومن الملاحظ أن الأسواق الموسمية والأسبوعية وهي ما يطلق عليها اسم الوعد، أي أنه يقام في يوم محدد من كل أسبوع في كثير من المدن اليمنية ومنها عدن. وكانت هذه الأسواق في الغالب تقام لتصريف سلع ومنتجات محلية الصنع، مثل سوق الجمعة الذي" تجلب فيه الأجلاب ويخرج أرباب الصنائع والبضائع بضائعهم وصنائعهم فيبيع من يبيع ويشتري من يشتري."[٢٣٧] ولم يكن يفترض في مثل هذه الأسواق تجهيزات مكلفة بل كانت في العموم تقام في أماكن مكشوفة لتسهيل تداولها. وكان يفرض على السلع المباعة فيها ضرائب نقدية أو عينية تعود لخزينة الدولة، وذلك عن طريق المحصل الضريبي والذي يأخذ نصيباً محدداً بعد إتمام عملية البيع[٢٣٨].

وهناك أسواق تُعقد بعد غروب الشمس وتسمى سوق الليل مع إنخفاض حرارة الجو، وخاصة في فصل الصيف المرتفع الحرارة في عدن، وعلى الأرجح إن تلك الأسواق قد ظهرت منذ أيام الزريعيين، وكان يباع فيها أصناف متنوعة من السلع[٢٣٩].

وإلى جانب الأسواق الدائمة والموسمية في عدن كانت توجد أسواق تقام في مدن أُخرى، وهي تسمح للتجار اليمنيين أو الوافدين القادمين من عدن بالتحوال فيها لإنتقاء السلع ذات الجودة في محاولة لتصديرها خارجياً عبر عدن. ومن تلك الأسواق المعروفة في اليمن سوق بوعان الكبير في تهامة، وهو عبارة عن دكاكين ثابتة تتواجد على جانبي الشارع الرئيسي في مدينة بوعان[٢٤٠].

وهناك أيضاً أسواق مدينة زبيد الدائبة الحركة نظراً لكون هذه المدينة مركزاً هاماً للتجارة الداخلية لكثير من المدن اليمنية ولمنتجاتها[٢٤١]. ويتم في هذه الأسواق تجميع السلع

---

[٢٣٧]- القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٥، ص٧.

[٢٣٨]- أبوحبل، **يهود اليمن**، ص١٠١.

[٢٣٩]- العبدلي، **هدية الزمن**، ص٩؛ سليمان، **سياسية المماليك**، ص٦٥.

[٢٤٠]- متز، **الحضارة الإسلامية**، ج٢، ص١٨٤.

[٢٤١]- ويصفها المقدسي بقوله " زبيد قصبة تهامة وهو أحد المصرين لأنه مستقر ملوك اليمن بلد جليل حسن البنيان يسمونه بغداد اليمن لهم أذكى ظرف وبه تجار وكبار وعلماء وأدباء مفيد لمن دخله مبارك على من سكنه آبارهم حلوة وحماماتهم نظيفة عليه حصن من الطين بأربعة أبواب باب غلافقة وباب عدن وباب هشام وباب شبارق وحولها قرى ومزارع أعمر من مكة وأكبر وأرفق اكثر بنيانهم الآجر ومنازلهم فسيحة طيبة والجامع ناءٍ عن الأسواق". انظر: المقدسي، **أحسن التقاسيم**، ص٨٤.

المحلية ذات الجودة ثم تُنقل إلى عدن لتصديرها خارجياً عبر ميناء المدينة[٢٤٢]. ومن أشهر الأسواق في مدينة زبيد سوق البز أو النسيج الذي إشتهرت به هذه المدينة، وكان عادة يقام بعد صلاة الظهر[٢٤٣]، وكذلك سوق الوعد أي سوق الخميس الأسبوعي وسوق المرباع وسوق المعاصر والسوق الكبير، وكان كل سوق من تلك الأسواق مخصصاً لنوع من أنواع المنتجات الزراعية والصناعية اليمنية[٢٤٤].

ومن الأسواق المعروفة أيضاً سوق صنعاء الذي كان يعقد في النصف الأول من رمضان، فقد كانت صنعاء من المراكز التجارية الهامة التي مدت عدن بكثير من السلع المراد تصديرها مثل القطن والجلود والعقيق والمنسوجات[٢٤٥].

أما من ناحية النسق العام للأسواق بشكل عام، وينطبق الحديث هنا على عدن فقد خضعت لمعايير تراعي الصالح العام، مثل دكاكين العصّابين أو الجزارين ودكاكين الخبازين، والتي كان يشترط في بنائها توفر وسائل الأمان فيها وعدم إضرارها بالطريق العام. كما تطلبت بعض السلع وجود أسواقها على أطراف المدينة لخطورة وجودها وسط المدينة، كأسواق الأخشاب، والمواد الثقيلة الوزن والحجم والتي تكون عادة بالقرب من الميناء، وكذلك الأسواق الخاصة بأصحاب صناعة الفخار التي يخشى من تضرر المتسوقين من مواد صناعتها[٢٤٦].

وفي بعض الأحيان كانت مداخل المباني في الوكالات التجارية في عدن تحول إلى محلات تجارية، حيث كانت تقسّم تلك المداخل إلى قسمين، قسم كمدخل إلى قلب الوكالة وقسم يُتخذ كمتجر، وقد خدم هذا طوائفاً كثيرةً من التجار من حيث تواجدهم في متاجرهم طيلة النهار وفي نفس الوقت سهولة العودة إلى غرفهم مساءً[٢٤٧]. وفي عهد

---

[٢٤٢]- الشمري، عدن، ص٣٢٦.

[٢٤٣]- غزالي، العلاقات المصرية اليمنية، ص٢٢٢.

[٢٤٤]- عليان، الحياة السياسية، ص٢٢٠.

[٢٤٥]- حسين، السماسر، ص ٥٦؛ ابو زيد، التنظيمات الاقتصادية، ص٨٨؛

Samrookh, **The Commerce**, p٢٣٦.

[٢٤٦]- عزب، تخطيط وعمارة، ص١٠٤-١٠٥.

[٢٤٧]- حسين، السماسر، ص٥٧.

السلطان الأيوبي طغتكين تم بناء قيصاريات ومرافق تجارية جديدة للعطارين يسمح بغلقها ليلاً حفاظاً على ممتلكات أصحابها[248].

كما مر سابقاً حتمت الحركة التجارية المتسارعة في عدن على الدولة الإهتمام بإنشاء الأسواق المتنوعة الإختصاصات، وعلى وجه الخصوص أيام الدولة الأيوبية، وذلك لإيجاد أرضية منظمة وسهلة لتوزيع السلع الواصلة إلى عدن، سواءً الآتية من الشرق والغرب، أو السلع المحلية الإنتاج والآتية عبر الطرق البرية الداخلية الواصلة إليها، وهذه وتلك تعرض في أسواق عدن المتعددة التصنيف للإتجار بها داخلياً وإعادة تصديرها إلى الخارج، وضمن عملية إشراف إداري مقنن من قبل الدولة لتنظيم الحركة التجارية في ميناء عدن . ولم تكن الأسواق الموقع الوحيد لتوزيع السلع وخزنها، بل وجدت مؤسسات تجارية أخرى أخذت بعض مهام الأسواق، بجانب كونها مقر إقامة للتجار في عدن، والمقصود هنا الوكالات والخانات والفنادق التي ستتوضح وظيفتها أكثر عند شرح ماهيتها.

الوكالات والخانات والفنادق:

اختلفت المسميات وإن تشابهت الأغراض، فالوكالة والفندق والخان كلها كانت تتداخل في مهام وظائفها مع إضافات معينة، حيث كانت جميعها مقراً لنزول وإقامة التجار الوافدين من مناطق أُخرى إلى عدن، وكانت معظمها تابعة للدولة والتي تشرف على صيانتها وتنظيم شئونها وإستتباب الأمن فيها، وذلك من خلال موظفين معينين من قبلها[249]. من أهم أولئك الموظفين المحتسب الذي سبق ذكره والذي كان يختص بالرقابة الحكومية على التداول المالي، وكان من مهامه أيضاً مراقبة عمليات البيع والشراء التي كانت تتم في الوكالات لضمان نزاهتها[250].

٢٤٨- الشمري، عدن، ص٣٢١.

٢٤٩- المقريزي، الخطط، ج٢، ص١٥١.

٢٥٠- صالح، النظام المالي، ٢١٤؛ حسين، السماسرة، ص٧١-٧٢؛ الشيزري ، نهاية الرتبة، ص١٢؛ صالح، النظام المالي، ٢١٤.

وكانت الوكالات في أيضاً مراكز مهمة تتم فيها عمليات البيع والشراء، وتجميع البضائع المختلفة وتخزينها وفق شروط مبرمة بين التجار وبين الدولة المشرفة عليها، بحيث يُلزَم التاجر على دفع ضريبة معينة لخزينة الدولة لقاء حفظ بضائعه في تلك الوكالات، وضمان سير صفقاته التجارية بما يكفل حقوق جميع الأطراف المتعاقدة. ولم يكن الأمر محصورا على الدولة بل كان لبعض كبار التجار المعتمدين من قبل الدولة الحق في إنشاء وكالات بأسمائهم تكون ورثاً لأبنائهم[٢٥١].

وفي بعض الأحيان كانت الوكالات تشترك مع الفنادق لتأدية نفس الغرض، وإن زادت عليها الوكالات في عدم إقتصارها على كونها أماكن لإقامة التجار الوافدين، بل كان لهم كامل الحرية في القيام بعملياتهم التجارية والمصرفية داخلها، وحفظ أموالهم وودائعهم فيها، وإستقبال رسائلهم الخاصة عبر مكتب البريد الخاص بكل وكالة، بالإضافة إلى تخزين بضائعهم وتوزيعها على الأسواق[٢٥٢]. فالوكالات بذلك تعتبر مباني مالية متكاملة حيث تضم مختلف السلع والودائع المالية والعينية الخاصة بالتجار، وممتلكاتهم الثمينة المحفوظة فيها، ولهذا كان الإشراف الحكومي عليها ضروريا حيث يعين علي تلك الوكالات موظف حكومي بجانب المحتسب، ويشترط أن يكون هذا الموظف من كبار التجار يسمى شيخ التجار أو شاهبندر التجار[٢٥٣]، وكان هذا الموظف في بعض الأحيان يُكلف بمهمة مراقبة الميناء وتحصيل الضرائب الجمركية منه، بجانب مهمته الأساس كوكيل للتجار، ومشرف على تنظيم شئون الوكالات، وهذا ما قام به مضمون بن داود كبير تجار عدن، ووكيل التجار اليهود في عدن، ورئيسهم الديني في الوقت نفسه[٢٥٤].

وتعارف في اليمن على تسمية الوكالة بالسمسرة[٢٥٥] ربما إشتقاقاً من وظيفة السمسار أي الوكيل الذي ينوب عن التاجر في عمليات البيع والشراء. وكانت هذه

---

[٢٥١]- حوايتاين، **التاريخ الإسلامي**، ص٢٧٣؛ القوصي، **تجارة مصر**، ص١٩٢؛ الأشقر، **تجار التوابل**، ص٢٠٦.

[٢٥٢]- القوصي، **تجارة مصر**، ص١٩٢.

[٢٥٣]- حسين، **السماسر**، ص٦٠.

[٢٥٤]- حوايتاين، **التاريخ الإسلامي**، ص٢٧٢-٢٧٤.

[٢٥٥]- وحدث في تهامة نوع من الأبنية المخصصة لخدمة التجار عرفت بالمقاهي ترص فيها الأسرة في أماكن مفتوحة نظراً لحرارة الجو، تُقدم فيها كافة التسهيلات الموجودة في الوكالات والسماسر. انظر: حسين، **السماسر**، ص٦؛ أيضاً: العفيف، **الموسوعة اليمنية**، ج٢، ص ٥٢٨.

السماسر في عدن تبنى بطرق معينة تساعد على إيفائها بأغراضها ومنها خزن السلع، وذلك نظراً لإتساع نطاق السلع الآتية من الميناء، حيث تخصصت وكالات أو سماسر في تخزين أنواع معينة من السلع مثل مخازن الخشب ومخازن البهار ومخازن المنسوجات المتنوعة، ولذلك كانت تبنى مصاطب حجرية بالقرب من تلك المخازن، وبمجاورة لمعدات وزن السلع، وذلك ليضع عليها الحمّالون أحمالهم من البضائع بعد وزنها[٢٥٦].

وتتألف السماسر أو الوكالات بشكل عام من ثلاثة إلى أربعة طوابق، تطل جميعها عبر شرفات مسقوفة على الفناء أو الصحن المركزي في الوسط، تشغل الطابق الأرضي مخازن البضائع وإسطبلات للدواب وغرفة مخصصة لإقامة الموظف الحكومي المكلف بحراسة السمسرة. وكان لكل وكالة أو سمسرة باب رئيس ضخم يغلق في الليل لحماية سكان السمسرة وودائعهم[٢٥٧]. أما الطوابق العليا فقد خُصصت كغرف نوم وراحة للتجار زودت بفتحات للتهوية والإضاءة[٢٥٨]. كما يوجد في السمسرة غرفة كبيرة استخدمت كقاعة رسمية للإجتماعات بين التجار لإتمام صفقاتهم التجارية فيما يشبه بورصة التجارة[٢٥٩].

وقد كانت معظم السماسر في المدن اليمنية ومنها عدن تبنى بالحجارة المتوفرة بكثرة في جبال اليمن، وتُدّعم بالروابط الخشبية الضخمة[٢٦٠]، كما كانت بعض أجزاء السماسر تبنى من الطابوق وتزين نوافدها بالقمريات و الآجر الأحمر، أو بنوافد بارزة للخارج فيما يشبه المشربيات[٢٦١] حيث كانت تستخدم لتبريد أباريق ماء الشرب الفخارية.

وبما أن عدن كانت محطة هامة لتجارة الشرق والغرب فهذا مما حتم إرتيادها من قبل الكثير من التجار الأجانب مثل اليونانيين والإيطاليين والهنود، وهؤلاء الهنود قد كونوا لهم جالية كبيرة إمتزجت مع نسيج المجتمع اليمني في عدن وعُرفت الجالية الغير مسلمة منها

---

[٢٥٦]- حسين، السماسر، ص٧٦.

[٢٥٧]- ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ص١٩٢

[٢٥٨]- المصدر نفسه، ص٧٣.

[٢٥٩]- فهمي، طرق التجارة، ص٢٩١.

[٢٦٠]-حسين، السماسر، ص٦٣.

[٢٦١]- المرجع نفسه، ص٧٥.

باسم البانيان[٢٦٢]، ولذلك خُصصت لهم فنادق للإقامة في عدن، كما هو الحال في المدن الساحلية والموانئ التجارية الهامة[٢٦٣]. ومن المعروف أن الموانئ التجارية الهامة عادةً ما يوجد بها أحياء مستقلة للتجار الأوروبيين، وهذا ما قد ينطبق إلى حد كبير على التجار الأجانب في عدن، وخاصة مع تشجيع السلطات اليمنية على تنمية التبادل التجاري بإطراد منذ العهد الأيوبي على وجه التحديد، وقد ظلت حارة قديمة في عدن تعرف بإسم سوق النصارى لأن عدداً من اليونانيين والإيطاليين كانوا يعيشون فيها.

ويعد الفندق من المنشآت التجارية التابعة للدولة، بُني بهدف خدمة التجار الأجانب والوافدين من الدول والمناطق التي ترتبط مع السلطات في اليمن بعلاقات اقتصادية. وكان يشرف على إدارة الفندق موظف يسمى الفندقي، يقوم بتقدير أجور الإقامة وتسديدها للدولة بعد رصد جزء منها لصيانة الفندق. وقد يكون الفندقي من التجار ذوي الثقة والجاه يُنتخب ليمثل الصلة بين الدولة وبين أبناء الجاليات من نزلاء الفنادق[٢٦٤].

والفندق عبارة عن بناء ضخم متكامل الخدمات يتكون من عدة طوابق فيتيح مساحة لأكبر عدد من النزلاء. يخصص الدور الأرضي عادة كحوانيت ومخازن للسلع ولممتلكات التجار الشخصية، أما الأدوار العليا فهي غرف لسكنى التجار. وكانت الفنادق تتميز عادةً بضخامة مبانيها وروعة حدائقها[٢٦٥]، لأنها واجهة للدولة أمام الزوار الوافدين.

ويلاحظ إهتمام السلطات في عدن بهذا الجانب منذ عهدي الزياديين والزريعين مع تنامي أهمية عدن الاقتصادية، فهم أول من وسع مجال البناء بالحجارة المأخوذة من الجبال المطلة على عدن، كما إهتموا ببناء أسوار لعدن بناءً محكماً لحمايتها[٢٦٦]. ومع ظهور الدولة الأيوبية في اليمن أكملت عدن إزدهارها لتواكب عمرانياً الحركة التجارية النشطة فيها. فقد بنى عثمان الزنجيلي فرضة عدن وعدد من القيساريات والأسواق والدكاكين وغيرها

---

[٢٦٢]- طاهر، علوي عبدالله، عدن في التاريخ بين الإزدهار والإنهيار من عهد الزريعيين إلى عهد الإشتراكيين، (عدن: جامعة عدن، ١٩٩٧)، ص٥٣.

[٢٦٣]- حسين، السماسر، ص٦٨.

[٢٦٤]- والفندق لفظة يونانية Pandnkeium وتعني المبنى المخصص للسكن ولتخزين الحاجيات. انظر: فهمي، طرق التجارة، ص٢٩٠؛ أيضاً: الأشقر، تجار التوابل، ص٢٠٦-٢٠٧.

[٢٦٥]- علي، العلاقات الاقتصادية ص٧٨.

[٢٦٦]- العبدلي، هدية الزمن، ص٢١-٢٢؛ عمارة اليمني، تاريخ اليمن، ص٧١-٧٢.

يبين إستعراض صورة المنشآت التجارية في عدن من دواوين وأسوق وأماكن إقامة التجار، المدى الذي وصلته تلك المنشآت بكافة مسمياتها في فترة إزدهار عدن التجاري من مستوى خدَم العجلة الاقتصادية في اليمن، ومدى مساهمة الدولة ورعايتها لتلك المنشآت، محاولة منها لتوفير كافة أنواع الخدمات للتجار وللنشاط التجاري بشكل عام، ولازالت بعض تلك المباني قائمة إلى الآن وإن كان قد تقلص دورها كثيراً عما سبق، وتحتاج إلى غبر أعماقها لمعرفة أسرارها التي ستكشف الكثير عن تاريخ عدن بشكل عام.

الفصل الرابع

التنظيمات التجارية في عدن

تمهيد:

تناول الحديث في الفصل السابق عن المنشآت التجارية ووظائفها، وحتى يكون الموضوع متكامل سيتم في هذا الفصل إستعراض المعاملات المالية التي كانت تتم في عدن في تلك الفترة، وذلك من حيث طرق البيع والشراء، والتنظيمات المصرفية ومعاملاتها، وكيفية تصنيف الضرائب التجارية، وأخيراً أهم العملات النقدية التي كانت متداولة في عدن آنذاك.

طرق البيع والشراء

تأثرت النظم التجارية سلباً وإيجاباً بمدى نشاط الحركة التجارية، وبمدى فاعلية الأسس التي تقوم عليها تلك النظم في خدمة المصالح المالية والتجارية لدى كافة الأطراف. وكان تطور الأعراف والعقود التجارية من المعطيات ا [illegible]سمة في تاريخ التجارة، إستناداً على ركيزة الإنتشار السريع لتقنيات حركة التجارة العالمية في ذلك الوقت.

وقد إستخدمت القوى السياسية في عدن ماكان معروفاً لديها من نظم تجارية متداولة، ولكن بعد تطعيمها بما أُستجد في دائرة الحركة التجارية، فأخذت تلك النظم في التطور تدريجياً مع دخول أنواع مستحدثة في مجال التعاملات التجارية.

ومن تلك النظم التي شاعت عند التجار في عدن وطُبقت في تعاملهم مع القوى التجارية الآسيوية والأوروبية نظام المقارضة ونظام المضاربة[٢٧٢]، وهو عقد موثق بين طرفين التاجر الذي يقدم جهده ووقته، وصاحب المال الذي يقدم المبلغ اللازم لإتمام الصفقة

---

[٢٧٢]- فقد ظهر في ذلك الوقت نظام الشركات الأخوية والتي كانت تقوم بين صاحب رأس المال وأقاربه وبين التاجر للقيام بعملية تجارية أو أكثر في أماكن مختلفة، وهذا نتيجة الأرباح الضخمة التي كانت تعود على الطرفين في عمليات المقارضة جراء التجارة الشرقية. انظر: لوبيز، روبرت، **ثورة العصور الوسطى التجارية ٩٥٠-١٣٥٠**، ترجمة محمود احمد ابوصيرة، (مالطا: منشورات ELGA، ١٩٩٧)، ص٩٧.

التجارية،وهو يعني دفع مبلغ من المال من طرف إلى طرف آخر للإتجار به وفق نسب متفق عليها في الربح أو الخسارة كالنصف أو الثلث أو الربع[٢٧٣]. إذن فالنظام هنا نظام شراكة بين صاحب رأس المال وبين التاجر المستثمر بهدف تنمية رأس المال وتحقيق الربح وتقسيمه بين الجانبين بحسب النسب المتفق عليها[٢٧٤].

وفي بعض الأحيان كان التاجر يحمل معه مبالغ أوبضائع محددة لشركاء له، وهي عبارة عن رأسمال مشترك في رحلة تجارية طويلة من عدن إلى الهند. وكان التاجر عادةً يصطحب معه خادمه ليخدمه كوكيل لإعماله[٢٧٥]. وقد يكون وكيل للتجار في عدن هو المكلف بالإبحار في رحلات تجارية من قبلهم، وهو وكيل شرعي يستطيع أن يشرف على بيع البضائع والتصرف بها وفقاً لأوامر أصحابها في البلد المراد بيعها فيه، معتمداً في ذلك على أذونات شرعية من الشركاء . ومن أشهر الوكلاء اليمنيين مضمون بن داود من أشهر تجار عدن، وزعيم يهود اليمن في الوقت نفسه كما سبق، وكانت لمضمون نفوذ قوي حتى أنه عقد إتفاقات مصالح مع عدد من الحكام المسيطرين على بعض طرق التجارة المارة منها تجارة عدن، وذلك حفاظاً على مصالح شركاؤه وزبائنه[٢٧٦].

وفي هذا النظام الذي شاع إستخدامه في تلك الفترة ربما تفادياً من مخاطر التجارة، كان كُلاً من المقرض والوكيل يتحملان نتيجة مخاطر رأس المال ومخاطر العمل. مع تقسيم الأرباح بين الطرفين[٢٧٧]، وهي العملية التي يقوم بحسابها القيّم أو الكاتب المكلف بصياغة العقد قانونياً، وبإلزام كلا الطرفين بتنفيذ بنوده[٢٧٨].

---

[٢٧٣]- الجزيري، عبد الرحمن، **كتاب الفقة على المذاهب الاربعة**، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، ٢٠٠٥) ج٣، ص٤٣.

[٢٧٤]- علي، **العلاقات الاقتصادية**، ص١١٥.

[٢٧٥]- جوايتاين، **التاريخ الإسلامي**، ص٢٧١.

[٢٧٦]- **المرجع نفسه**، ص٢٧٢-٢٧٣.

[٢٧٧] -Lopez، Robert, **Medieval Trade in the Mediterranean World**, (USA: Columbia University Press ١٩٦١), p٢٢٤.

[٢٧٨]- يودفيتش، إبراهام، **الشركة والربح في الإسلام**، ترجمة محمود أحمد أبو صوة، (مالطا: منشورات ELGA، ١٩٩٩)، ص١٠٠-١٠١.

وكان مسموحاً للتاجر المسلم الدخول في شراكة مضاربة مع غير المسلمين مع مراعاة الشروط الفقهية فيها[٢٧٩]. وهذا ما يذكره جوايتاين من خلال قراءاته لوثائق الجنيزة، حيث حدثت مشاركة برأس المال والمتاجرة بين التاجر اليهودي العدني المعروف مضمون بن داود وبين بلال بن جرير[٢٨٠] أحد رموز الدولة الأغنياء وأحد المواليين لآل زريع[٢٨١].

وقد وجُدت أنظمة تجارية جديدة تماشت مع الأنظمة القديمة التي ظلت سارية التداول. ويعتبر نظام المقايضة من أقدم أنظمة البيع والشراء التي أُستخدمت قبل إستعمال النقود بكافة أنواعها، وهو ما يعرف بنظام مبادلة السلع بسلع أُخرى مقاربة لها في القيمة. وقد يكون من أسباب إستمرارية التعامل بهذا النظام قلة الغطاء الذهبي[٢٨٢] الكافي لعقد صفقات طويلة الأجل، مع زيادة في حجم السلع المتبادلة، والتي كانت تنقل عبر قوافل السفن الموسمية المحدودة المساحة، ولذلك إرتبط زوال نظام المقايضة بزوال ذلك النمطّ من السفن والتي حل محلها السفن الضخمة عابرة المحيطات[٢٨٣]. ولذلك كان يتم كحل جزئي لتلك المشكلة طرح البديل وهو العملة الفضية، ولكنها لم تكن تفي بالغرض، وذلك مثلما حدث في عهد الملك طغتكين الأيوبي الذي ضرب الدرهم السيفي الفضي ولكن التعامل به ظل محدوداً لقلة قيمته[٢٨٤].

ومن خلال أطلاع جوايتاين لوثائق الجنيزة لوحظ أنه في سنة ٥٣٥هـ/١١٤٠م كان الحرير في عدن يعتبر سلعةّ للدفع بدلاً من الذهب، حيث كان التجار يرسلون بضائع

---

[٢٧٩]-الألوسي، تجارة الطرق البحرية، ص٣٥.

[٢٨٠]- جوايتاين، التاريخ الإسلامي، ص٢٧٣.

[٢٨١]- ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ص٤٦.

[٢٨٢]- أحياناً كانت تحدث أزمة في توفر الذهب نتيجة لإستنزافه المستمر في العمليات التجارية، أو نتيجة إكتنازه كما يقول الهمداني" وأما أموال اليمن من الذهب فما يجحف بها إلا البحر وبلاد الهند لأنهم يجدون نقدهم أرفع النقود عياراً فيكتنزونه". انظر: الهمداني، أبو محمد الحسن بن أحمد، كتاب الجوهرتين العتيقتين من الأصفر والبيضاء، تحقيق كريستوفول، ترجمة يوسف عبدالله، ط٢، (صنعاء: وزارة الإعلام، ١٩٨٥)، ص٧١.

[٢٨٣] إسكندر، توفيق ، "نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية في العصر الوسيط"، المجلة التاريخية المصرية، مجلد٦، (القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٥٧)، ص٤١؛ عاشور، السيد محمد، دراسة في الفكر الاقتصادي العربي- ابو الفضل بن علي الدمشقي ابو الاقتصاد، (القاهرة: دار الإتحاد العربي للطباعة، ١٩٧٣)، ص٣٨.

[٢٨٤]- العسيري، الحياة السياسية، ص٢٥٧-٢٥٨.

عوضاً عن الذهب قدر إستطاعتهم[٢٨٥]. وقد كان البيع بالمقايضة يتم بحسب الشرع ليسد شبهة الربا في هذه العملية[٢٨٦]، لأن سعر السلعة كان في حالة المقايضة يزيد عن سعرها في حالة الدفع نقدا، وهذا ما كان يؤدي أحياناً إلى إرتفاع أسعارها في التداول السوقي لها[٢٨٧].

كما كانت التوابل[٢٨٨]من أكثر السلع المستخدمة في عمليات المقايضة، حيث كانت في أحياناً كثيرة تقوم مقام العملة النقدية وخاصة في المناطق التي كان التعامل النقدي فيها ضئيلا لأي سبب من الأسباب، وكان ميزان التبادل السلعي بين الشرق والغرب من خلال هذا النظام يتبلور عبر مقدرة كل طرف على تقديم ما لديه بالتساوي[٢٨٩] .

لقد واكبت القوى السياسية في عدن في مختلف عهودها تطور التعاملات التجارية، وقوانين البيع والشراء، مستفيدةً من إتساع خبراتها التجارية التي أُكتسبت مع توسع النشاط التجاريّ في عدن. ولا يمكن نسيان إن قانون العرض والطلب، وحاجة السوق هما ما يحددان قيمة السلعة، وقوتها الشرائية. ومما سبق يلاحظ المدى الذي وصلته أنظمة الشراكات التجارية، والتنسيق بين التجار ووكلائهم بين عدن وغيرها من الدول ذات البعد الاقتصادي. وكل ذلك كانت التعاملات والتنظيمات المصرفية المنتشرة في بقاع كثيرة من العالم تمده بالقوة والإستمرارية.

المعاملات المالية والتنظيمات المصرفية

---

[٢٨٥]- جوايتاين، **التاريخ الإسلامي**، ص٢٦٩.

[٢٨٦]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص١٦٧؛ متز، **الحضارة الإسلامية**،ج٢، ص٢٨٦-٢٨٧.

[٢٨٧]- إسكندر، **نظام المقايضة**، ص٤٣.

[٢٨٨]- ينطبق هذا المفهوم في بعض مناطق الهند مثل مدينة قاقلة التي كان أهلها يبادلون عود البخور الهندي عندهم بثياب القطن التي كان الطلب عليها يفوق المتوفر منها، ولذلك كان للقطن أهمية في ميدان التعاملات التجارية العالمية. انظر: لومبارد، موريس، "الأسس النقدية للسيادة الاقتصادية للذهب الإسلامي منذ القرن السابع الهجري-الحادي عشر الميلادي". ترجمة توفيق اسكندر. بحوث في التاريخ الاقتصادي. **الجمعية المصرية للدراسات التاريخية**. (القاهرة: مطابع دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٦١)، ص٥٢.

[٢٨٩]- كانت سلع الترف الشرقية تقدم للغرب في مقابل الذهب ولكن تلك العملية شابها الكثير من الإضطراب مع إستنزاف الذهب وخلخلة دورته في ميدان التعاملات التجارية العالمية. انظر: **المرجع نفسه**.

تطّلب تطور التبادل الإقتصادي وتنامي الأعمال التجارية في ميناء عدن، تقديم خدمات مالية ومصرفية بشكل أكثر توسعاً ليخدم كافة الفئات التجارية. وبحيث تتم تلك التعاملات المالية والمصرفية في إطار موثق لضمان حقوق المتعاقدين.

وقد نُظم هيكل السجلات التجارية ودفاتر الحسابات التجارية والهيئات المخولة لها في عدن، وذلك من خلال أنواع مختلفة من المستندات والعقود المتعارف عليها، ومنها صكوك الدين أو ما يشبه الشيكات المحولة المعروفة الآن، وهي في الأصل سندات رسمية بقيمة المبالغ التي أودعها التاجر لدى مكتب الصرافة، وعند شرائه للبضائع يقوم التاجر بتسديد ثمنها بتلك الصكوك التي تحل محل النقود[٢٩٠]. وقد وجد جوايتاين في وثائق الجنيزة "أكثر من إثنتين وستين إذناً للدفع قد تم توقيعها بتوقيع تاجر واحد"[٢٩١]، وهذا يبين مدى إتساع إستعمال تلك الصكوك والمستندات في المعاملات التجارية عوضاً عن النقود.

وتؤدي الرقاع نفس وظيفة الصكوك من حيث أن الصرافين يحتفظون بالودائع الآجلة للتجار بضمان الصكوك والرقاع المتبادلة بينهما، وكانت تلك الأوراق من رقاع وصكوك عبارة عن سندات مالية مأمونة من الضياع أو التعرض للسرقات، ولذلك إتسع نطاق تداولها كثيراً بين التجار[٢٩٢].

وهناك صك يسمى صك الموادعة المبرم بين الوكيل والمستثمر أو صاحب رأس المال، الذي يتضمن حقوق كل طرف في العملية التجارية، وكان على الوكيل التاجر عند عودته من الهند إلى عدن أن يقدم تقريراً عن متعلقاته في حصة شريكه، ويودع هذا التقرير في المحكمة المختصة بالبت في الأمور التجارية في عدن ليصبح الصك والتقرير وثيقة شرعية ورسمية[٢٩٣].

أما أوراق السفاتج هي إسم فارسي اطلق على السندات وخطابات الإعتماد الإئتمانية المالية والمؤجلة الدفع على آجال مختلفة المدد[٢٩٤]، وقد انتشر إستخدام هذه السندات بشكل ملحوظ منذ نهاية القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي في المعاملات

---

[٢٩٠]- متز، **الحضارة الإسلامية**، ج٢، ص٢٧٩؛ علي، **العلاقات الاقتصادية**، ص١١٣.

[٢٩١]- جوايتاين، **التاريخ الإسلامي**، ص٢٦٢.

[٢٩٢]- صالح، **النظام المالي**، ص٢١٣.

[٢٩٣]- جوايتاين، **التاريخ الإسلامي**، ص٢٥٨.

[٢٩٤]- ظاظا، حسن، **اليهود والفكر الديني اليهودي أطواره ومذاهبه**، ط٢، (دمشق: دار القلم، ١٩٨٧)، ص١٣١-١٣٢.

المالية بين التجار، وذلك رغبة من التجار في إستغلال رأس المال بطريقة أفضل من خلال تلك الكمبيالات أو السفاتج، والتي عادة ما كانت تُختم وتُوقع من قبل المتعاملين بها[٢٩٥].

وكانت عقود السفاتج تحتوي على ضمانات لحفظ حقوق المتعاملين بها، وتتضمن كذلك تسهيلات في مواعيد إستحقاقها، وكيفية الدفع بحيث يمكن للصيارفة الحصول على المبالغ المستحقة إما دفعةً واحدةً أو على دفعات متفاوتة بحسب الإتفاق، وذلك لقاء عمولة متفق عليها بين الجانبين[٢٩٦]. ومن هنا كان للتاجر أن يوظف تجارته بأمان عن طريق حصوله على سندات تأمينية، وأذون دفع ، وعقود ضمان واجبة الدفع بقيمة أمواله. وهو ما وسع دائرة التعاملات التجارية.

ومما ساعد على سهولة التعامل بالعقود التجارية وسرعة إنتشارها أن الأعمال المصرفية والمالية كانت تخضع لشروط قانونية معروفة وموثقة من خلال القبرقابة الحكومية عليها، وكانت عملية توثيق التعامل بها تجري بطريقة دقيقة ودائمة وذلك بواسطة المحتسب[٢٩٧]، الذي يقوم بمهمة المراقبة والمحاسبة للمتعاقدين، ويحول دون التجاوزات القانونية المخالفة، بل له الحق أيضاً في فض الدعاوي المقدمة بهذا الخصوص[٢٩٨].

وبالإضافة إلى ما سبق وجِّدت سندات أُخرى كان لكل منها غرض معين مثل سندات البراءة، وهي أوراق رسمية تُعطى للتاجر في مراكز تحصيل الضرائب الجمركية تُثبت سداده الضريبة المستحقة على السلع الداخلة إلى المناطق الجمركية في عدن. وأتخذت هذه السندات الشاملة للتجار المسلمين وغير المسلمين لتخفيف الأعباء الضريبية على التجار من تكرار دفع الضرائب الجمركية على بضائعهم[٢٩٩]، ووثائق الجنيزة التي بحث فيها جوايتاين يرد فيها إشارات لأهمية حمل سند البراءة بالنسبة للتجار عند خروجهم من عدن[٣٠٠]، فلا

---

[٢٩٥]- فهمي، طرق التجارة، ص٢٤٢.

[٢٩٦]- علي، العلاقات الاقتصادية، ص١١٤.

[٢٩٧]- يؤكد الشيزري أن على المحتسب مراقبة بنوك الصيارفة وأعمالهم حتى يمنع أي مخالفات شرعية أو قانونية انظر: الشيزري، نهاية الرتبة، ص٧٤.

[٢٩٨]- اليوزبكي، توفيق سلطان، دراسات في النظم العربية والإسلامية، (جامعة الموصل: وزارة التعليم والبحث العلمي، ١٩٧٧)، ص١٦٠.

[٢٩٩]- ناجي، دراسة مقارنة، ص١٩٨

[٣٠٠]- جوايتاين، التاريخ الإسلامي، ص٢١٣.

يستطيع التاجر المغادرة إلاّ بإبراز ذلك السند الرسمي حيث" يُكتب في الرقعة علامة الوالي ويخرج بعد ذلك وإن لم يكن له ضامن"[٣٠١]

وكان يتم توثيق كافة المعاملات التجارية في سجلات الحسابات ودفاترها، وهي سجلات معتمدة ولا تقبل النقض[٣٠٢]، وكان يتم فيها تسجيل حساب خاص لكل عميل وحجم مبيعاته التجارية،كما كانت تدون فيها حسابات الدائنين والمدينين، والحسابات الشخصية للتجار ورؤوس الأموال الخاصة بها[٣٠٣].

ويستخلص مما مضى أن نظام التعامل التجاري، والتنظيم القانوني والفقهي الذي سارت عليه السلطات في عدن في ادارة المعاملات المالية والمصرفية كان مقياساً لمكانة وسمعة الحركة التجارية التي وصل إليها ميناء عدن، ودلالة واضحة على مدى قوة وفاعلية الجهاز الإداري في تأمين كل مايتعلق بالنواحي الاقتصادية والتجارية، لما لهذه النواحي من أهمية في بناء لبنات الدولة وتنمية مصالحها العامة. وتدخل المعاملات الضريبية في أطار التعامل المالي أيضاً، وتوضح في الوقت نفسه مدى أهميتها في بناء إقتصاد اليمن في آنذاك.

المكوس والعشور والرسوم التجارية – الزكاة

كان لميناء عدن نظام خاص في تعامله مع التجار والسفن الواردة إليه، حيث مثّل سوقاً وميناءً للإستيراد والتصدير، تجري فيه كافة الإجراءات الجمركية للسلع المختلفة قبل إعادة شحنها من جديد سواءً داخلياً أو خارجياً، كونه آخر مطاف للسفن الهندية والصينية لا تتعداه بإعتباره بحراً إسلامياً خالصاً لا يسمح لغير المسلمين بالإبحار فيه[٣٠٤].

ونظراً للأهمية الاقتصادية للمكوس والضرائب المفروضة على السلع التجارية، فقد أقامت السلطات المحلية في عدن إجراءات وآليات إحترازية بهدف الحفاظ على سير العمليات الجمركية بطرق آمنة، وذلك منذ عهد الزريعيين، ويقال بأن أول من نظم مسألة

---

[٣٠١]– ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٦٧.

[٣٠٢] – العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، **انباء الغمر بأبناء العمر**، ط٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦)، ج٢، ص١٣٢.

[٣٠٣]– ظاظا، **اليهود**، ص١١٤٠؛ علي، **العلاقات الاقتصادية**، ص١١٤.

[٣٠٤]– ظل هذا الامر إلى سنة ٨٢٩هـ/١٤٢٥م وذلك عند تحول خط التجارة الشرقية إلى جدة مع تدهور ميناء عدن. انظر: عثمان، **تجارة المحيط الهندي**، ص١٧٦

الضرائب مسؤول يهودي يدعى خلف النهاوندي[٣٠٥]، حيث عينت هيئة خاصة عرفت بالمشايخ[٣٠٦] تتولى مسؤلية مراقبة حركة السلع في الميناء وتفتيشها لعمل التدابير الجمركية اللازمة لها، وتقييم مقدار المكوس الواجب تحصيلها لكل سلعة[٣٠٧].

وقد تمثلت الإجراءات الإدارية في عدن بصورة واضحة في تنظيم إستقبال وإقلاع السفن التجارية، حيث أنشأت السلطات الأيوبية في عدن مراكز ومراصد مراقبة على المرتفعات المطلة على عدن، لإحصاء عدد المراكب الداخلة إلى الميناء[٣٠٨]، حتى إذا ما وصلت يقوم عبيد الوالي ويصعدون إليها مصطحبين معهم كسوة فاخرة وعدد من الأحصنة تُقدم لصاحب السفينة أو وكيله ولربان السفينة، ثم يتقدم العبيد موكب القادمين بالطبول والأبواق من ساحل البحر إلى دار الوالي لاستضافتهم والترحيب بهم[٣٠٩]، وقد يكون ذلك الاحتفاء الذي تقوم به الدولة هو دعاية سياسية وتجارية لفتح الفرص أمام النشاط التجاري.

ولكن في الوقت نفسه كانت هناك إجراءات صارمة في تحصيل المكوس الضريبية والتي كانت تعتبر أموالاً تقع خارج نطاق الضرائب الشرعية كالزكاة والخراج والجزية والعشور. فقد وجِد موظفون معينون من قبل الوالي وهم ما يعرفون بالمشايخ كما سبق يقومون بتفتيش السفن، وبكتابة إسم صاحب المركب أو ما عرف بالناخوذة ومعرفة بلده وأصله، وكذلك كتابة أسماء التجار المرافقين له، ويسمى من يقوم بعملية تسجيل الأسماء بالكراني، وكان سجل الأسماء يُعطى للوالي للأطلاع عليه[٣١٠]. لقد كان يتم تفتيش الركاب من الرجال والنساء خوفاً من تهريب البضائع، وللتأكد من هوية الركاب، لذلك كان المشايخ يقومون بإحصاء ما بالمركب من بضائع وتسجيل أنواعها، ويشرفون على تفريغ السلع منها، ويتم كتابة ذلك في نسختين تُسلم إحداهما إلى صاحب السفينة،

---

[٣٠٥]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٥٨.

[٣٠٦]- ناجي، **دراسة مقارنة**، ص١٨٢

[٣٠٧]- عادة كان تسمى تلك الهيئة بالمشايخ كانت تمثل السلطة المشرفة على ميناء عدن. انظر: **المرجع نفسه**؛ وقد تختلف التعرفة الجمركية من ميناء لآخر، فكانت في عدن غيرها في حدة أو عيذاب. انظر: متز، **الحضارة الإسلامية**، ج١، ص٢٢٣-٢٢٤.

[٣٠٨]- النخيلي، **السفن الإسلامية**، ص٧١.

[٣٠٩]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٥٦-٧٦.

[٣١٠]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٥٧.

لتحديد ما تستحقه تلك السلع من مكوس تجارية بعد وزنها، وكل ذلك كان يتم بإشراف كامل من والي عدن[٣١١].

ويذكر ابن المجاور قوائم بمقدار المكوس المفروضة على بعض البضائع الواردة إلى ميناء عدن، أو الصادرة منه في العهد الأيوبي مثل بهار الفلفل الذي كانت مكوسه ٨ دنانير، ومكوس نبات الفوة المصدر ١٢ ديناراً، و شقق الحرير المحلي ١،٥ ديناراً، وكورجة الناب الهندي ٢،٦ ديناراً، وفراسلة الكافور ٢٥،٧٥ ديناراً، وفراسلة القرنفل ١٠ دنانير، وعلى قفة الذرة المصدرة ١/٨ دينار، أما مكوس الخيول فكانت متباينة بين ماهو محلي وماهو مستورد، فالحصان المصدر للخارج كانت مكوسه ٧٠ ديناراً. بينما الحصان المستورد كان عليه ٢٥ ديناراً، وهذا راجع لجودة الخيول العربية التي كان الطلب عليها كبيراً لذلك كانت ضرائبها مرتفعة[٣١٢].

وقد كانت قيمة الضرائب التجارية تتغير من وقت لآخر، فمثلاً استحدثت رسوم جديدة سنة ٥٩٨هـ/١٢٠٢م في عهد الملك الأيوبي الناصر بن طغتكين كالرسوم على الحديد ربما لتغطية نفقات إنتاجه أو إستيراده، وكذلك الرسوم على نبات الفوة نظراً لشدة الطلب عليه، وأيضاً الرسوم على الخيول المصدرة للخارج كسياسة تجارية للمحافظة على الخيول الأصيلة[٣١٣].

في الوقت نفسه كانت الدولة تقوم بإعفاء أو تخفيض ضريبة سلع تموينية ضرورية للإستهلاك اليومي، ربما منعاً لإحتكار بعض الفئات التجارية للسلع الإستهلاكية الضرورية، ولتشجيع توفرها بحيث تفي بحاجة السوق، ففي أيام الزريعيين والأيوبيين

---

[٣١١]-كانت عملية إحصاء السلع ووزنها تتم بدقة متناهية حتى أنها كانت في بعض الأحيان تضايق التجار انظر: المصدر نفسه، ص١٣٨-١٣٩؛ ويذكر عمارة اليمني أن بعض الولاة قد أثروا ثراء كبيرا من عائدات التجارة في عدن منهم الوالي الداعية بلال بن جرير المحمدي الذي كان يملك ستمائة ألف دينار بجانب العديد من التحف والسلع الهندية الغالية الثمن وهذا يدل على مقدار تلك العائدات. انظر: عمارة، **تاريخ اليمن**، ص١٩١.

[٣١٢]- الدينار يساوي أربعة دراهم، والدرهم ١٣ قيراطاً أو ٣ جوزاً، والجائز يساوي ٨ فلوس، والفلس يساوي ٤ دوس انظر: ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص١٤٠-١٤١-١٤٥-١٤٨؛ وقد تضمنت العديد من وثائق الجنيزة معلومات عن البضائع المرسلة من عدن إلى الخارج والمصنفة إلى عدة أقسام كالمواد الطبية والكيماوية، وكالأدوات المنزلية، والمواد الغذائية بكافة أنواعها، والمعادن المختلفة، والأحجار الكريمة حتى بلغت كلها حوالي ١٠٣ صنف والتي أوردها جواتين في كتابه:

Goitein, **Studies in Islamic History and Institutions**, (Leiden: Brill, ١٩٦٨).

[٣١٣]- الشمري، **عدن**، ص٢٦٤.

أُعفيت بضائع واصلة من مصر مثل الحنطة والدقيق والسكر والأرز والصابون وزيت الزيتون والسمسم والمخاد[٣١٤]، كذلك بعض السلع الهندية مثل السمك المملح بدون رأس وحطب القرنفل وبعض سلع الهند التي تدخل في الصناعات الدوائية[٣١٥].

وكان من إجراءات جمرك عدن في ضبط عملية جمع الرسوم الضريبية منع السفن التجارية من مغادرة الميناء إذا لم تستوف ما عليها مكوس وعشور ضريبية، فتم عمل مدخل رئيسي واحد للميناء يلزم على التاجر اجتيازه لدفع الرسوم، كما كان يتم قلع دفة السفينة ولا تعاد إلاّ بعد دفع الرسوم المستحقة كاملة[٣١٦].

وكما سبق كان يُعطى للتاجر سند رسمي موثق من قبل الوالي وبشهادة ضامن يقوم بكفالة التاجر مالياً، ويتضمن السند قيمة ما دفعه التاجر من مكوس مستحقة لإدارة الجمرك ولدواوين الدولة[٣١٧]، وإذا لم يحصل التاجرعلى ذلك السند كان يأخذ" منادٍ ينادي عليه في الأسواق أن فلان بن فلان خارجٌ من الباب فكل من له عليه شيءٌ يطالبه فإن ظهر عليه شيءٌ كفى الله المؤمنين القتال وإن لم يظهر عليه شيءٌ خرج إلى موضع شاء"[٣١٨]، أو كان يوضع علم بكيفية معينة على سفينته يُعلم منه أن السفينة على وشك المغادرة[٣١٩]. فقد حرصت السلطات على التأكد من استكمال كافة الالتزامات المالية المترتبة على التجار تجاهها أو تجاه المواطنين، لكي يقضي التجار ما عليهم من رسوم أو ديون لأي جهة حتى يُسمح لهـ بمغادرة ميناء عدن[٣٢٠].

ومن الرسوم التجارية المعروفة العشور أو مال الفرضة[٣٢١] والتي كانت تفرض على التجار الوافدين إلى ميناء عدن بمقدار عشرة في المئة من مقدار الضرائب المفروضة، ولكن إختلف تقديرها على المسلمين من غيرهم، فكان يفرض على التجار المسلمين مقدار ربع

---

[٣١٤]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص١٤٢-١٤٣؛ غزالي، **العلاقات المصرية اليمنية**، ص٢٣٣.

[٣١٥]- لقد ذكر ابن المجاور الكثير من تلك السلع المعفاة من الضرائب. انظر: ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٦٢-٦٣.

[٣١٦]- عثمان، **تجارة المحيط الهندي**، ص١٧٥.

[٣١٧]- غزالي، **العلاقات المصرية اليمنية**، ص ٢٢٤.

[٣١٨]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٦٧؛ وهذا ما يؤكده العبدلي، حيث يقول أن منادٍ يقوم في الأسواق بالإعلان عن سفر السفن "ويتسامع الناس ويبقى كذلك أياما وتسارع التجار في نقل أمتعتهم وحوائجهم العبيد بالقماش السري والأسلحة النافعة". انظر: العبدلي، **هدية الزمن**، ص٢٠.

[٣١٩]- عثمان، **تجارة المحيط الهندي**، ص١٧٥.

[٣٢٠]- Goitein, **Two Eyewitnesses Reports**, p ٢٤٨.

[٣٢١]- يحدث في بعض المصادر خلط بين مفاهيم الرسوم أو الضرائب أو العشور أو الجبايات ولكنها قد تحمل في مجملها معنى الضرائب الجمركية المفروضة على السفن سواء أنزلت بضائعها في ميناء عدن أو مرت من الميناء للتزود بالخدمات الضرورية، وكان نظام العشور معروفاً منذ عهد دولة آل زريع ولكنه تتطور في عهد الأيوبيين. انظر: العسيري، **الحياة السياسية**، ص٢٤٤-٢٤٥.

العشر وعلى التجار من أهل الذمة مقدار العشر كاملاً، حيث كان التجار اليهود يدفعون جزية تسمى جعلية بجانب المكوس المفروضة على بضائعهم[٣٢٢]. ومن هنا شكلت ضرائب العشور مردود مالي ضخم لخزينة الدولة[٣٢٣]

وتعتبر الزكاة وهي ركن أساس في الإسلام من الأموال المفروضة على جميع أنواع الموارد القابلة للإستثمار مثل الزروع، والثروة الحيوانية، والمعادن، والنقود من الذهب والفضة، وكذلك الموارد التجارية، حيث إن الزكاة عنها من الفروض الإسلامية الواجبة[٣٢٤]، لتقوم الدولة بعد جمع الزكاة بصرفها في وجوهها الشرعية. وكانت الزكاة المفروضة على أموال التجارة والتي تجبى مرة واحدة في السنة تقدر بحوالي ٢،٥%[٣٢٥]. وقد وُجدت في عدن دار للزكاة تشرف على تنظيم أخذ الزكاة من السلع الواصلة إلى الميناء والمعفية من العشور والرسوم التجارية[٣٢٦].

وفي عهد الدولة الأيوبية قُننت ضرائب جديدة على المؤسسات التجارية مثل عشور دار الوكالة التي بلغت قيراط في الدينار الواحد، وعشور دار الدلالة، ودار الزكاة والتي تؤخذ من السلع المعفاة من الضرائب وبلغت" خمس عشورات في مرة واحدة"[٣٢٧]، وهناك عشور الشواني وربما كانت قيمتها ١٠% كما أورده ابن المجاور" ما أُخذ من العشور ألف دينار يأخذ منه الشواني مائة دينار"[٣٢٨] ،قد بلغت رسوم الشواني في سنة ٦١٣هـ/١٢١٦م حوالي ستين ألف دينار[٣٢٩].

---

[٣٢٢]- انظر: محمد، بدر عبد الرحمن، النشاط التجاري في مصر في العصر الفاطمي، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الآداب، ١٩٧٧)، ص ١٥٤.

[٣٢٣]- وكما يقول ابن حوقل عن" جباية عدن عن المرتكب العشرية والمرتفع له في السنة عن هذا المكان على التقريب مائتا ألف عثري" . وقد يكون هذا في نهاية عهد الدولة الزيادية. انظر: ابن حوقل، **صورة الأرض**، ص٢٤،٢٣؛ ويقول عمارة اليمني" ورأيت مبلغ إرتفاع أعمال ابن زياد وبعد تقاصرها في سنة ست وستين وثلاثمائة من الدنانير ألف ألف عثرية خارجا عن ضرائبه على مراكب الهند من الأعواد المختلفة والمسك والكافور والصندل والسنبل والكهي والصيني وخارجا عن ضرائب العنبر على السواحل باب المندب وعدن وأبين والشحر وغير ذلك". انظر: عمارة، **تاريخ اليمن**، ص٦٦-٦٧. وهذا قد يعطينا فكرة عما وصلت إليه الضرائب التجارية بعد هذين التاريخين.

[٣٢٤]- ابوعبيدة، القاسم بن سلام، **كتاب الأموال**، تحقيق محمد عمارة، ط١، (بيروت: دار الشروق، ١٩٨٩)، ص٥٢٧؛ الماوردي، أبو الحسن علي بن الحسين، **الأحكام السلطانية**، ط١، (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٣)، ص٩٩.

[٣٢٥]- اليوزبكي، **دراسات في النظم**، ص١٣٢-١٣٣.

[٣٢٦]- عمارة، **تاريخ اليمن**، ص٦٧.

[٣٢٧]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص.٦٤

[٣٢٨]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٦١.

[٣٢٩]- المصدر نفسه.

وقد حتمت الضرورات الأمنية إيجاد نظام سفن الشواني، الذي فُرض لمواجهة القرصنة البحرية المهددة لسير السفن التجارية. وقد أنشأ هذا النظام في عدن الملك الأيوبي شمس الدولة توران شاه بن أيوب عند دخوله اليمن سنة ٥٦٩هـ/١١٧٤م[٣٣٠]، ثم نظمه وأقره رسمياً الملك الأيوبي سيف الإسلام طغتكين ونائبه عثمان الزنجيلي. وكانت الدولة تنفق على سفن الشواني مبالغ كبيرة ولذلك أصدر الملك المسعود الأيوبي سنة ٦١٣هـ/١٢١٦م قانوناً بفرض ضريبة الشواني، بحيث تُحدد مقدار ضرائب الشواني لكل سفينة تجارية تدخل ميناء عدن مقابل حراستها من قبل سفن الشواني الحربية المكلفة بذلك[٣٣١].

وفي عهد الأمير عمر بن علي بن رسول سنة ٦٢٤هـ/١٢٢٧م أُستحدثت ضريبة جديدة سميت بضريبة الضمان، وهي عبارة عن عقد ضمان بين السلطات الحكومية وبين الضامن، يقوم الضامن بموجبه بدفع مبلغ معين للدولة على أن يتولى بعد ذلك جمعه من التجار. وكان هذا العقد يتشمل عدد كبير من المؤسسات التجارية كالأسواق المختلفة، ومحلات وزن البضائع، والمدابغ، ودور ضرب العملات النقدية، وقد بلغ ما جمعته السلطات الأيوبية من التجار لقاء ضريبة دار الضرب وذلك للقيام بسك ثرواتهم من الذهب والفضة سنة ٦٢٤هـ/١٢٢٧م حوالي ١٣ ألف دينار[٣٣٢]. وقد بلغت قيمة الضمان في بعض الأعوام حوالي عشرين ألف دينار[٣٣٣].

والجدير بالذكر إن الضرائب والعشور التجارية قد شكلت في نهاية الدولة الأيوبية وبداية الدولة الرسولية عبئاً على التجارة الواردة إلى عدن، وقد حدث ذلك بالتحديد في عهد الأمير نور الدين عمر بن رسول منذ سنة ٦٢٥هـ/١٢٢٨م، ولم تأت سنة ٨٣٥هـ/١٣٤١م حتى بدأت السفن التجارية في تحويل خط سيرها نحو ميناء جدة، نتيجة لكثرة الضرائب المفروضة في ميناء عدن، وتعنت موظفو الجمرك في إجراءات تحصيلها[٣٣٤].

---

[٣٣٠]- الشمري، عدن، ص٢٥٩.

[٣٣١]- وقد ألغيت ضريبة الشواني سنة ٦٢٤هـ/١٢٢٧م بعد شكاية التجار من جورها وعبئها عليهم. انظر: عبد العال أحمد، بنو رسول، ص٣٨٧

[٣٣٢]- العسيري، الحياة السياسية، ص٢٤٩-٢٥٠.

[٣٣٣]- ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ص٦٩.

[٣٣٤]- المقريزي، السلوك، ج٤، ق ٢، ص٨٧٢-٨٧٣؛ الحسين، غاية الأماني، ق١، ص٢٢٩-٢٣٠.

والواقع أن الضرائب بأنواعها من رسوم ومكوس وعشور وزكاة مثلت مصدراً هاماً لواردات الدولة ولسلطات ميناء عدن على وجه الدقة، ومن هنا يتضح أسباب الإهتمام المتزايد للدولة بتوفير المستلزمات والتسهيلات الإدارية للسفن التجارية المارة بميناء عدن. فحيوية تلك الموارد المالية قد جعل لها موقع إستراتيجي في سياسة الدولة، بل وأدت إلى الإعتماد عليها إعتماداً أساسياً في حل الأزمات المالية والاقتصادية التي مرت بها اليمن في تلك الفترات، ومن هنا برز الضغط على الضرائب التجارية، ومحاولة السلطات زيادتها والمغالاة في ذلك مما إنعكس سلباً على الحركة التجارية في عدن في نهاية المطاف. وإستكمالاً للموضوع سيكون الحديث في الصفحات التالية عن النقود والعملات المتداولة في عدن بإعتبارها مكوناً رئيساً للموارد المالية.

العملات النقدية المتداولة:

كان الذهب قاعدة النقد الذي تُقدر على أساسه أوزان ووحدات العملات الأُخرى، ولذلك خُص الذهب بضريبة جمركية أقل بكثير عن السلع الأخرى، وتقل هذه الضريبة بشكل متزايد على السبائك الذهبية المخصصة لدار السكة لضرب النقود بها[٣٣٥]. ونظراً للأهمية الاقتصادية التي نالها الذهب فقد كانت المبيعات تقدر بقيمة النقود الذهبية المدفوعة[٣٣٦]. وكانت قيمة العملة تساوي دائما قيمة المعدن المعمول منها، فالدينار الذهبي كان يُقيم بوزن معدن الذهب الذي ضرب منه[٣٣٧]، ومن هنا شاع إستعمّال عملات موثوق من قيمتها في مختلف البلدان، مثل الدينار البندقي وهو عملة ذهبية ضربت في مدينة البندقية، وكان التعامل بالدنانير الأوروبية أيضاً منتشراً في التعاملات التجارية كونها جيدة العيار مع إضطراب وزن العملات المحلية، حيث كان وزن الدينار البندقي أو الأفرنتي

---

[٣٣٥]- اسكندر، **نظام المقايضة**، ص٣٨.

[٣٣٦]- ولكن يذكر ابن بطوطة أن عملات ورقية مختومة بختم سلطاني كانت منتشرة الإستعمال في الصين عوضاً عن النقود المعدنية ربما لأن السلطات كانت تمنع التداول بها للإحتفاظ بها وإعادة سبكها، وكانت العملة الورقية أو الكاغد متداولة بشكل كبير في المعاملات الشرائية اليومية، وكانت تستبدل عند تمزقها من أماكن إصدارها. انظر: ابن بطوطة، **رحلة ابن بطوطة**، ص٢٤٨.

[٣٣٧]- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي، **شذور العقود في ذكر النقود**، نشره الأب انستاس الكرملي، (النجف: المكتبة الحيدرية، د.ت)، ص٤٩.

يساوي ٣،٤٥ جرام[٣٣٨]، أو الدينار المصري، الذي أدخله الأيوبيون إلى اليمن ليضاهي الدرهم العباسي الفضي الذي ساد في المناطق الخاضعة للدولة العباسية في تهامة وصنعاء، وقد تعامل بهذا الدينار التجار في اليمن وخاصة في عدن [٣٣٩]، كما تعاملت به عدد من بلدان المحيط الهندي[٣٤٠].

والجدير بالذكر أن الدينار الملكي كان عادةً يُسك في عدن منذ أيام الزريعيين، وأول دينار ملكي ضرب فيها كان سنة ٤٨٦هـ/١٠٩٣م، كُتب عليها إسم الخليفة المستنصر بالله الفاطمي ولقب الملك المكرم أحمد بن علي الصليحي[٣٤١]، ولذلك سمى بالدينار بالملكي نسبة إلى الملك المكرم أحمد بن علي الصليحي الذي أمر بضربه سنة ٤٧٧هـ/١٠٨٤م[٣٤٢]. وقد أُستخدم هذا الدينار في مجال التبادل التجاري خارج اليمن[٣٤٣]، وقد يكون هذا نظراً لثباته في مجال التعاملات النقدية المتبادلة، فقد كان نسبة الدينار الذهبي المصري يساوي ٤،٥ دينار ملكي[٣٤٤]، وإن انخفضت تلك النسبة في أواخر العهد الأيوبي كما يبين جوايتاين، إذ يُذكر إنها ٢،٣٥ ديناراً ملكياً لكل دينار مصري[٣٤٥]، ربما قد يعود السبب إلى الحروب الصليبية، أو الإضطرابات الداخلية في البيت الأيوبي، مما أثر على ثبات قيمة الدينار المصري.

إن الإلتزام بتوحيد وزن العملة كان مسألة ضرورية لضبط أسعار السوق، والعمل على تنشيط التجارة، وتوفير مقومات الإستقرار الاقتصادي للدولة، ولذلك حرصت

---

[٣٣٨]- وإن فقد تلك الميزة بعد ذلك عندما دخلت نسبة معادن أخرى في وزنه انظر: القلقشندي، **صبح الاعشى**، ج ٣، ص٤٤.

[٣٣٩]- العسيري، **الحياة السياسية**، ص٢٥٦-٢٥٧.

[٣٤٠]- كانت تلك البلدان تستخدم نظام المقايضة متزامناً مع تداولها للعملات الأجنبية، أو الإسلامية كالدينار المصري، بجانب العملات المحلية الضرب مثل التكار الفضي المستخدم في جزيرة جاوة والذي كان ٦٠ وحدة نقدية منه يساوي مثقالا من الذهب، وهناك درهم يقال له الطاطري مستعمل في المدن الهندية، ويلاحظ مدى التأثير الإسلامي الآتي مع التجار المسلمين وذلك من طريقة الضرب والنقوش المدونة على تلك العملة، كما كانت توجد عملات صينية مثقوبة الوسط، وهي عبارة عن عملات نحاسية ربما كانت متداولة داخلياً. انظر: الصيني، **العلاقات بين العرب والصين**، ص١١٩-١٢٠؛ أيضاً: ابن رستة، **الأعلاق النفيسة**، ج٧، ص١٣٥.

[٣٤١]- الشمري، **عدن**، ص٢٧٨.

[٣٤٢]- عمارة، **تاريخ اليمن**، ص١٣٥.

[٣٤٣]- الشمري، **عدن**، ص٢٨١.

[٣٤٤]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٦٥.

[٣٤٥]- جوايتاين، **التاريخ الإسلامي**، ص٢٦٧.

الدولة على إنشاء دور لضرب العملات تحت الإشراف المباشر لها. وكان ذلك التنظيم قد إتخذ شكله النهائي مع دخول اليمن تحت السيادة الأيوبية، ففي سنة ٥٩٤هـ/١١٩٧م قام الملك المعز إسماعيل بن طغتكين الأيوبي بتأسيس دور الضرب في كل من عدن وزبيد وتعز وصنعاء إتخذت كلها معياراً موحداً لأوزان العملة[٣٤٦]. وكان يتم تعيين قاضي للإشراف على مقدار العيار والوزن الشرعيين لقطعة النقود الذهبية أو الفضية[٣٤٧]، ومعنى الوزن والعيار الشرعيين أي مراعاة ثبات وزن الذهب أو الفضة في العملة لتصدر خالية من الغش، ولذلك كان وزن المثقال بالنسبة للدينار يساوي ٤،٢٥ جرام، والنسبة بين الدينار إلى وزن الدرهم هي ٧ : ١٠ فيكون وزن الدرهم الفضي ٢،٩٧٥ جرام،[٣٤٨]

وقد يكون الإجراء الأيوبي جاء نتيجة الزيادة الكبيرة في الحركة التجارية للسلع مع قصور دور الضرب المحدودة عن تغطية حاجة السوق إلى العملات، بالإضافة إلى عدم وجود ثوابت موحدة لنظام سك النقود، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إضطراب الميزان النقدي لأسعار السلع[٣٤٩]، خصوصا إذا أصبح لكل فئة سياسية في اليمن عملة خاصة بها تتعامل بها ضمن نطاق حدودها فقط وتمنع التعامل بغيرها، مثلما يذكر بامخرمة في فترات الإضطرابات السياسية سنة ٥٨٣هـ/ ١١٨٧م أن حكام الأقاليم" قطعوا الأتاوة التي كانوا يـ سلونها كل سنة ثم ضرب كل واحد منهم سكة بإسمه ومنع رعيته المعاملة بغيرها" [٣٥٠].

ومما يذكر هنا إن نظام الصرف في العالم الإسلامي قد إتخذ معيار النقد المزدوج من حيث وجود العملة الذهبية في مصر والشام واليمن، والعملة الفضية في العراق وفارس. فكان إنتقال العملات بين الطرفين يتم حسب سعر صرف متذبذب أحياناً نتيجة تعرضه لعوامل اقتصادية وسياسية مختلفة[٣٥١]. ولكن بشكل عام فإن نظام النقد المزدوج قد أنعش المعاملات

---

[٣٤٦]- عسيري، الحياة السياسية، ص٢٥٨-٢٥٩.

[٣٤٧]- وأحد أولئك القضاة المسؤولين عن دار السكة في زبيد محمد علي الغزالي المشهود له بالأمانة بحيث نسبت إليه عملة نقدية من الفضة الخالصة نظراً لدقة وزنها وعيارها فسميت بالدرهم الغزالي. انظر: الخزرجي، **العقد الفاخر**، لوحة ١٣٢.

[٣٤٨]- صالح، **النظام المالي**، ص٢٠٦؛ اسكندر، **نظام المقايظة**، ص٣٨.

[٣٤٩]- لوبيز، **ثورة العصور الوسطى**، ص٩٤.

[٣٥٠]- بامخرمة، **ثغر عدن**، ج٢، ص١٣١

[٣٥١]- مثل فترات الصراعات السياسية والعسكرية، وفي فترات الأزمات الاقتصادية والمجاعات حيث كانت الأسعار ترتفع في مناطق التوتر بما لا يوازي سعر صرف عملاتها مع عملات مناطق أخرى، من ذلك ما حدث سنة ٦٧٣هـ/١٢٧٤م، حين ارتفعت قيمة عملة الزيدي في صنعاء فوقع غلاء كبير في الأسعار: انظر مجهول المؤلف، **الدولة الرسولية**، ص٤٠.

التجارية في عدن، وخاصة مع سهولة إنتقال العملات المختلفة بعد تحديد أسعار صرف متعارف عليها، وشيوع إستخدام أجزاء الدينار والدرهم في معاملات السوق اليومية[٣٥٢].

ومما يسترعي الإنتباه في العملات اليمنية أن أوزانها إختلفت من فترة لأُخرى، ففي عهد الدولة الزريعية ضُربت جميع النقود من ذهب السعالي في عدن[٣٥٣]، وكانت أوزانها تتراوح بين ٢،٢٣ جرام إلى ٢،٨٥ جرام[٣٥٤]. بينما في عهد الدولة الأيوبية إستمر العمل بالدينار الملكي الصليحي، مع إستحداث عملة جديدة سميت بالدرهم السيفي نسبة إلى الملك سيف الإسلام طغتكين الأيوبي والتي كانت تزن أربعة قراريط وحبة[٣٥٥]. فيما تطور شكل العملات في عهد الدولة الرسولية، وإن إختلفت أوزانها نظراً لقلة المتوفر من الذهب – وذلك راجع للأحداث السياسية المتمثلة في الحملات الصليبية التي أدت إلى تهريب الذهب إلى أوروبا– ولذلك تم الإستعاضة بالدراهم الفضية التي تراوحت أوزانها بين ٢،٠٨ جرام و٠،٩٥ جرام[٣٥٦].

وقد حصل تطور جديد في عهد الدولة الرسولية في شكل العملة، وقد تمثل ذلك التطور في إعتماد أسماء السلاطين على الدراهم مثل الدراهم المنصورية والمظفرية والأشرفية وغيرها[٣٥٧]، وهذا لا يعني أنه لم تكن هناك عملات تحمل أسماء حكام من قبل، بل وجدت كثير من العملات التي تحمل ذلك الطابع، ومن أمثلة ذلك الدينار السعيدي نسبة إلى سعيد النجاحي في صنعاء[٣٥٨]، والدينار السبئي نسبة إلى سبأ الصليحي[٣٥٩]، و الدينار العلوي

---

[٣٥٢]- صالح، **النظام المالي**، ص٢١١-٢١٢.

[٣٥٣]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص١٤٥.

[٣٥٤]- الشميري، فؤاد عبد الغني، **تاريخ اليمن سياسياً وإعلامياً من خلال النقود العربية الإسلامية للفترة ما بين القرنين الثالث والتاسع الهجريين ٩ / ١٥م**، (صنعاء: إصدارات وزارة الثقافة والسياحة، ٢٠٠٤)، ص١١١.

[٣٥٥]- **المرجع نفسه**، ص١٢٣؛ القيراط ربع خمسين مثقال والدينار عشرون قيراطاً، أما الحبة فهي ربع تسع مثقال والدينار يساوي ست وثلاثون حبة. انظر: الخوارزمي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، **مفاتيح العلوم**، ط١، (القاهرة: مطبعة الشرق، ١٣٤٢هـ)، ص٤١.

[٣٥٦]- الشميري، **تاريخ اليمن**، ص١٣٥- ١٣٦.

[٣٥٧]- خليفة، ربيع حامد، "طرز المسكوكات الرسولية"، **مجلة الإكليل**، عدد٢، السنة٧، (صنعاء: وزارة الثقافة، صيف ١٩٨٩)، ص٨٥.

[٣٥٨]- محمود،حسن سليمان، **الصليحيون في اليمن وعلاقتهم بالفاطميين في مصر**، رسالة دكتوراة، (جامعة القاهرة: كلية الآداب، ١٩٥٢)، ص ٢٥٠.

[٣٥٩]- الربعي، مفرح بن أحمد، **سيرة ذي الشرفين**، مخطوطة بدار المخطوطات اليمنية، (صنعاء: رقم خ ٢٥٧٣)، لوحة٦١.

نسبة إلى الهادي يحي صاحب صعدة[٣٦٠]، ولكن الفرق أن العملات في عهد الدولة الرسولية قد نُسبت إلى إسم السلطان الذي أمر بضربها بشكل اكثر وضوحاً وتطبيقاً.

ومن أساليب التميز الذي إنفردت به العملات النقدية في العهد الرسولي عن باقي الفترات السياسية السابقة، مصاحبة إصدار النقود بإدخال إشارات شكلية، ورسوم حيوانات أو طيور بجانب النقوش الكتابية الموجودة عليها[٣٦١]، وربما رمزت تلك العلامات إما إلى شعار سياسي، أو إلى المدن التي سكت فيها تلك النقود، ومن أبرز الأمثلة على ذلك العملة التي كانت تسك في عدن والتي كانت تحمل صورة سمكتين متجاورتين، وذلك يرمز لميناء عدن[٣٦٢]، وواضح هنا إنفراد عدن بعملة تحمل طابعها المميز للدلاله على أهميتها الاقتصادية والتجارية.

لقد برزت النقود بوصفها رمزاً لفعالية الحركة التجارية، وبوصفها أيضاً مفهوماً إقتصادياً لقوة الدولة، التي تكون المعنية بالدرجة الأولى في الحفاظ على أقنية التعاملات النقدية ضمن أطر قانونية وشرعية مؤثرة في إيجاد وسط مفيد للتداول النقدي، يقوم بدور أساس في تلبية الإحتياجات المختلفة للمجتمع. ولكن السلع في عدن بجانب إحتياجها للتعامل النقدي في تداولها، كانت في حاجة إلى معرفة مقاديرها ووأزانها لتقدير قيمتها النقدية، وذلك ما كان يتم عبر وحدات محددة للأوزان كما سيأتي.

وحدات الموازين المقاييس والمكاييل

جعلت الحركة التجارية في ميناء عدن لمسألة المقاييس ومعرفة أوزان السلع المتنوعة أهمية خاصة جداً، فالدقة في هذا الموضوع ضرورة حتمية لإعطاء السعر المناسب لكل سلعة، ومن هنا وضُعت مقاسات للمكاييل والأوزان تتناسب ونوعية السلع وأحجامها، وقد تتشابه أو تختلف الأوزان والمكاييل والقواعد المتبعة في ذلك من بلد لأخر ومن فترة زمنية لأخرى.

---

[٣٦٠]- الهمداني، كتاب الجوهرتين، ص١٢٣.

[٣٦١]- السعدي، العلاقات بين اليمن وبلاد الحجاز، ص١٠٣.

[٣٦٢]- وهناك عملات حملت صورة زهرة حماسية أو السيف أو الكأس أو السبع أو الطير وغير ذلك من الرموز وذلك منذ عهد السلطان المجاهد الرسولي سنة ٧٢١هـ/١٣٢١م. انظر: خليفة، طرز المسكوكات، ص٤٢.

في المناطق الإسلامية[٣٦٣] تتشابه قياسات بعض المكاييل والأوزان وإن إختلفت مسمياتها، مثل تشابه وحدة قياس الرطل في اليمن والجزيرة والعراق، بينما يسمى في عمان بالمن[٣٦٤]. وقد إختلفت قيمة السلعة الواحدة في وحدة قياس الرطل من منطقة لأُخرى بحسب قيمة العملة المستخدمة في التعاملات الشرائية وسعر صرفها، فالدينار في عدن مثلا والذي كانت قيمته ٧ دراهم يختلف في سعر صرفه عن الدينار في عمان الذي كانت قيمته ٣٠ درهما، وكذلك يختلف عن قيمة العملة المكية المسماه المحمدية وكانت قيمتها ٢٤ درهما[٣٦٥].

وفي بعض الأحيان كانت المقاييس الوزنية للبضائع تختلف من مركز تجاري لآخر نتيجة عدم وجود وحدة قياس موحدة، ففي بعض الفترات كانت وحدة قياس الوزن في مدينة عدن أكثر منها في مدينة زبيد[٣٦٦]، ولذلك حاولت السلطات المعنية إتخاذ وحدات كيل موحدة، وعيار وزني معين لقياس نوعيات سلعية محددة مثلما حدث سنة ٦٢٥هـ/١٢٢٧م عندما أُعتبر عيار زبدي مدينة الجند عياراً لكيل موحد في مناطق اليمن المختلفة[٣٦٧].

ومثل تلك العيارات الخاصة بوزن السلع كان يتم إصدارها من دور تابعة للدولة تسمى دور العيار، ويشترط بها أن تُراعي مقاييس صنع محددة للعيارات تنال بموجبها الختم الرسمي[٣٦٨].

---

[٣٦٣]- ففي الهند مثلا كانت لهم أوزانهم ومكاييلهم الخاصة مع مسمياتها الخاصة ومن الأمثلة على ذلك مقياس وزن الذهب المسمى سورن ويسمى ثلاثة أرباعه بالتولة، وكل ١٢ تولة يسمى ماشات، وكل ماشة ٤ إندي، وهي بذور شجرة الكرو الهندية، وكل إندي ٤ جو، وهكذا تستمر التقسيمات إلى الباذة والمدري وغيرها، ولهم مكاييل تسمى بسي وبرست وكرو تستخدم لقياس وزن وحجم السلع، وإن استخدموا أيضا ميزان البهار لقياسات البهارات المختلفة مثلما كان الأمر في المناطق الإسلامية مع إختلاف نسب عياره. انظر: البيروني، **تحقيق ما للهند**، ص١١٢-١١٥-١١٦.

[٣٦٤]- المقدسي، **أحسن التقاسيم**، ص٩٩.

[٣٦٥]- المصدر نفسه، ص٩٩.

[٣٦٦]- السروري، **الحياة السياسية**، ص٥١٣.

[٣٦٧]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٦٥؛ ووحدة قياس الوزن كانت تسمى السنحة انظر: السروري، **الحياة السياسية**، ص٥١٣.

[٣٦٨]- حسين، **السماسر**، ص٧٠.

وقدكانت عيارات الأوزان في أغلب الأحيان تُتخذ من الحديد[٣٦٩]، وبجانب ذلك قامت دور العيار بصنع أدوات وزن خاصة للمواد السائلة، أو للمواد الصلبة وفق الشروط الفقهية[٣٧٠].

كما وجهت السلطات في عدن عنايتها نحو تعيين كياليين وعياريين لوزن السلع ومعرفة الأثمان المناسبة لكل منها، وكان يشترط فيهم الأمانة وبراءة الذمة لما تتطلبه هذه الوظيفة من عدالة في تقدير أسعار السلع، وكان أولئك يتحصلون أجورهم من ثمن قيمة السلعة يدفعها كل من البائع والمشتري[٣٧١]. كما ألزمت الدولة المحتسب مراقبة عمليات الوزن والكيل والتحقق من سيرها وفق الأصول الشرعية، وتسجيلها ضمن سجلات رسمية مدون فيها كل ما يتعلق بمقادير الأوزان والمكاييل لكافة أنواع السلع[٣٧٢].

ومن ضمن المقاييس والموازين المستعملة في عدن الذراع الحديدي كوحدة لقياس الأقمشة والمنسوجات[٣٧٣]، ولأنها من السلع القابلة للعد فقد كان العدد يستخدم كوحدة قياس بشكّل تنازلي مثل القطعة والقفة والكورجة[٣٧٤]. أما الزبدي والمن والرطل فهي مسميات للمعايير الوزنية للسلع الواردة إلى ميناء عدن. وكان الزبدي وهو أصغر وحدات وزن السلع يساوي مناً واحداً، والمن يساوي رطلين، والرطل يساوي مائة وعشرين درهما، والدرهم يساوي ثلاثة عشر قيراطاً[٣٧٥]. وقد أُستعملت الفراسلة لوزن القرنفل والكافور وبعض السلع الأخرى[٣٧٦]. وأُستخدم ميزان البهار لوزن أنواع من البهارات وأشهرها الفلفل والهيل، وكان ميزان البهار يساوي ما بين ثلاثمائة إلى أربعمائة رطل، أو ما بين ٢٤٣ إلى ٢٧٠ غرام[٣٧٧]، ولكن حصل في سنة ٦٢٥هـ/١٢٢٧م، وبالتحديد في عهد

---

[٣٦٩]- وقد تتخذ أوزان من الحجارة وفي هذه الحالة يجب أن يشرف على معرفة مقاييسها المحتسب بحيث تُجلد وتُختم بالختم الرسمي. انظر: الشيزري، **نهاية الرتبة**، ص٢٩،٣٠؛ أيضاً: الأشقر، **تجار التوابل**، ص٢٥١.

[٣٧٠]- صالح، **النظام المالي**، ص١٩٦-١٩٧.

[٣٧١]- حسين، **السماسر**، ص٧١.

[٣٧٢]- كان للمحتسب الحق في التأكد من سلامة الموازين وخلوها من أي شوائب قد تعيق دقة حساباتها وخاصة إذا كانت موازين حساسة كموازين الجواهر والمعادن النفيسة التي قد تؤثر فيها أدق الأشياء. انظر: الشيزري، **نهاية الرتبة**، ص١٨.

[٣٧٣]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٦٦.

[٣٧٤]- السروري، **الحياة السياسية**، ص٥١٤.

[٣٧٥]- العسيري، **الحياة السياسية**، ص٢٥٩.

[٣٧٦]- السروري، **الحياة السياسية** ، ص٥١٣.

[٣٧٧]- المقدسي، **أحسن التقاسيم**، ص٩٩؛ الشمري، **عدن**، ص٢٨٩؛ الأشقر، **تجار التوابل**، ص٢٤٩.

النائب الأيوبي الأمير نور الدين عمر الرسولي تلاعب بوزن البهار بحوالي ربع الوزن لصالح المحتكر وهو الأمير نفسه[٣٧٨]، وهذا بالطبع ساهم في رفع الأسعار، وأضر بالتجار الوافدين إلى عدن.

بالإضافة إلى ما سبق وجُدت عيارات لوزن سلع كبيرة أو وزن سلع صغيرة الحجم كانت تدخل ميناء عدن، ومن ذلك عيار القبان[٣٧٩] الذي خصص لوزن السلع الثقيلة والكبيرة الحجم. وخُصصت عيارت أخرى مختلفة الأوزان لوزن العملات النقدية وخاصة الذهبية منها، فالدينار الذهبي كان يعتبر وزناً مع كونه نقداً، ومعياره المثقال الذي كان يمثل أساساً للأوزان، والمثقال يساوي ٢٤ قيراط[٣٨٠]. ويذكر ابن المجاور أن عيار الذهب في عدن سنة ٦٢٥هـ/١٢٢٧م -وربما يعني هنا العملة الذهبية -كان على عيار يسمى البسطامي[٣٨١].

وبالنسبة للمكاييل فقد عُرفت منها أنواع متعددة أُستخدمت لكافة السلع، كالمدُ وهو الوحدة الكيلية الأولى وأُستخدم لكيل الغلال[٣٨٢]، وكان المد يساوي إثنان وثلاثون ثمناً، والثمن يساوي إثنان وثلاثون زبدي[٣٨٣]. كما وجدت أنواع أُخرى من المكاييل تدرجت في تقسيماتها إلى أصغر الوحدات مثل الأوقية والمكوك والقفيز والربيعة والوساق والصاع[٣٨٤] وغيرها من وحدات الكيل التي إختلفت بعض مسمياتها من منطقة لأُخرى .

ويلاحظ هنا أن بعض العيارات والقياسات قد أُستخدمت لمهمتي الكيل والوزن في الوقت نفسه، مثل الزبدي الذي أُستخدم في عدة معايير نظراً لدقته، حيث ظل محافظاً على ثباته حتى العصر الرسولي، فبعد أن كان معياره حوالي مائة وعشرون درهم، وصل إلى

---

[٣٧٨]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٦٩.

[٣٧٩]- المقريزي، **الخطط**، ج ٢، ص١٥٥؛ والقبان وحدة وزن قديمة وربما كانت رومانية الأصل. انظر: بروي، **العصور الوسطى**، ج٣، ص٢٤٣.

[٣٨٠]- صالح، **النظام المالي**، ص٢٠٠-٢٠١.

[٣٨١]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٦٥.

[٣٨٢]- السعدي، **العلاقات بين اليمن وبلاد الحجاز**، ص١٠٤.

[٣٨٣]- غزالي، **العلاقات المصرية اليمنية**، ص٢٢٦.

[٣٨٤]- السروري، **الحياة السياسية** ، ص٥١٣.

خمسمائة درهم في عهد الأشرف عمر الثاني سنة ٦٩٤هـ/١٢٩٥م[٣٨٥]. كما كانت بعض السلع توزن بعدة مكاييل ومن أمثلة ذلك السمن الذي كان يقاس بالمن والرطل والجمنة وهي من أوزان المواد السائلة[٣٨٦]. أما الحرير فكان يعد إما بالقطعة، أو يوزن بالمن، أو يقاس بالذراع[٣٨٧].

ومن هذا التنوع في وحدات مقاييس الوزن للسلع والمستخدمة في عدن أبرز مدى الاتساع المطرد لحركة البضائع النشطة في الميناء، كما بين فائدة النظام المقنن الذي سارت عليه السلطات في عدن في هذا المجال. لقد عمل توحيد الأنظمة والمقاسات التجارية والنقدية بشكل عام على إظهار مدى قوة الدولة السياسية في اليمن بشكل عام، وتطبيق سياستها الاقتصادية فيها، لتواكب الحركة النشطة لتجارة عدن.

---

[٣٨٥]- السعدي، العلاقات بين اليمن وبلاد الحجاز، ص١٠٤.

[٣٨٦]- ومن تلك الأوزان للمواد السائلة - مثل الزيوت والعسل والعطرو السائلة وغيرها من السوائل - القسط والكيلجة والقدح والجريب. انظر: صالح، النظام المالي، ص١٩٦-١٩٧.

[٣٨٧]- السروري، الحياة السياسية ، ص٥١٤.

الفصل الخامس
السلع التجارية المتبادلة في عدن

تمهيد:

في هذا الفصل سيتم التعرض للتنوع السلعي الذي تمتعت به عدن في ذلك الوقت، فمن خلال إستعراض لأنواع من البضائع التي كانت ترد إلى الميناء ، يمكن توضيح مقدار أهميته التجارية كمحطة مركزية وضرورية في عملية إنتقال سلع الشرق والغرب.

لقد كان نطاق التبادل التجاري يمتد عبر مياه المحيط الهندي والبحر الأحمر ومن ثم البحر المتوسط بمفهوم التداول العالمي للتجارة، وضم ذلك التبادل وسطاء تجاريين مسلمين إنتشروا على إمتداد سواحل المحيط الهندي والسواحل الإفريقية، ووسطاء أوربيون تمركزوا في المدن التجارية الأوروبية على السواحل الشمالية للبحر المتوسط. وإن حاول هؤلاء الأوروبيون في منتصف القرن الخامس الميلادي الوصول إلى مناطق الإنتاج في المحيط الهندي وإلغاء دور التجار المسلمين.

وكان هناك ما يشبه تخصص كل منطقة في تصدير سلع معينة عبر ميناء عدن. فمن تلك البضائع الداخلة إلى عدن من منطقة جنوب شرق آسيا والهند تأتي الأفاوية[٣٨٨] في قائمة صادراتها، وقد ضمت هذه القائمة ٧٧ صنفاً من البضائع كما جاء في قراءات جوايتاين لوثائق الجنيزة[٣٨٩]، ومن أهمها التوابل والأعشاب الطبية والعطور وهي حوالي ٣٦ نوعاً من أواني نحاسية وبرونزية، الفخار والبورسلين الصيني، الحرير الصيني، الملبوسات القطنية الهندية، المصنوعات الجلدية، أدوات الزينة والخرز واللآلىء والأحجار الكريمة أخشاب البناء، السيوف الهندية المشهورة حيث اشتهرت الهند بصناعات الصلب[٣٩٠]. وهناك أيضاً الفواكة والحلوى الفانيذ الهندية التي كانت تصدر من السند ومكران،

---

[٣٨٨]- وهو إسم جامع لكل البهارات والتوابل الهندية مثل الفلفل والقرنفل والكافور والهيل والزعفران والكركم والزنجبيل والكبشة أو جوز الطيب والدارصين أو القرفة والبسباسة. انظر: العسيري، الحياة السياسية، ص٢٨٦.

[٣٨٩]- جوايتاين، التاريخ الأسلامي، ص٢٦٣.

[٣٩٠]- المرجع نفسه.

وكذلك المربيات المصنوعة من الفاكهة الهندية التي كانت تستخدم في بعض الأحيان كدواء[٣٩١].

أما السواحل العربية والشام فكانت تصدر إلى عدن الخيول واللؤلؤ والتمور واللبان والعنبر والبخور والثمار المجففة وزيت الزيتون[٣٩٢]. ومن أهم سلع الساحل الإفريقي الذهب والحديد والبرونز والعاج والرقيق وريش النعام والجلود [٣٩٣]، بينما كانت مصر تصدر الكتان والمنسوجات المصرية والعقود والزمرد والسكر والحنطة والأرز والدقيق[٣٩٤]. أما أوروبا فكانت تصدر ملح النشادر والذي كان يستخدم في دباغة الجلود[٣٩٥]، وأيضاً الزرنيخ والحديد وخام النحاس الأحمر والزجاج والأخشاب والعنب والشمع والأسلحة والفراء. والجدير بالملاحظة في هذا الموضوع أن الكتب المتنوعة كانت تدخل أيضاً ضمن عمليات التصدير عبر عدن[٣٩٦].

أما الصادرات من عدن فقد أورد جوايتاين عدد منها من وقائع وثائق الجنيزة وأهمها الأقمشة الحريرية، والأواني الزجاجية، الأواني والتحف الفضية، الأدوات المنزلية من سجاجيد وقدور ومناضد، المواد الكيماوية والطبية، الورق، الصابون، المعادن المختلفة من نحاس وحديد رصاص، الأطعمة المحفوظة كالجبن والسكر والزبيب، زيت سراج المصابيح، حلوى يمنية مصنوعة من الجوز والقمح، اللبان والبخور اليمني، اقمشة وبرود حريرية مخلوطة بالكتان وكانت تدعى السباعية، المرجان[٣٩٧] والذي إشتهرت به اليمن بشكل عام،

---

[٣٩١]- يوسف، **علاقات العرب**، ص٣٢.

[٣٩٢]- زيادة، **تجارة بلاد الشام**، ص٢٣-٣٢.

[٣٩٣]- الشمري، **عدن**، ص٣٣٥-٣٣٦؛ ويؤكد عمارة اليمني أن الكثير من البضائع الحبشية كانت تصدر من عدن ومنها الرقيق والعاج والأبنوس، حيث وجدت علاقات تجارية قوية بين حكام اليمن وبين حكام الحبشة، وكانت السلطة اليمنية- الدولة الزيادية في ذلك الوقت أي سنة ٣٦٦هـ/٩٧٧م تتحصل من تلك السلع على ضرائب ضخمة، بحيث كان يدخل خزينة الدولة مائة ألف عشرية من عائدات التجارة في عدن. انظر: عمارة، **تاريخ اليمن**، ص٦٦-٦٧؛ الغريب في هذه القوائم أنه لم يأتي الذكر على البن اليمني المعروف فهل قلت أهميته أم كان هناك حظر على الإتجار به.

[٣٩٤]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٦٢؛ الشمري، **عدن**، ص٣٣٨.

[٣٩٥]-Krueger, Hilmar C, "The Ware of Exchange in the Genoese African Traffic of the Twelfth Century", **Journal of Medieval Studies**, vol.XII, (London, ١٩٣٧), p٨٧

[٣٩٦]- إن دخول الكتب ضمن عمليات التبادل التجاري دليل على دور التجارة في إنتشار الثقافة انظر: عثمان، **تجارة المحيط الهندي**، ص٢٠٧-٢٠٨؛ زيادة، **تجارة بلاد الشام**، ص٢٣-٣٢.

[٣٩٧]- Goitein, **Studies in Islamic History**, p٣٤١.

ويلاحظ في تلك القائمة أن السلع الواردة لعدن كان يعاد تصديرها بجانب السلع المحلية الصنع.

التوابل

كان مدى التبادل السلعي يختلف من سلعة لأخرى وذلك بحسب جودتها ومقدار الطلب عليها وقيمتها التداولية في السوق العالمي، ولذلك اختلفت أسعار السلع وأوزانها من وقت لأخر، ومن منطقة لأخرى، وقد ظلت التوابل والبخور تحتلان دائماً صدارة السلع ذات القوة الشرائية لفترة طويلة، نظراً للإزدياد المتصاعد في الطلب عليهما. وقد كان لتنامي النهضة العلمية، وتطور علوم الطب في العالم الإسلامي، ومن ثم في أوروبا أثناء إنتقال مظاهر الحضارة الإسلامية إلى أوروبا نتيجةً للحروب الصليبية دوراً في إتساع الإتجار بالتوابل، حيث دخلت في العديد من الصناعات الدوائية والعقاقير الطبية، بجانب كونها مواد حافظة للأغذية[٣٩٨].

وفي القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي وفي عهد الدولة الفاطمية وجدت طائفة من كبار التجار عرفت بالكارمية[٣٩٩]، إتخذت من عدن مركزاً من أهم مراكزها، وتخصصت بإحتكار تجارة الهند والشرق الأقصى وشرق إفريقيا ونقلها عبر عدن إلى مصر ومن ثم إلى تجار المدن الإيطالية، وقد إستأثرت تجارة التوابل بالنصيب الأكبر من إهتماماتها[٤٠٠].

ويعتبر الفلفل أغلى أنواع التوابل سواءً كان نقداً أو مقايضةً الذي تمت المتاجرة فيه عبر عدن[٤٠١]، ربما لتعدد الوسطاء التجاريين من مناطق إنتاجه إلى مناطق إستهلاكه، وربما

---

[٣٩٨]- السيد عاشور، **دراسة في الفكر الاقتصادي**، ص٢٢.

[٣٩٩]- الأشقر، **تجار التوابل**، ص٢١؛ العسيري، **الحياة السياسية**، ص٢٨٠؛ وسيأتي الحديث عن هذه الطائفة في فصل لاحق.

[٤٠٠]-وهناك العديد من الخطابات من وإلى عدن، التي ورد فيها إسم الكارم كتسمية لتجارة بضائع معينة أو كتسمية لتجار تلك البضائع، وقد قام المؤرخ جواتين بتحليل العديد منها في كتابه. انظر: Goitein, S. D, **New lights on the Beginning of the Karimi Merchants,** (London: Cambridge University, ١٩٣٨).

[٤٠١]- القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٥، ص٧٥.

كذلك لإستخداماته الكثيرة في صناعة الأدوية والعقاقير، وفي حفظ الطعام وإكسابه الطعم المستساغ[٤٠٢]. وكان إقليم المليبار في الهند قد أُشتهر بزراعة الفلفل، وتعتبر مدينة كولم عاصمة ذلك الأقليم من المزارات والمحطات الهامة للتجار المسلمين[٤٠٣] للحصول على هذه السلعة وتصديرها إلى أوروبا، حيث اصبح الطلب عليها كبيراً مع بروز أنماط وسلوكيات اجتماعية جديدة في طبقات المجتمع الأوروبي المتنامي[٤٠٤].

ويأتي القرنفل في نفس الأهمية، فخاصيته في مقاومة الأمراض قد جعلته من السلع التي تكثر زراعتها في مناطق عديدة، مثل جزيرة رامين[٤٠٥] وجزيرة برطاييل الهنديتين، حيث كانت من الموانئ الهامة التي يتردد عليها التجار بكثرة للتزود بالقرنفل، ومن ثم نقله إلى عدن لإعادة تصديره عبرها إلى أوروبا. وكان نظام المقايضة هو المتبع في هذه الجزيرة بين التجار الوافدين وسكانها، بحيث يكتب كل تاجر اسمه على بضاعته وتُستبدل بقيمتها أكياس من القرنفل[٤٠٦].

وهناك أنواع أُخرى من التوابل التي دخلت في تجارة عدن منها الدارصين أو القرفة، وكان من السلع الغالية الثمن في أوروبا، حيث يدخل كثيراً في الصناعات الدوائية، ويستخدم في ذلك لحاء شجرة القرفة ذا اللون الأحمر[٤٠٧]. وتحتوي أوراق القرفة على زيوت طبية تستخدم في حالات الحمى، وكمرهم للجروح والحروق. كما أُستخدمت أيضاً في تتبيل المشروبات واللحوم[٤٠٨]. وكانت أجود أنواع القرفة لحاء الشجرة ذات القطع الكبيرة والرائحة الذكية، ولكن عمليات تصديرها كانت تتطلب أساليب معينة

---

[٤٠٢]- يوجد نوعان من الفلفل، الأسود ويدخل في تتبيل الأغذية وحفظها وفي صناعة النبيذ، والأبيض ويدخل في الصناعات الطبية وعلاج الأمرض مثل البهاق. انظر: الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي، **الإشارة إلى محاسن التجارة**، (القاهرة: د. م، ١٣١٨هـ)، ص٤١.

[٤٠٣]- وقد وحدت بها حالية إسلامية كبيرة لها جامع، ومشرف على شئولها انظر: أبي الفدا، **تقويم البلدان**، ص٣٦١.

[٤٠٤]- وكان إقليم المليبار آخر بلاد الفلفل انظر: القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٥، ص٧٥؛ أيضاً: القزويني، **آثار البلاد**، ص١٢٣؛ يقال انه كان يتم شوي بذور الفلفل كي لا يعاد زراعتها في بلاد أخرى. انظر: الاشقر، **تجار التوابل**، ص٢٥٥.

[٤٠٥]- وهذه الجزيرة "عبارة عن مرسى يسمى بالم بانغ بين الصين وسيلان يمتاز بكثرة البضائع الواردة والصادرة" حيث تصدر منه القرنفل الصدف والكافور الصندل والبخور واللؤلؤ وماء الورد والعنبر والعاج والمنسوجات المختلفة، ويقوم التجار المسلمون الوافدون بإستبدالها بالذهب والفضة والسكر والحديد وغيرها من السلع. انظر: الصيني، **العلاقات بين العرب والصين**، ص ١١٨

[٤٠٦]- ابن الوردي، **جريدة العجائب**، ص١٠٨؛ شيخ الربوة الدمشقي، **نخبة الدهر**، ص١٥٤؛ البيروني، **تحقيق ما للهند**، ص٢٣٦.

[٤٠٧]- الأشقر، **تجار التوابل**، ص٢٥٧.

[٤٠٨]- ابن البيطار، عبدالله بن أحمد الأندلسي، **الجامع لمفردات الأدوية والأغذية**، (القاهرة: د.م، ١٢٩١هـ)، ج١، ص١٠٤

لحفظها نتيجة سرعة تغير طعمها ورائحتها[٤٠٩]. وقد وجدت بكثرة في أراضي الصين والملايو والحبشة وسيلان التي وجدت فيها أجود أنواع القرفة[٤١٠].

ويعتبر الهيل أو الحبهان من التوابل ذات الرائحة النفاذة المطلوبة بكثرة في تطييب المأكولات. ويستورد إلى عدن من الهند الصينية وقاليقوط وجاوة وسومطرة التي يوجد فيها أجود أنواعه[٤١١]. وهناك الزنجبيل الذي كان من السلع المطلوبة بكثرة آنذاك، سواءً في عدن أو في غيرها. والزنجبيل منه الأخضر ومنه المخلوط بالسكر، ويستخدم الزنجبيل في العقاقير الطبية والطهي وحفظ الأطعمة[٤١٢]، ومنه ما يزرع في الهند والصين وسمرقند، كما يوجد منه نوع أيضاً في زنجبار وعمان[٤١٣].

البخور والعطور

اكتسبت العطور والطيوب شهرة عالمية عبر تاريخ التجارة بين الشرق والغرب سواءً في العصور القديمة أو في العصور الإسلامية، حيث عُرفت العطور والطيوب بإستخدامهما في المعابد والهياكل في كل الحضارات القديمة. وامتازت بعض المناطق بإنتاج أنواع معينة من البخور والعطور، ومنها اليمن التي كانت من أكبر مناطق إنتاج البخور في الجزيرة العربية. ومن أشهر أصناف العطور اليمنية ما يسمى بالغالية والذي كان يصنع من خليط دهن اللبان والمسك والعنبر والمتوفر بكثرة في المياه المقابلة لمدينة عدن[٤١٤].ولذلك أُعتبرت العطور من أهم السلع المعروضة في أسواق عدن حيث خصصت لها أماكن معينة للبيع كما سبق.

والعنبر من العطور البحرية ومستخرج من أنواع معينة من الحيتان، تلفظه مياه البحر في فترات المواسم الباردة[٤١٥]. وقد توزعت مراكز إنتاجه بين الشواطئ الصينية والشواطئ الهندية والشواطئ اليمنية، فقد وجد العنبر السلاهطي الهندي، والعنبر الكرك

---

[٤٠٩]- الدمشقي، الإشارة إلى محاسن التجارة، ص٤١.

[٤١٠]- فهمي، طرق التجارة الدولية، ص٢٠٢.

[٤١١]- الأشتر، تجار التوابل، ص٢٦١.

[٤١٢]- ابن البيطار، الجامع لمفردات الأدوية، ج٢، ص٣٦٧.

[٤١٣]- Ashtor, Eliyaho, **Leavant Trade in the Middle Ages**, (USA: Princeton University Press, ١٩٨٤), p ٢٥٥.

[٤١٤]- ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ص٤٠؛ شهاب، أضواء، ص٢٠٢.

[٤١٥]- المسعودي، مروج الذهب، ج١، ص٧١.

بالوسي الهندي نسبة إلى جامعي هذا النوع والذين كانوا يبيعونه في السواحل العربية وعدن[٤١٦]. ولكن أجود أنواع العنبر هي التي وجدت في الشواطئ اليمنية، ومن أشهرها العنبر الشحري من منطقة الشحر اليمنية، وكان يعين له متخصصون لجمعه من قبل السلطات يدعون الحيرانيين ويُعطى لهم جزء مما جمعوه مقابل عملهم[٤١٧]، ليتم تصديره بعد ذلك من عدن إما داخلياً أو خارجياً.

وقد كان العنبر أنواع منه الأبيض والأسود والدخني أو الرمادي وهو أجوده[٤١٨]، وكان في بعض الأحيان يعتبر من سلع المقايضة حيث كان يستبدله سكان جزيرة هركند الهندية بالحديد من التجار المسلمين الوافدين إليهم[٤١٩]. أما استعمالاته فإلى جانب إستخدامه كعلاج وكطيب ذكي الرائحة بعد خلطه بمواد عطرية أُخرى، فإنه قد دخل أيضاً في صنع العقود والمسابح والتماثيل وفي تطعيم الأدوات الخشبية، كما كان كذلك يمزج مع الحرير وبعض المنسوجات والأثاث المنزلي لإكسابها الرائحة العطرة[٤٢٠].

أما اللبان فقد إشتهرت اليمن بإنتاجه في المنطقة الممتدة من جبال سنحان إلى الشرق من ظفار في بلدة مرباط حتى جبال المهرة، وكذلك وجد اللبان في جزيرة سقطري التابعة لحضرموت[٤٢١]. وكان اللبان يُجمع من صمغ أشجار اللبان التي صنفت إلى ثلاث عشرة صنفاً متدرجة في جودتها، ولكن غالباً كان لون اللبان أبيضاً مائلاً إلى الخضرة[٤٢٢]. أما تصديره من عدن فكان إلى الهند والصين حيث كثر الطلب عليه فيهما لإستخدامه في المعابد[٤٢٣].

---

[٤١٦]- اليعقوبي، كتاب البلدان، مج٧، ص٣٤٧.

[٤١٧]- ابن رستة، الأعلاق النفيسة، ج٧، ص١٣٨؛ القزويني، آثار البلاد، ص٤٧.

[٤١٨]- شيخ الربوة الدمشقي، نخبة الدهر، لوحة ٧٤؛ ابن الوردي؛ خريدة العجائب، ص١١٦.

[٤١٩]- ابن الفقيه، مختصر البلدان، ص١٢؛ القلقشندي، صبح الأعشى، ج٥، ص٨١.

[٤٢٠]- الأشقر، تجار التوابل، ص٢٧٠.

[٤٢١]- شهاب، أضواء، ص١٨٩-١٩٠؛ كان اللبان يحتل في العصور القديمة أهمية فاقت أهميته في العصور الإسلامية ربما لتغير مجال إستخداماته.

[٤٢٢]- ابو الفدا، تقويم البلدان، ص١٠١

[٤٢٣]- عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص٢١٨.

ومن أنواع العطور الذي شاع إستخدامها وتصديرها إلى عدن في ذلك الوقت خشب الصندل، الذي كان مصدره من الملايو وسومطرة وجاوة[٤٢٤] في جنوب شرق أسيا. وللصندل ثلاثة أنواع الأصفر والبني والبني الغامق. وقد أُستخدم بكثرة في الإحتفالات الدينية الجنائزية[٤٢٥].

وهناك أيضاً مادة المسك وهي من العطور الطيبة الرائحة والتي كانت تخلط مع عطور أخرى كالعنبر ودهن اللبان لتُعطي عطراً غالي الثمن يقدم لعلية الطبقات الاجتماعية في عدن وفي اليمن بشكل عام[٤٢٦]. ويستخرج المسك من غزال المسك الموجود بكثرة في السند والصين ومرتفعات التبت، حيث وجدت في تلك المرتفعات أفضل أنواع المسك نظراً لنوعية الأعشاب التي تتغذى عليها تلك الغزلان[٤٢٧]. كما وجد نوع من المسك في بطون قط الزباد يخرج عند حك بطنه[٤٢٨]. ومن المعروف أن عدن كانت السوق الرئيس للمسك ومنها يصدر إلى أوروبا[٤٢٩].

وبالنسبة للكافور كأحد السلع التجارية في عدن، فقد كثرت الأشجاره المتعددة الأصناف في مناطق كثيرة مثل جبل الزابج ومدينة قنصور وجزيرتي سرنديب والرامين في الهند[٤٣٠]، وكان يستخرج منها زيت الكافور وماؤه المستخدم كمواد عطرية وكعلاج[٤٣١]. ومن العطور المشهورة أيضاً الكاذي الذي ينمو بكثرة في تهامة اليمن ويصدرخارجياً عبر عدن[٤٣٢]. أما مادة العود الموجودة في عدن فقد أُستعمل في المناسبات العامة وفي تعطير الثياب، وهو يصنف ويسمى على حسب مناطق زراعته كالعود القماري والعود القاقلي الهنديين، والعود الصنفي نسبة لبلدة صنف الصينية، وهناك أصناف أقل جودة تستخدم في صناعة الأدوية[٤٣٣].

---

[٤٢٤]- فهمي، طرق التجارة، ص٢١٣.

[٤٢٥]- الأشقر، تجار التوابل، ص٢٧٠؛ وقد كان خشب الصندل من الهدايا القيمة التي كانت القوى اليمنية ترسلها كهدايا إلى ملوك الدول الأخرى. انظر: Shamrookh, **The Commerce**, p١٨٥

[٤٢٦]- اليعقوبي، كتاب البلدان، مج٧، ص٣٦٩.

[٤٢٧]- القزويني، آثار البلاد، ص٣٠.

[٤٢٨]- عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص٢١٩.

[٤٢٩]- اليعقوبي، كتاب البلدان، مج٧، ص٣٤٤؛ الأشقر، تجار التوابل، ص٢٦٧.

[٤٣٠]- ابن الفقيه، كتاب البلدان، ص١٠؛ القلقشندي، صبح الاعشى، ج٥، ص٧٩.

[٤٣١]- شيخ الربوة الدمشقي، نخبة الدهر، لوحة ١٧.

[٤٣٢]- شهاب، أضواء، ص٢٠٣-٢٠٤.

[٤٣٣]- ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ص١٤١؛ اليعقوبي، كتاب البلدان، ج٧، ص٣٤٨.

الأدوية والعقاقير الطبية

من المعروف إن الطب في ذلك الوقت قد إعتمد على الأعشاب بالدرجة الأساسية، وإن وجدت بعض المعادن التي دخلت في صناعة الأدوية أو أُستخدمت كعلاج لبعض الأمراض، فقد برع الأطباء المسلمون في معرفة خصائص المعادن والأعشاب وكيفية إستخراج عناصرها وخلطها ببعضها في الصناعات الدوائية. وقد أُستخدمت العديد من المعادن لأغراض طبية لعلاج كثير من الأمراض حسب وصفات معينة. ومن الملاحظ أن ميناء عدن كان محطةً رئيسيةً لتجميع المواد الأولية لصناعة العقاقير الطبية وتصديرها.

ويعتبر معدن الذهب من أشهر تلك المعادن التي دخلت في صناعة الدواء بجانب إستخداماته التجارية، حيث أُعطي كدواء لمعالجة خفقان القلب، أو كان يضاف إلى أدوية أُخرى كشراب أو مرهم للعلاج من لسعات الثعابين ومن داء الثعلبة وأمراض العيون[٤٣٤]. كما كانت الفضة أيضاً تضاف مع الأدوية كمطهر وكعلاج للبواسير والبلغم واضطرابات القلب[٤٣٥].

وشاع أيضاً إستعمال النحاس المصدر من الهند إلى عدن ككحل لعلاج غشاوة العيون وقروحها، وكذلك إستعمال الحديد في هيئته السائلة لحالات الإسهال وقرحة المعدة والتهابات الأمعاء وأورام الطحال[٤٣٦]. أما اللؤلؤ الآتي من السواحل العربية إلى عدن فقد كانت فوائده عديدة لدى المرضى المصابين بالبرص حيث كان يصنع كمرهم لعلاج هذا المرض، وأيضاً كان يوصف مع المرجان المتوفر في اليمن بكثرة لتحلية الأسنان وعلاج أمراض اللثة[٤٣٧]. أما المرجان فقد كان يدخل في تركيب الأدوية المعالجة للجلطات القلبية[٤٣٨]. ولا يمكن إغفال مادة التوتيا وهي عبارة عن حجر طبيعي يتم طحنه لإستخدامه كدواء، وهو ذو ألوان متعددة كالأخضر والأصفر والأبيض، والذي كان يجلب من الهند

---

[٤٣٤]- البيهقي، علاء الدين بن الحسين، **معدن النوادر في معرفة الجواهر**، تحقيق محمد عيسى صالحية، (الكويت: مكتبة دار العروبة، ١٩٨٥)، ص٤٥-٤٦-٤٧.

[٤٣٥]-المصدر نفسه.

[٤٣٦]- ابن البيطار، **الجامع لمفردات الأدوية**، ج١، ص١٤٣-١٤٥.

[٤٣٧]-البيهقي، **معدن النوادر**، ص٤٧-٧٢.

[٤٣٨]- المصدر نفسه، ص١١٢.

والصين ليصدر إلى مختلف البلدان الإسلامية عبر عدن[٤٣٩]، ويستخدم بعد تنقيته في علاج الأورام السرطانية وأمراض العيون[٤٤٠].

ومن السلع التي أُستعملت كعقاقير طبية ماء الزعفران وكذلك ماء الكافور الذي كان يستورد من جزيرة سومطرة ومن الصين ومن الهند إلى عدن لتصدر مصر وأوروبا، حيث كان يستخدم في تعطير الجثث وتحنيطها وفي تقوية الأعصاب وعلاج أمراض الكبد[٤٤١].

وهناك الكثير من النباتات والأعشاب المتداولة تجارياً عبر عدن والتي صنفت كعقاقير طبية أو دخلت في الصناعة الدوائية، مثل العود الهندي أوما يسمى بالصبر، وأجود أنواعه الصبر السوقطري ثم الحضرمي، ويستخرج من شجرة الصبر سائل صمغيّ مر الطعم يوصف كدواء لأمراض الصدر والشعر وفي حالات الإسهال[٤٤٢].

ومن النباتات الطبية أيضاً شجرة البلسان التي زُرعت في اليمن بكثرة، وكان يستخرج منها دهن البلسان كمرهم للمشاكل الجلدية[٤٤٣]. أما ثمرة الإهليلج وهي ثمرة ذات نواة من فصيلة فواكه الخوخ[٤٤٤]، وفقد أصبحت من النباتات المهمة في الطب في ذلك الوقت. وقد كانت مدينة كولم الهندية من أهم مصادر تصديرها حيث كانت تسوق إلى أوروبا عن طريق عدن ثم الاسكندرية، وقد إرتفع ثمنه عندما كثر إستعمالها كعقار طبي لعلاج أمراض المعدة والأمعاء وإضطرابات الهضم ومشاكل البصر[٤٤٥].

ومن هنا كان للسلع الطبية إن جاز التعبير أو التي تدخل بعض خصائصها في الصناعات الدوائية،كان لها مكانة في تعاملات عدن مع الأسواق العالمية صعوداً أو هبوطاً خاضعةً في ذلك لقوانين العرض والطلب.

---

[٤٣٩]- الأشقر، تجار التوابل، ص٢٦٥.

[٤٤٠]- ابن البيطار، الجامع لمفردات الأدوية، ج١، ص١٤٣-١٤٥.

[٤٤١]- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الشيباني، **تحفة العجائب وطرفة الغرائب**، (القاهرة: مخطوطة بدار الكتب برقم ١٣٤٤)، لوحة رقم ٤١٧.

[٤٤٢]- القزويني، آثار البلاد، ص ٩٢؛ شهاب، أضواء، ص١٩٧-١٩٨.

[٤٤٣]- القرشي، بهجة الرحمن، لوحة ٣٦.

[٤٤٤]- الأشقر، تجار التوابل، ص٢٦٣.

[٤٤٥]- القزويني، آثار البلاد، ص١٠٦-١٠٧؛ الأشقر، تجار التوابل، ص٢٦٣.

الأحجار الكريمة والمعادن

احتلت الأحجار الكريمة وكذلك المعادن المختلفة مرتبة مهمة في سوق التبادل السلعي بين بلدان العالم في ذلك الوقت، فزيادة الطلب عليها قد أدى إلى توسع إنتاجها وتنامي المعروض منها وتسهيل سبل تجارتها عبر عدة موانئ هامة ومنها عدن. ومما أسهم في ذلك تعدد أنواعها وتفاوت مجالات استخداماتها وإختلاف قيمها الشرائية، حيث شاع في ذلك الوقت فائدة الأحجار الكريمة العلاجية والطبية، بجانب قيمتها المادية والجمالية.

ومن حيث مصادرها وطرق إستعمالها وتسويقها فقد تنوعت بحسب قيمتها. ومن الملاحظ أن مناطق معينة قد تخصصت واشتهرت بإنتاج أنواع محددة منها، فكانت اليمن مثلا تنتج أنواع بمعينة من الأحجار الكريمة كالعقيق والجزع[٤٤٦]، واللذان يوجدان بكثرة في شبام حضرموت وصنعاء. وكان يُصنع من الجزع الأواني والقدور[٤٤٧]، أما العقيق فأجود أنواعه وأغلاها البقراني الأحمر، الذي كان تُرصع به السيوف والخناجر والعقود[٤٤٨]. وبالإضافة إلى اليمن تعتبر الهند أيضاً من مراكز إنتاج العقيق الذي يوجد فيها بأحجام مختلفة وخاصة جزيرة سرنديب[٤٤٩].

أما الياقوت فكانت سيلان تحتفظ بإنتاج أجود أنواعه، لتصدره إلى السواحل العربية وعدن، وتنوعت أنواعه بين الأحمر الذي لا يتكلس بالنار وبين الأصفر والأزرق[٤٥٠]، وربما كانت قيمته مرتفعة السعر نتيجة لصعوبة الحصول عليه والوصول إلى أماكن تواجده بسهولة وخاصة الجيد منه[٤٥١]. وقد أُتخذ الياقوت كعلاج لحالات الصرع وأمراض الدم، كما أُتخذ كرقي من السحر[٤٥٢].

٤٤٦- الجاحظ، أبي عثمان بن بحر البصري، كتاب التبصر بالتجارة، نشره حسن حسني عبد الوهاب التونسي، ط٣، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٤)، ص١٢.

٤٤٧- ابن الفقيه، كتاب البلدان، ص٣٦؛ ناصر خسرو، سفرنامه، ص١٤٣؛ أبو الفدا، تقويم البلدان، ص٩٧.

٤٤٨- ابن الوردي، خريدة العجائب، ص٦٥.

٤٤٩- الأشقر، تجار التوابل، ص٢٧٥.

٤٥٠- عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص٢٢٣.

٤٥١- يوجد الياقوت في الأماكن المرتفعة وسفوح الجبال، حيث تكثر الأفاعي والحيوانات المفترسة. انظر: التيفاشي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف، أزهار الأفكار في جواهر الأحجار، تحقيق يوسف حسن ومحمد بسيوني خفاجي، (القاهرة: د.م، ١٩٧٧) ص٦٤.

٤٥٢- المصدر نفسه، ص٧٠.

وأما بالنسبة للؤلؤ فإن عمليات صيده كانت تتم خلال شهري أبريل ومايو، بواسطة غواصين مهرة يستأجرهم التجار ورجال المراكب مقابل قسط معين من حصيلة الإتجار باللؤلؤ، وكانت هذه العمليات تتم وفق طقوس إحتفالية معينة على طول سواحل المحيط الهندي وبحر العرب والخليج العربي، وكانت عدن من مناطق بيعه[٤٥٣]، وتختلف قيمة اللؤلؤة من حيث الكيفية بشدة بياضها وإستواء سطحها وخلوها من الثقوب[٤٥٤].

ويُذكر المرجان كأحد الأحجار الكريمة ذات القيمة العالية والتي ساهمت عدن في صناعته وتجارته، وذلك نظراً لوجوده بكثرة في البحر الأحمر. والمرجان أنواع منه الأحمر والأبيض والأسود وشديد الحمرة وهو أفضله. ويصدر المرجان إلى الاسكندرية كمادة خام أو كمصنوعات مرجانية ثم يصدر منها إلى أوروبا[٤٥٥].

أما الألماس فهو من أغلى الأحجار الكريمة، وهو نوعان البلوري النادر والشديد البياض، والزيتي المائل للصفرة وهو أجود وأغلى أنواعه. ويستورد الألماس من الصين والهند إلى عدن[٤٥٦]، حيث يستخدم عادة في تقطيع المعادن والأحجار الكريمة بجانب إستخداماته في أدوات الزينة[٤٥٧].

وهناك العديد من الأحجار الكريمة التي ذكرت المصادر العربية العديد من خصائصها مثل الزمرد وهو حجر أخضر اللون دخل في تركيب الأدوية، ويوجد أجود أنواعه في أرض البجة التي تقع بين عيذاب وأسوان، ومنها يصدر إلى مصر وعدن التي تنقله بدورها إلى البلدان الأخرى[٤٥٨]. وهناك اللازورد الأزرق والذي اتخذ للزينة. أما حجر البلور فهو ينتشر في الصين والهند ووسط آسيا وفي الحجاز واليمن ويصدر منها عبر عدن، وتتفاوت أسعاره بحسب خلوه من العيوب[٤٥٩].

---

[٤٥٣]- عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص٢٢١- ٢٢٣.

[٤٥٤]- قد يبلغ قيمة قطعة لولو حوالي ٧٠٠ دينار ذهبي. انظر: البيهقي، معدن النوادر، ص ٦٤-٦٥.

[٤٥٥]- المصدر نفسه، ص١١١_١١٢.

[٤٥٦]- الأشقر، تجار التوابل، ص٢٧٦.

[٤٥٧]- البيهقي، معدن النوادر، ص٨٤_٨٥.

[٤٥٨]- حسب الله، العلاقات بين بلاد العرب وشرق السودان، ص١٣٠-١٣١.

[٤٥٩]- ابن الوردي، خريدة العجائب، ص١٦٥،١٦٤.

أما بالنسبة للمعادن فقد أُستخرجت وصُنعت بشكل كبير، وبوسائل مختلفة لمواجهة متطلبات السوق وما حتمه عليها النمو الحضاري المتزايد. وقد تميز الذهب بموقع هام في التجارة العالمية في ذلك الحين، ونظراً للثبات النسبي لقيمة الذهب في التعاملات التجارية فقد أُتخذ اساساً لتقييم السلع[٤٦٠]. وكانت المنطقة الإسلامية المترامية الأطراف هي المصدر الرئيسي للذهب، حيث وجد الذهب في بعض المناطق في اليمن[٤٦١]. وكان الذهب يدخل عدن من جزائر المحيط الهندي وجزر بحر الصين مثل سومطرة وجاوة وبورنيو[٤٦٢]. أيضاً كانت مناطق وسط وغرب إفريقيا من مراكز إنتاجه، حتى صار ميناء سفالة الواقع على الساحل الشرقي لإفريقيا مركزاً هاماً لتجارة الذهب، حيث إستوطنه التجار المسلمين للقيام بدور الوسطاء في هذه التجارة، وخاصة أن أهل سفالة كانوا قد عرفوا بعض تقنيات تصفية الذهب[٤٦٣].

ويبدو أن الذهب قد أُستنفذ شيئاً فشيئاً من العالم الإسلامي وبدأ يتسرب في نطاق الدورة النقدية العالمية نحو أوروبا وهو ما أعانها في البدء بنهضتها. وقد أدى التطور التقني[٤٦٤] في معالجة الذهب إلى زيادة إنتاجه، كما ساهمت قيمته الاقتصادية في دخوله بثبات في حركة التبادل التجاري العالمي.

وتأتي الفضة في المرتبة الثانية بعد الذهب من حيث قيمتها في سوق التعامل النقدي حيث ضُربت كعملات فضية خالصة أو مخلوطة بالنحاس والقصدير في المدن اليمنية ومنها عدن، بجانب طبعاً إستعمالها كحلي وزينة، وكانت جزر المحيط الهندي الشرقية مصدراً هاماً لإنتاجها[٤٦٥].

---

[٤٦٠]- القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، **عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات**، تحقيق فاروق سعد، (بيروت: د.م، ١٩٧٣)، ص٢٤٤.

[٤٦١]- المسعودي، **مروج الذهب**، ج١، ص١٩٤؛ ابوزيد، **التنظيمات الاقتصادية**، ص٧٢.

[٤٦٢]- التي أسماها القزويني ببلاد واق الواق وكانت تنتج الذهب بكثرة وشاع بين سكانها التحلي به ولبسه. انظر: القزويني، **آثار البلاد**، ص٢٣.

[٤٦٣]- منصور، جمال عبد الوهاب، **العلاقات بين اليمن وإفريقيا الشرقية منذ القرن الخامس إلى نهاية القرن التاسع الهجري- الحادي عشر إلى الخامس عشر الميلادي**، (جامعة القاهرة: معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، ١٩٩٨)، ص١٧١-١٧٢؛ العسكري، **التجارة والملاحة**، ص١٧٢.

[٤٦٤]- اخترعت في ذلك الوقت آلة عرفت بالملغمة تقوم بصهر الذهب في الزئبق للتخلص من شوائب. انظر: لومبارد، **الاسس النقدية**، ص١٤٧.

[٤٦٥]- كانت قيمة العملة الفضية تتحدد بحسب درجة نقاوتها ومقدار معدن الفضة فيها، كما كان نظام المقايضة يسير في عمليات التبادل التجاري الدولي بجانب التداول النقدي. انظر: عثمان، **تجارة المحيط الهندي**، ص٢٢٨-٢٢٩.

واحتل معدن الحديد أيضاً أهميه بالغة في مجال الصناعات الحربية وفي الإستخدامات اليومية، وقد إشتهرت الهند بتصنيع الحديد والفولاذ وما يدخل ضمنهما من الآلات وأشهرها السيوف الهندية المعروفة بالمهند[٤٦٦]. وتوفر خام الحديد أيضاً في شرق أفريقيا حيث إتخذه السكان هناك كحلي وزينة، وفي اليمن يوجد الحديد في جبل الحديد بعدن وفي منطقة رغافة بصعدة، حيث صنعت منه السيوف اليمانية المشهورة[٤٦٧].

واشتهرت الأواني النحاسية الهندية بجودتها، ولهذا زاد الإقبال عليها من قبل التجار المسلمين وخاصة تجار الكارم في عدن بالرغم من وجود الصناعات النحاسية في اليمن، وربما يعود ذلك لقلة المعروض منها في الأسواق، وربما أيضاً لجودة الأواني الهندية[٤٦٨] وقد أُستخدم النحاس كذلك كعملات نقدية رخيصة القيمة في التعاملات اليومية البسيطة[٤٦٩]. أما الرصاص فقد دخل في صناعات عديدة، وكانت مدينة كلة الهندية من المناطق الرئيسية لإنتاجه وتصديره حيث تركزت فيها جالية إسلامية كبيرة[٤٧٠].

مما سبق تتوضح أهمية ومقدار تجارة المعادن النفيسة والأحجار الكريمة، والتي تصب في عدن كمركز تجمع إستراتيجي هام للسلع المتبادلة وللتجار القائمين بتجارتها، وبمقدار أهمية تلك السلع النفيسة وبحجم قيمتها الاقتصادية تكون الرسوم المحصلة منها، والتي أثرت وتأثرت بدوران عجلة التجارة العالمية .

مواد الصباغة

لقد كانت لبعض المواد السلعية مكانة وقيمة فرضتها الحاجة إليها وضرورة وجودها في صناعات معينة، وربما إقتضتها تطورات أساليب الحياة وأنماط الرفاهية التي دخلت عليها، ينطبق هذا التحليل على مواد الصباغة والتي استخدمت للأغراض الصناعية، وفي تلوين

---

[٤٦٦]- الأشقر، تجار التوابل، ص٢٨١.

[٤٦٧]- اشتهرت منها السيوف البرعشية. انظر: الأكوع، محمد علي، اليمن مهد الحضارة، ط١، (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٧١)، ص٢٣٦.

[٤٦٨]- الأشقر، تجار التوابل، ص٢٨٠.

[٤٦٩]- البيهقي، معدن النوادر، ص ٤٨؛ الأشقر، تجار التوابل، ص٢٨١.

[٤٧٠]- القلقشندي، صبح الأعشى، ج٥، ص٧٩-٨٠.

المنسوجات وتزيين الأواني والفخاريات والمرايا. بل في أحيان كثيرة مزجت الألوان بالعطور لتمنح المنسوجات رائحة محببة .

ومن المعروف أن النباتات والمواد الصبغية سواءً برية أو بحرية كانت معروفة قديماً، إلا أن عمليات إنتاجها وتحضيرها ومزجها قد تطورت بتطور تقنياتها. ومن أبرز تلك النباتات نبات الفوة الذي كانت تستخدم عروقه الحمراء في تصنيع اللون الأحمر، وقد أُستخدم هذا اللون في الدرجة الأولى في صباغة الأقمشة، وإن أُستعمل أيضاً في زخرفة الأدوات والجداريات[٤٧١]، وكما هو متعارف أن هذا اللون كان من الألوان الغالية الثمن نظراً لندرته وصعوبة الحصول عليه حتى سمي باللون الملكي.

وفي اليمن تنامت زراعة نبات الفوة لإرتفاع عائداته التجارية حتى أصبح يطغى في بعض المناطق على المحاصيل الأخرى، حيث شكل الفوة دخلاً مهماً من العائدات الضريبية الهامة لخزينة الدولة، حيث بلغت عائدات الدولة في العهد الأيوبي من تصدير نبات الفوة حوالي مائة وخمسين ألف دينار سنوياً حيث كانت عملية تصديره تتم أولاً براً إلى عدن ومن ثم ينقل بحراً إلى الخارج، وكان من أهم السلع المصدرة خارجياً حتى القرن الخامس عشر الميلادي[٤٧٢]. ولذلك زُرع نبات الفوة في اليمن بكثرة لإرتباطه بالنشاط التجاري، وكما روى ابن المجاور أنه في سنة ٦١٥هـ/١٢١٨م " زرعت جميع جبال اليمن الفوة وبطلوا زراعة الغلال لأن أحدهم كان يزرع الحنطة والشعير وما كان يغل كل جريب إلا خمسة دنانير ملكية فزرعوا الفوة فغل لهم الجريب ستين ديناراً"[٤٧٣]. ولكن السلطات الأيوبية حجّمت زراعته بعد ذلك لكيلا تطغى على المزروعات الأخرى[٤٧٤].

ومن أنواع الصبغات نبات الورس الموجود بكثرة في اليمن، وأهم مناطق زراعته في اليمن في منطقة المذيخرة[٤٧٥]. وهو" نبات يشبه الزعفران تصبغ به الثياب"[٤٧٦]، وهو نوعان منه

---

[٤٧١]- ابن رسول، المعتمد في الأدوية المفردة، ص٣٧١.

[٤٧٢]- السروري، الحياة السياسية، ص٤٨٣؛ الموسوعة اليمنية، ج٢، ص٧٢٧.

[٤٧٣]- ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ص١٤٠-١٤٤-١٧٥؛ أيضاً: ابن رسول، الأشرف عمر بن يوسف بن عمرو، كتاب ملح الملاحة في معرفة الفلاحة، تحقيق محمد عبد الرحيم جازم، (صنعاء: المكتبة اليمنية، ١٩٨٥)، ص٩١.

[٤٧٤]- السروري، الحياة السياسية، ص٤٨٢

[٤٧٥]- ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ص١٨٣.

[٤٧٦]- الأدريسي، أبو عبدالله محمد بن محمد بن إدريس الحموي، نزهة المشتاق في إختراق الأفاق، ط١، (بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٩)، ج١، ص٥٣.

الأسود ومنه الأصفر المائل للحمرة الأكثر استخداماً في تلوين المنسوجات القطنية والحريرية[٤٧٧]. وفي اليمن أيضاً يوجد نبات يسمى العصب يستخرج منه صبغ أحمر لصباغة أقمشة البرود المنسوبة إليه[٤٧٨].

وبالنسبة إلى اللون الوردي المرغوب في صبغ الثياب والأثاث فكان يستخرج من شجرة البقم أو كما كانت تسمى في بعض المناطق بخشب البرازيل[٤٧٩]، وهذه الشجرة معروفة كذلك بفوائدها الطبية حيث دخلت في صناعة الأدوية لتعقيم الجروح[٤٨٠]. والموطن الأصلي لشجرة البقم هي الملايو، ولكنها توجد أيضاً في كلكتا وساحل الملبار وسومطرة، و يصدر نبات البقم إلى عدن في شكل كرات صلبة سهلة النقل[٤٨١].

ويذكر في هذا الصدد الصموغ وهي من الصبغات المصدرة إلى أوروبا عن طريق البحر الأحمر وعدن ثم الإسكندرية، وكانت تصدر إما في هيئتها الطبيعية أو على صورة مسحوق منقى من الشوائب، ودخلت تلك الصموغ في عمليات تثبيت الألوان وإعطائها الرونق المطلوب، بالإضافة إلى مزجها مع العقاقير الطبية[٤٨٢]. ومن أشهر الصموغ المستخدمة في تلك الأغراض صمغ اللك الأحمر المستخرج من أشجاره في الهند وفي الهند الصينية وفي السودان، التي وجدت فيها أنقى أنواع الصموغ، كما وجدت أنواع أُخرى أُنتجت في الهند وسومطرة وبورما وسيام[٤٨٣].

المنسوجات الحريرية والقطنية والصوفية والكتانية

كان لسوق الحرير و المنسوجات المتنوعة رواجاً في البحر الأحمر وعدن، ويعتبر الحرير من السلع الغالية الثمن والتي تحتل حيزاً هاماً في قانون العرض والطلب في التبادل السلعي، وقد ساعد تطور النقل البحري في فتح أفاقاً أوسع لتجارة الحرير في العالم ككل.

٤٧٧- السروري، الحياة السياسية، ص٤٨٢

٤٧٨- وقد كان اليهود في اليمن ماهرون بصباغة الأقمشة واستخدموا في ذلك طريقة مزج الألوان كما استخرجوا الألوان من الدودة الحمراء والسوداء. انظر: أبوحيل، يهود اليمن، ص٩٤.

٤٧٩- فهمي، طرق التجارة، ص٢٣٩.

٤٨٠- ابن البيطار، الجامع لمفردات الأدوية، ج١، ص١٠٣.

٤٨١- الأشقر، تجار التوابل، ص٢٧٢.

٤٨٢- المرجع نفسه، ص٢٧٢-٢٧٣.

٤٨٣- فهمي، طرق التجارة، ص٣٤-٣٥.

ولقد أصبحت للصناعات الحريرية الصينية شهرة عالمية ربما لإحتفاظ الصينيين بسر صناعة الحرير لفترة طويلة، وكان الحرير ينقسم إلى إثني عشر صنفاً، يختلف حسب جودته وطرق تجهيزه[٤٨٤]. ويورد ابن الوردي ملاحظاته عن براعة أهل الصين في صناعة المنسوجات الحريرية "حتى أنهم ينسجون القمصان قطعة واحدة بأكمامها وأبدانها"[٤٨٥].

ومن الحرير الخالص أو المخلوط بالكتان، ومن الصوف والقطن أيضاً صنعت الأثواب والمنسوجات في دور صناعات مخصصة عرفت بالطرز وبعضها كان تابع للدولة، وتلك الدور إنقسمت إلى دور العامة ودور الخاصة[٤٨٦]، وكان إهتمامها منصباً على صناعة منسوجات وملابس العامة وملابس علية القوم وكبار موظفي الدولة، بالإضافة إلى الأعلام وأقمشة الهدايا وكسوة الكعبة، وكلها يجب أن يكون مدمغ عليها إسم الطراز ومدينة وسنة الصنع وإسم حاكم الدولة[٤٨٧].

وهذا النظام كان متبعا أيضاً في اليمن في تلك الفترة، فقد ساهمت الصناعات المحلية في حركة التبادل التجاري بين اليمن والدول الأخرى، حيث إشتهرت اليمن بصناعات نسيجية عالية الجودة، حيث إمتهن عدد كبير من يهود اليمن مهنة الحياكة ومارسها حتى المتعلمون منهم واستخدموا في ذلك أصواف الأغنام التي كانوا يقومون بتربيتها، كما استعملوا القطن المحلي والقطن المستورد من الهند[٤٨٨]، وقد صدرت منها الكثير عبر عدن[٤٨٩]، ومنها البرود الحريرية الغالية الثمن[٤٩٠]، والمنسوجات الرقيقة المسماة الشروب والتي إختصت عدن

[٤٨٤]- Goitein, S. D, **A Mediterranean Society**, Volume١, (USA: California University, ١٩٦٧), p٢٢١.

[٤٨٥]- ابن الوردي، **خريدة العجائب**، ص١٠٠.

[٤٨٦]- يورد القلقشندي عن الصناعات الحديثة إن " للسلطان بدلي دار طراز فيها أربعة الآف قزاز تعمل الأقمشة المنوعة للخلع والكساوي والإطلاقات مع ما يحمل إليه من قماش الصين والعراق والاسكندرية ". انظر: القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٥، ص ٨٤؛ أيضاً: خليفة، ربيع حامد، "مناسج الطراز بمدينة صنعاء دراسة حول المنسوجات اليمنية في العصر الإسلامي"، **مجلة الإكليل**، عدد ٢، سنة السادسة، (صنعاء: وزارة الثقافة، ١٩٨٨)، ص٤٧.

[٤٨٧]- السروري، **الحياة السياسية**، ص٤٩٧؛ خليفة، **مناسج الطراز**، ص٤٧.

[٤٨٨]- انظر: أبوحبل، **يهود اليمن**، ص٨٥-٨٦

[٤٨٩]-إن موانئ البحر الأحمر في كثير من الأحيان تتعاون فيما بينها في عمليات التبادل التجاري بحكم موقع كل ميناء، وقد ساهم ميناء زبيد في النهوض بحركة الإستيراد والتصدير معتمداً على صناعاته النسيجية والجلدية وعلى الفائض من إنتاجه الزراعي، ومستقبلاً في بعض الأحيان سفن الساحل الإفريقي. انظر: عسيري، **الحياة السياسية**، ص١٨٧.

[٤٩٠]- بلغ سعر الثوب منها في بعض الأحيان حوالي خمسمائة دينار ذهبي. انظر: ابن رستة، **الأعلاق النفيسة**، ج٧، ص١١٢.

بصناعتها، حيث كانت تصنع من الكتان وتخاط بخيوط من الذهب[٤٩١]. ومن المنسوجات اليمنية أيضا الوصائل وهي انسجة تنساب عليها خطوط طولية وعرضية، ومنها كذلك الثياب السحولية المشهورة والمصنوعة من القطن الأبيض[٤٩٢].

بجانب تلك المنسوجات المحلية الصنع وجدت في عدن المنسوجات المستوردة والمهيأة للتصدير مثل الكشمير الهندي، والمنسوجات القطنية الهندية[٤٩٣]، والملابس الحريرية الآتية من الصين وبعضها مطرز بخيوط الذهب والفضة وهذا ما يجعلها مرتفعة الثمن[٤٩٤]، بجانب أثواب الكمخاب والأطلس الصينية الآتية من مدينة سماها العرب بإسم الزيتون اشتهرت بصناعة تلك الأقمشة[٤٩٥]. وهناك أيضا منسوجات الكتان المصرية، والثياب القيسية والأكسية نسبة إلى مدينة قيس المصرية والمصنوعة من الصوف[٤٩٦]. بالإضافة إلى ذلك وجدت في عدن المنسوجات المصنوعة من الحشيش وتستخدم كثياب أو حصر وسجاجيد أرضية، وهي منقوشة ومطرزة لبسطها في بيوت علية الأغنياء وحكام الدولة، وهذه المصنوعات الحشيشية إذا صح التعبير برعت فيها جزيرتي هلاقي والقمر الهنديتين[٤٩٧]، وكل تلك السلع التي كانت ترد إلى المتاجر الأوروبية عبر البحر الأحمر من عدن تبين مدى تعدد أنواع وأشكال الأقمشة والمنسوجات سواءً المحلية منها أو المستوردة.

العاج وخشب الساج

اشتهر العاج بكونه سلعة رفاهية، ورغم ذلك فقد نشطت تجارته بين السواحل الأفريقية وبين الهند وأوروبا عبر أهم وسيط طبيعي بينهم وهو ممر البحر الأحمر وميناء عدن، الذي كان مركزاً هاماً لتجميع العاج الإفريقي والعاج الهندي وتصديرهما[٤٩٨].

---

[٤٩١]- ابن الفقيه، كتاب البلدان، ص٣٦

[٤٩٢]- أبو زيد، التنظيمات الاقتصادية، ص٨٥-٨٦.

[٤٩٣]- كانت الهند هي الموطن الأصل لشجرة القطن قبل أن تنتشر زراعته في العالم ولذلك اشتهر الهنود بصناعة الثياب القطنية المخملية حتى ليقال "أنها يمكن أن تمر من خاتم للإصبع من شدة رقتها" . انظر: مقبول أحمد، العلاقات العربية الهندية، ص١٥٤؛ أيضاً: يوسف، علاقات العرب التجارية، ص٣٠-٣١.

[٤٩٤]- الصيني، العلاقات بين العرب والصين، ص١٢٩-١٣٠.

[٤٩٥]-المرجع نفسه.

[٤٩٦]- ابن الفقيه، كتاب البلدان، ص٥٠؛ اليعقوبي، كتاب البلدان، ج٧، ص٣٣١.

[٤٩٧]- ابن الوردي، خريدة العجائب، ص١٠٢-١٠٣.

[٤٩٨]- الأشقر، تجار التوابل، ص٢٨٠.

ولعل توسع إستخدامات العاج في الصناعات المنزلية، وفي أدوات الزينة، والإنشاءات البنائية من قصور وأماكن عبادة ومقابر الأمراء، بل وفي صناعة العقاقير الطبية[٤٩٩]، كل هذا قد أدى إلى الإقبال على العاج وخاصة العاج الإفريقي، الذي كان يتميز عن العاج الأسيوي أو الهندي بالمتانة والطول وسهولة التشكيل[٥٠٠]. ولذلك فقد كان التجار اليمنيون يقومون بأنفسهم بجلب العاج الإفريقي من بلاد الحبشة والسواحل الإفريقية، لزيادة أرباحهم من هذه التجارة ولتقليل الوسطاء التجاريون، حيث كان العاج تجارة مربحة للغاية تبعاً لزيادة طلب السوق العالمي عليه وبالتالي زيادة الضرائب والرسوم المفروضة عليه[٥٠١].

أما من حيث إستعمالات العاج فقد دخل في كثير من أدوات الزينة والحلي والأمشاط، كما طُعمت به مقابض الخناجر[٥٠٢] والسيوف، وصُنعت منه أدوات لعبتي الشطرنج والنرد، وكذلك زُينت به حشوات منابر المساجد، وأيدي المقاعد في الكنائس والمعابد، كما دخل في صناعة بعض أدوات الأثاث، وحشي الأدوات الخشبية به، كذلك صُنعت منه التماثيل العاجية الدقيقة[٥٠٣]، بل لقد إستخدمه الصينيون في تزيين ملابسهم بحواشي[٥٠٤] من العاج وهنا لا يمكن نسيان ما للعاج من جماليات في تزيين المباني وصنع أعمدتها وتطعيم نقوشها وسقوفها، لذلك كثر إستعماله وراجت سوقه العالمي[٥٠٥].

ولم يكن الفيل هو الحيوان الوحيد المستفاد من أنيابه، بل وجد وحيد القرن الذي صنعت من قرنه أحزمة غالية الثمن ومقابض لسكاكين الأكل خصيصاً للملوك والأمراء[٥٠٦].

وفي موضوع الأخشاب يبرز هنا أهمية تلك السلعة وحيويتها في مجال النشاط التجاري، بإعتبارها عصب صناعة السفن، وكان الملاحظ في اليمن وفي عدن على وجه

---

[٤٩٩]- المسعودي، مروج الذهب، ج٣، ص٨.

[٥٠٠]- عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص٢٣١.

[٥٠١]- منصور، العلاقات بين اليمن وافريقيا، ص ١٧٦.

[٥٠٢]- وتسمى هذه الخناجر بإسم القواطل. انظر: العسكري، التجارة و الملاحة، ص ١٧٩.

[٥٠٣]- الأشقر، تجار التوابل، ٢٨٠.

[٥٠٤]- عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص٢٣١.

[٥٠٥]- ربما يكون مبنى تاج محل تمثيلاً رائعاً لما وصلت إليه الصناعات العاجية من إبداع.

[٥٠٦]- وصل سعر الحزام الواحد حوالي ثلاثة الاف دينار. انظر: مقبول أحمد، العلاقات العربية الهندية، ص ١٥٣.

الخصوص بأن المستورد منها كان أكثر من المنتج محلياً[٥٠٧]، ربما لعدم إستيعاب الأخشاب المتوفرة محلياً لحاجة السوق في صناعة السفن، خاصة مع تنامي التجارة البحرية بشكل مطرد.

ومن هنا كان توسع تجارة خشب الساج أوخشب النارجيل وهو من الأخشاب اللازمة في صناعة السفن، وكانت أهم مناطق إنتاجه جنوب الهند وبورما وسيام وجزر الهند الشرقية[٥٠٨]، وتوجد كذلك أخشاب شجر اللبخ المناسبة لصناعة السفن، وتمتاز هذه بخاصية التمدد بحيث تتماسك ببعضها عند ملامستها للماء[٥٠٩].

ومن الأخشاب الهامة والمرتفعة الثمن الواردة إلى عدن خشب الأبنوس، وذلك لإستخدامه في صناعة التحف الخشبية الغالية الثمن والأثاث الفخم[٥١٠]. وهناك نوع عالي الجودة من الأخشاب يرد من الهند يتميز بوجود عروق بيضاء وياقوتية تتخلله، ولهذا أُستخدم كذلك في صناعة التحف ونحت التماثيل الخشبية[٥١١].

قد تكون السلع السالفة الذكر هي أشهر السلع المتداولة في العمليات التجارية عبر ميناء عدن ولكنها ليست جميعها، فهناك العديد من البضائع التي تاجر بها المسلمون وكان لها مردود اقتصادي هام مثل البورسلين الصيني الذي كان من السلع القيمة لجمالية صناعته ودقتها، وكانت مدينة كانتون الصينية المركز الرئيسي لتصديره[٥١٢]. وهناك الصناعات الجلدية والتي اشتهرت بها عدة مناطق منها اليمن حيث كان يتم دباغة الجلود في عدة مدن يمنية ومنها عدن[٥١٣]، إما للإستخدام المحلي أو للتصدير.

كان العاج والأخشاب سواءً المرتفعة القيمة أو التي كانت تستخدم في صناعات السفن، أو صناعات الأدوات اليومية، كل ذلك كان يجد له سوقاً نشطة في عدن. بجانب كافة السلع التي راجت في تلك الفترة، كسلع إستهلاكية أو سلع الترف، أو كمواد خام

---

[٥٠٧]- حوراني، العرب والملاحة، ص٢٤٧.

[٥٠٨]- يوجد في جزيرة القمر الهندية أخشاب الساج أو جوز الهند بأحجام كبيرة حتى أنه يمكن أن تصنع من إحداها مركب من قطعة خشبية واحدة. انظر: شيخ الربوة الدمشقي، نخبة الدهر، ص١٥٧.

[٥٠٩]- متز، الحضارة الإسلامية، ج١، ص٣١٥.

[٥١٠]- الأشقر، تجار التوابل، ص٢٧٩.

[٥١١]- الأشقر، تجار التوابل، ص٢٧٩.

[٥١٢]- ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ص٢٤٧؛ فهمي، طرق التجارة، ص٢٤٣.

[٥١٣]- السروري، الحياة السياسية، ص٤٧٥-٤٧٦.

أولية، أو مواد وسلع منتجة، كانت عدن محطة رئيسة لها، يعاد من خلالها إما تصنيعها وتصديرها، أو إعادة شحنها من جديد إلى مناطق العالم المختلفة.

الفصل السادس

طوائف التجار وحياهم الاجتماعية في عدن

تمهيد:

سيتناول هذا الفصل جانب هام من جوانب تاريخ مدينة عدن، وهو الحياة الإجتماعية لطوائف التجار فيها، وهو جانب لم تلتفت إليه المصادر التاريخية الأساسية إلاّ بشكل عرضي وغير شامل، ولهذا ستحاول الباحثة بما توفر لديها من مادة تحديد الخطوط العريضة للعمران في عدن حينذاك، ولطبقة التجار اليمنيين فيها، وحياهم وعاداهم الاجتماعية،كما سيتناول الفصل الحديث عن تجار الكارم ومكانتهم في عدن.

الأحياء التجارية في عدن وخططها

كانت مدينة عدن مدينة تجارية بالدرجة الأولى، من حيث موقعها الإستراتيجي المتوسط لأقصر طرق التجارة العالمية، ومن هنا كان لابد أن تنطلق في تخطيطها العام من ذلك الطابع، لمنح المدينة التناسق بين مهمتها كمركز تجاري دولي وبين هيكل أحيائها السكنية، وبما يتلائم مع طبيعتها الجغرافية.

والكثير من المصادر التاريخية تعيد نشأة عدن إلى أحقاب موغلة في القدم، وذلك للدلالة على قدم سُكناها لتميز موقعها في خطوط المواصلات العالمية، وتورد تلك المصادر حكايات كثيرة عن بدايات هذه المدينة في جو أسطوري يوحي بأهمية موقعها الجغرافي. فهذا بامخرمة يذكر "أن عدن بلدة قديمة يقال أن قابيل لما قتل أخاه هابيل خاف من أبيه آدم ففر من أرض الهند إلى عدن وأقام هو وأهله بجبل صيرة"[٥١٤]، كما يشرح ابن المجاور كيف أن ذو القرنين حفر خليجاً مائياً ليفصل عدن عن جبال جزيرة سقطرة في المحيط الهندي[٥١٥].

---

[٥١٤]- بامخرمة ، ثغر عدن ، ج١، ص٧.

[٥١٥]- ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ص٢٥.

إذن مدينة عدن كانت من المدن القديمة ذات الموقع الهام، تعاقبت عليها قوى سياسية متعددة، كل منها ساهم في تخطيط وبناء المدينة بما يخدمها في أداء مهمتها الأساسية كمحطة تجارية دولية، وربما تكون مسألة توفير مياه الشرب إلى داخل المدينة من أولى المهام التي قامت بها السلطات في عدن، وذلك ما حتمته ظروف عدن البيئية نتيجةً لقلة توفر المياه فيها، ومن هنا بنى الفرس- الذين حكموا اليمن في القرن السادس الميلادي[٥١٦]- عدة خزانات لخزن مياه الآبار والأمطار ومن أشهرها صهريج بئر زعفران[٥١٧]. كما أن هناك العديد من الآبار العذبة التي حُفرت في عهد الزريعيين والأيوبيين والرسوليين مثل بئرحلقم عود السلطاني، وبئر إبن أبي البركات، وبئر مور، وبئر الصناعة، وبئر سوق الخزف، وبئر سنبل وغيرها الكثير[٥١٨].

ومنذ عهد الدولة الزريعية بدأت النهضة العمرانية في عدن تشهد تطوراً جديداً، مع تطور الناحية الاقتصادية للمجتمع والدولة على حد سواء، حيث إنتشر البناء بالحجر الذي كان يجلب من الجبال المطلة على عدن بعد أن كانت معظم مباني عدن قبل ذلك تُبنى من الخوص[٥١٩]. فمن القصور الزريعية الشهيرة التي بنيت بالحجارة قصر دار الخضراء، وهي الدار التي إفتتحها الداعية والوالي الصليحي بلال بن جرير المحمدي، وأسكن فيها الحرة بهجة والدة الأمير على بن أبي الغارات[٥٢٠]. وهناك أيضاً دار المنظر الذي أُتخذ مقراً حكومياً لأمراء آل زريع منذ سنة٥٣٤/١١٣٩م[٥٢١]، وقد جُدد في عهد الملك إسماعيل بن طغتكين الأيوبي[٥٢٢].

---

[٥١٦]- دخلت الحملة الفارسية إلى اليمن قبل الإسلام لنجدة الأمير اليمني سيف بن ذي يزن في حربه ضد الوجود الحبشي، ولكن الوجود الفارسي ظل في اليمن حتى دخولها في ظل الدولة الإسلامية. انظر: المقيف، الموسوعة اليمنية، ج ١ ص٣٨.

[٥١٧]- ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ص٥٣؛ وهناك صهاريج عدن المشهورة لخزن مياه الأمطار والتي يعود بناؤها إلى العصر الحميري كما سبق. انظر: الحجري، مجموع بلدان اليمن، مج٢، ج٣، ص٥٨٥.

[٥١٨]- ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ص٤٩-٥١-٥٢؛ وهناك آبار عذبة موجودة في قرية روباك التابعة لعدن والتي كانت تزود المدينة ببعض إحتياجاتها من المواد الغذائية ومياه الشرب. انظر: بامخرمة، ثغرعدن، ج١، ص٢٠-٢١.

[٥١٩]- بامخرمة، ثغر عدن، ج١، ص١٠.

[٥٢٠]- المصدر نفسه، ج٢، ص٨٩.

[٥٢١]- الشمري، عدن، ص٣٠٠.

[٥٢٢]- بامخرمة، ثغرعدن، ج١، ص١٢.

كما أُقيم في العهد الزريعي أيضاً أول سور كامل لمدينة عدن يحيط بها من جهاتها البحرية المكشوفة، ووضُعت عليه مراصد مراقبة لحماية المدينة من أي إعتداء خارجي[٥٢٣]. وقد جدده الأمير الأيوبي عثمان الزنجيلي، وأضاف له أبواب أُخرى أهمها باب الفرضة المؤدي إلى صالة الجمرك التي أنشأها لتنظيم حركة السلع في الميناء، حيث يذكر ذلك بامخرمة في قوله "وباب الفرضة ومنه تدخل البضائع وتخرج"[٥٢٤]. وقد ألحق الزنجيلي بذلك السور العديد من الأسواق والدكاكين لعرض السلع وبيعها[٥٢٥]، وأقام عدد من القيصاريات والفنادق والمرافق التابعة لها كالركنجانة[٥٢٦]، ودور العبادة، وسبل المياه وأشهرها سبيل باب الشبيكة[٥٢٧]. وقد يكون الهدف هنا هدفاً اقتصادياً من حيث إستقبال التجار الوافدين، وتسهيل إقامتهم في عدن.

كما بنى الملك طغتكين الأيوبي قيسارية جديدة خاصة بالعطارين وعين عليها حراسة ليلية، وذلك لأهمية السلع المخزنة فيها، بالإضافة إلى إهتمامه ببناء العديد من القصور مثل دار المنظر، ودار أو قصر السعادة المواجهة لإدارة الجمرك أو للفرضة. وهذا القصر كان من المنشآت الخاصة للتجار وعلى وجه الخصوص تجار مصر قبل ذلك، ثم جدده طغتكين وإتخذه قصراً[٥٢٨]. وهو قصر حاول طغتكين أن يجعله فريداً في شكله ومواد بنائه، فجعله على الشكل المثلث، مدعم بأخشاب مستوردة [illegible]الية الثمن، ومزين بالجص[٥٢٩].

وقد أُقيمت العديد من المنشآت ذات الطابع التجاري سواء كانت تابعة للدولة، أو كانت ملكيّة خاصة، ومثال على ذلك الفنادق الخاصة بالتجار الأجانب أو المسلمين المقيمين في عدن أثناء فترات عملهم التجاري، والتي كانت الدولة تشرف عليها إشرافاً كاملاً، فقد وضعت السلطات في عدن قوانين منظمة للخدمة في مثل تلك الفنادق، وحددت مهام

٥٢٣- العبدلي، هدية الزمن، ص٢١.

٥٢٤- بامخرمة، ثغر عدن، ج١، ص١٤.

٥٢٥- ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ص٤٨-٤٩.

٥٢٦- وهي عبارة عن خانة من البيوت السلطانية أو التابعة للدولة والمخصصة للإهتمام بالخيول. انظر: مؤلف مجهول، الدولة الرسولية، ص٦١.

٥٢٧- بامخرمة ، ثغر عدن، ج١، ص١٠، ج٢، ص١٠٨.

٥٢٨- ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ص١٣٠؛ بامخرمة، ثغرعدن، ج١، ص١٠-١١.

٥٢٩- العبدلي، هدية الزمن، ص٢١؛ الشمري، عدن، ص٣٠٠.

الموظفين فيها ضمن شروط وضمانات مكتوبة، وحددت أيضاً أجورهم من أعلى موظف إلى العمال المكلفين بنقل البضائع والمياه إلى داخل الفنادق، وأعمال التنظيف والحراسة[٥٣٠].

ومن المنشآت التجارية أيضاً ولكن ذات طابع ترفيهي إن صح التعبير يُذكر هنا دار البندر المطلة على البحر، وهي مبنى مكون من طابقين، بناها التاجر الشيخ عبدالوهاب بن داود رحة كمنتزه للتجار في أثناء إنتظارهم لإستكمال الإجراءات الجمركية لبضائعهم[٥٣١].

وكان تزايد وفود السفن إلى عدن من دواعي إهتمام السلطات في المدينة بتحسين مرفأها عن طريق بناء جدار محكم لصد الأمواج عن السواحل، وهو ما يشبه الكورنيش وذلك لإضفاء المنظر الجمالي على المكان بجانب حمايته[٥٣٢]. كما بُنيت كذلك العديد من القناطر لتيسير إنتقال الناس بين الشاطئ وبين السفن الراسية على الشواطئ، ولكن أشهرها قنطرة المكسر التي بنيت منذ أيام الفرس، وهي عبارة عن جسر يحمل المارة ودوابهم والراغبين في تخطّي المياه والوصول إلى المراكب الراسية في الساحل[٥٣٣].

كما وجدت في عدن عدد من الحمامات، إلاّ أنها كما يبدو كانت غير جيدة الخدمات، ولم تكن في جودة حمامات مدن أخرى كصنعاء مثلاً، وذلك ربما نتيجة لعدم وفرة الماء بشكل كبير في المدينة كما يؤكد المقدسي[٥٣٤].

والجدير بالذكر إن الطراز المعماري للبناء في عدن قد دمج بين الطرز المعمارية العباسية في بغداد، والطرز المعمارية الفاطمية والأيوبية في القاهرة، وإن إختلف الأمر قليلاً في عهد الدولة الرسولية، حيث تميزت البيوت في عدن وبخاصة بيوت التجار بإتقان البناء، وكثرة الزخارف، والتخصيص في الإستخدام، والإنسجام مع طبيعة المناخ في عدن[٥٣٥].

فقد كانت بيوت عدن تبنى من الحجارة، وتدعم بالأخشاب وخاصة خشب الساج الغالي الثمن والمستورد من الهند، كما تغلف الجدران بطبقتين أو أكثر من مادة الجص الأبيض لحماية البيت من حرارة الجو في الخارج، وكانت البيوت تزين من الداخل

---

[٥٣٠]- حسين، السماسر، ص٧٢.

[٥٣١]- بامخرمة، ثغر عدن، ج١، ص ١٢-١٣.

[٥٣٢]- المصدر نفسه، ج١، ص١٥.

[٥٣٣]- المصدر نفسه ج١، ص١٩.

[٥٣٤]- المقدسي، أحسن التقاسيم، ص٨٥.

[٥٣٥]- العسيري، الحياة السياسية، ص٣٠٧.

بزخارف جصية ملونة[536]. والبيوت عادةً كما يصفها ابن المجاور" وبناء دورهم مربعة كل دار وحدها طبقتين الأسفل منهما مخازن والأعلى منهما مجالس"[537]، إذاً فقد خصص الطابق الأسفل منها كمخازن للمؤنة، والعليا كغرف للمعيشة وإستقبال الضيوف، وعادةً تطل الغرف في الطابق الأعلى على حديقة تتوسط البيت، أو يستعاض عنها ببهو مفتوح يفضي إلى صالة الضيوف الرئيسية، حيث يزين هذا البهو بنباتات للزينة، ويوضع فيه مصاطب للجلوس والسمر في الليالي المعتدلة الحرارة، ومن خلال شكل المبنى قد يستشف مكانة ساكنيه ومن هنا كانت بيوت التجار مميزة بفخامتها[538].

طبقة التجار اليمنين ومكانتهم الاجتماعية

قد يكون من الصحيح القول أن التاجر اليمني في عدن قد تشرب فن التجارة منذ نعومة أظفاره من بيئته المشبعة بهذا الفن، فالأسفار الكثيرة للتاجر اليمني قد أعطته الخبرة في التعامل مع كافة الأجناس، ووسعت مداركه، ومنحته القدرة المالية لخدمة مجتمعه وبهذا نال المكانة التي تبوأتها طبقة التجار في مجتمع مدينة عدن.

والجدير ذكره إن التقسيم الوظيفي لطبقات المجتمع في عدن كان هو التقسيم السائد، وذلك من حيث الإشتراك في وظيفة إجتماعية واحدة للطبقة الواحدة، ولكن مع وجود المرونة الكافية لتغيير الإنتماء الطبقي، فقد كان الأساس في ذلك الترتيب الطبقي هو مقدار النفوذ ومستوى العمل الذي تقوم به كل طبقة. ويمكن ملاحظة وجود عدة طبقات إجتماعية في مجتمع عدن منها طبقة الحكام والولاة والموظفين، وطبقة التجار، وطبقة الصيادين، ثم طبقة العمال[539]. ونتيجة لوضع عدن الاجتماعي المنفتح الذي ساهم في وجود خليط من العناصر الغير يمنية، وإندماجها في المجتمع اليمني، تداخلت التقسيمات الطبقية بشكل أكثر وضوحاً عنها في المدن اليمنية الأخرى. وكما يقول العبدلي" ولقيت بهذه المدينة– ويقصد عدن – قاضيها الصالح سالم بن عبد الله الهندي وكان والده من العبيد الحمالين واشتغل إبنه بالعلم فرأس وساد

---

[536]- الشمري، عدن، ٣٠١.

[537]- ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ص١٣٧.

[538]- العسيري، الحياة السياسية، ص٣٠٧.

[539]- السروري، الحياة السياسية، ص٦٧٥.

وهو من خيار القضاة وفضلائهم "[٥٤٠] وهو ما يبين مدى مرونة المجتمع في عدن لتقبل الجنسيات الأخرى وإدماجها في نسيجه الاجتماعي ليغدوا جزءاً من تكوينه.

فقد انفرد المجتمع العدني عن سائر المدن اليمنية الأخرى بإحتوائه على خليط سكاني مكون من أهل البلاد الأصليين بجانب المصريين، والفرس، والأحباش، والبربر، والهنود أو ما يسمون بالبانيان، بالإضافة إلى بعض الطوائف الأوروبية[٥٤١]، أغراهم في ذلك توفر مجالات العمل التجاري، وأسباب العيش المرتفع في المدينة. ومن هنا كانت عدن مركز جذب لعناصر سكانية متعددة الأعراق والديانات، بحكم نشاطها التجاري المستمر والفاعل، مما ساهم في بروز طبقة التجار كطبقة مميزة في المجتمع وفي داخل الدولة أيضاً[٥٤٢]. فمثلاً كان للتجار مكانة رفيعة في الدولة الرسولية "لأن غالب متحصلات اليمن منهم وبسببهم وغالب دخله من التجار والجلابة براً وبحراً، ولذلك كانت مملكة بني رسول هذه أكثر مالا من مملكة الشرفاء بصنعاء لمجاورة مملكة بني رسول البحر"[٥٤٣]. وهذا أمر طبيعي يبين مدى الترابط بين قوة اقتصاد الدولة وبين نفوذها السياسي، ومن هنا إحتل التجار وأصحاب النفوذ المالي مراكز قيادية هامة في السلطة.

على أن طبقة التجار لم تكن قاصرة على التجار فقط، فقد ضمت أيضاً العديد من الفقهاء وعلماء الدين، منهم مثلاً الإمام زيد بن عبد الله اليفاعي الذي سكن مكة، واوكل لتجار منها بالمتاجرة بأمواله، والتي كان يصرفها في الإنفاق على التعليم[٥٤٤]، ومنهم أيضا التاجر أبوعبدالله الزبيدي الذي كانت له مشاركات في الفقه، وكذلك الشيخ جوهر العدني من كبار المتصوفين في عدن، وكان يتولى في الوقت نفسه منصب شيخ السوق أي المكلف من الدولة بمهمة تنظيم الأمور في الأسواق[٥٤٥]، وهناك الشيخ عبدالله بن يوسف بن

---

[٥٤٠]- العبدلي، هدية الزمن، ص٢٣.

[٥٤١]- ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ص ١٥٤؛ الحجري، مجموع بلدان اليمن، مج٢، ج٣، ص٥٨٥.

[٥٤٢]- العسيري، الحياة السياسية، ص٢٩٣.

[٥٤٣]- القلقشندي، صبح الأعشى، ج٥، ص٣٥.

[٥٤٤]- الأهدل، بدر الدين أبو عبد الله الحسين، تحفة الزمن في تاريخ اليمن، تحقيق عبد الله الحبشي،ط١، (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٦)، ص٢٢٣.

[٥٤٥]- بامخرمة، ثغر عدن، ج٢، ص٣٩-٤١-٦٢.

محمد المسلماني العطار الذي قام بتحديد قنطرة المكسر سنة ٥٠٥/١١٠٦م، حيث أوقف على ذلك عوائد أراضيه الزراعية في لحج، وعوائد تجارته بعدن[٥٤٦].

بل إن بعض الحكام كانوا يزاولون مهنة التجارة إما مباشرة، أو عن طريق وكلائهم، وقد يكون أبرز مثال على ذلك موقف الوزير محمد سرور الفاتكي الأيوبي الذي أجزل العطاء للشاعر والكاتب المعروف عمارة اليمني وسمح له بالمتاجرة بتلك العطايا والأموال على نسبة من الأرباح، فذهب عمارة سنة ٥٣١هـ/١١٣٦م إلى عدن - وذلك قبل ذهابه إلى مصر وإستقراره فيها - وتحصل على أرباح كثيرة من سفرته تلك، وأصبحت له مكانة مميزة في مجتمع عدن[٥٤٧]. وكذلك هناك الشراكة التي حصلت بين بلال بن جرير المحمدي أحد رموز السلطة الزريعية في عدن وبين كبير التجار اليهود فيها مضمون بن حسن بن بندار كما سبق[٥٤٨]. والتساؤل هنا هل كان يتم الصرف من أرباح التجارة تلك على تحسين النواحي العلمية والاجتماعية في عدن من قبل الولاة والحكام؟ قد تكون الإجابة بنعم وخاصة مع ماشهدته عدن من تطورات في كافة مجالاتها بشكل متسارع أسهم فيه الإنفاق الخاص بجانب الإنفاق العام.

وبالإضافة إلى العلماء والحكام إشتملت طبقة قد التجار أيضاً بجانب التجار المسلمين تجاراً من يهود اليمن الذين إشتغلوا بالنشاط التجاري، بالإضافة إلى إحتلالهم مراكز دينية وإجتماعية هامة[٥٤٩]. فالمصادر تؤكد ذلك كما جاء عى لسان ابن المجاور، فوضع أنظمة "ضرائب وقوانين من أيام دولة بني زريع ويقال أول من استحده فلان اليهودي وقيل يسمى خلف اليهودي النهاوندي فبقيت الخلق تجري على قواعدهم وضرائبهم"[٥٥٠]، فقد كان وضع اليهود في ظل حكم السلطات المتعاقبة على عدن في

---

[٥٤٦]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص١١٨.

[٥٤٧]- الحبشي، عبد الله محمد، **الرحالة اليمنيون رحلاتهم شرقاً وغرباً**، ط١، (صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٩٨٩)، ص١٣-١٤.

[٥٤٨]- جوايتاين، **التاريخ الإسلامي**، ص٢٧٣؛ يمكن الرجوع إلى الفصل الرابع.

[٥٤٩]- أبوحبل، **يهود اليمن**، ص١٩.

[٥٥٠]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٥٨-٥٩.

إستقرار مستمر اقتصادياً واجتماعياً، وكانت لهم علاقات تجارية واسعة مع يهود مصر[٥٥١] والشام وأوروبا[٥٥٢].

وممن ذكرهم جوايتاين من خلال وثائق الجنيزة من يهود عدن منذ عهد الدولة الزريعية أسرة مضمون بن بندار أو بنوار اليهودي وإبنه داود وحفيده مضمون، والذين كان لهم نشاط تجاري واسع بجانب زعامتهم الدينية للطائفة اليهودية اليمنية وذلك في خلال القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي[٥٥٣]. فقد شغل مضمون الأب منصب رئيس قضاة يهود اليمن أو ما عرف بلقب الناجد، وهو منصب يحتوي على الزعامتين الدينية والعلمانية، بجانب كونه وكيل التجار في عدن، وممثل التجار اليهود فيها، وقد وُصف بأنه المؤتمن من جانب سادة البحار والصحراء، نظراً لعقده إتفاقات مع قوى القرصنة والحكام غير الرسميين لجزر المحيط الهندي، وبعض المناطق المجاورة لليمن[٥٥٤]، وذلك لتأمين السفن التجارية على الطرق البحرية بين عدن والهند، وبين عدن ومصر[٥٥٥].

وقد كان أفراد هذه الأسرة يمتلكون سفناً تجاريةً لإستيراد البضائع الشرقية وخاصة التوابل الهندية والبورسلين الصيني، ليقومان ببيعهما في اليمن وتصديرهما خارجياً[٥٥٦]. ويذكر ابن المجاور أن داود بن مضمون كان يمتلك ثلاثة آبار عذبة في عدن تساهم في مد المدينة بمياه الشرب اللازمة[٥٥٧].

أما بالنسبة للتجار اليمنيين المسلمين فقد تمتعوا أيضاً بمكانة رفيعة، ونالوا الحظوة والتشجيع من الدولة، بل وتولى بعضهم مهمات سياسية خاصة، ومن ذلك حين أوكل الملك المظفر الرسولي مهمة الكاتب أو الحاجب الخاص به للتاجر الفرج عبدالرحمن بن

---

[٥٥١]- حتى أن السلطة الدينية ليهود اليمن في عهد الدولة الأيوبية كانت تتبع رئيس الطائفة اليهودية في مصر. انظر: أبوحبل، **يهود اليمن**، ص٢٠.

[٥٥٢]- كان يهود أوروبا ورغم السخط عليهم بسبب قروضهم الربوية، وبسبب كونهم نسيج خاص داخل المجتمعات الأوروبية، إلا أن إحتفاظهم بأرباحهم وإعادة إستثمارها قد سمح لهم بتكوين أرباح هائلة، ومن ثم إدارة شئون تجارية عديدة في المدن الأوروبية، وإستمرار التواصل التجاري مع الشرق. انظر: لوبيز، **ثورة العصور الوسطى**، ص٨٢-٨٣.

[٥٥٣]- جوآتياين، **التاريخ الإسلامي**، ص٢٦٠

[٥٥٤]- سيد، أيمن فؤاد، **الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد**، ط١، (بيروت: الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٢)، ص٣١١.

[٥٥٥]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص١٣١؛ جواتياين، **التاريخ الإسلامي**، ص٢٧١-٢٧٣.

[٥٥٦]- لقد تبوأ يهود اليمن مراتب مهمة ليس فقط في التجارة، بل أيضا في الأدب والفلسفة والطب فإحتلوا مكانة الطبيب الخاص للأسر الحاكمة في اليمن بشكل عام، وهذا عكس أوضاع يهود أوروبا. انظر: أبوحبل، **يهود اليمن**، ص١٩-٢٠.

[٥٥٧]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص١٣١.

محمد بن أسعد سنة ٦٧٢هـ/١٢٧٣م[٥٥٨]. ومنهم من قام بالسفارة في مهمات معينة، مثلما حدث مع التاجر أبوالطيب طاهر الجندي الذي عرف بورعه وأمانته، مما جعل الملك الرسولي المظفر يوكل إليه مهمة خزانة جمرك عدن، بجانب إرساله في مهمات دبلوماسية إلى بعض القوى السياسية المنافسة[٥٥٩]. وسواءً نجحت مهامهم السياسية والدبلوماسية تلك أم لا المهم هو الإستدلال من ذلك على المكانة والنفوذ الذي وصل إليهما التجار في عدن.

وكون التجار مالكي القوة المالية، فذلك أدي إلى إستمرارية تلك المكانة، نتيجة وجود المصالح المتبادلة بين الجانبين ، حيث كان الحكام في أحيان كثيرة يلجأون إلى التجار لإمدادهم بالمعونة المالية في فترات الأزمات، مثلما حدث للداعي سبأ بن محمد الزريعي عندما إستدان من تجار عدن مبلغ ثلاثين ألف دينار لمواجهة صراعاته السياسية[٥٦٠].

وموضوع المصالح المتبادلة لم يكن أمراً داخلياً فقط بل إمتد ليشمل العلاقات السياسية والإقتصادية مع الدول الأخرى، ومن أبرزها الصين التي كانت وارداتها السلعية تشكل حيزاً كبيراً من تجارة اليمن[٥٦١]. وخاصة أن جاليات تجارية يمنية كانت تقيم في كثير من المدن الصينية، ونجحت بتأثير دورها التجاري في أن يكون لها إستقلال ديني وقضائي في تلك المدن، فقد سمح الساسة الصينيون لتلك الجاليات بإقامة مساجدهم، يتولى فيها الخطبة والدعاء للحاكم اليمني وإدارة شئون الجالية قاضي موثوق ومعترف به من قبل السلطات الصينية[٥٦٢].

وأقامت السلطات الصينية نظم لخدمة وحماية التجار الأجانب ومنهم تجار عدن، حيث أنشأت العديد من الفنادق، ووفرت المراكب الصغيرة لنقل التجار إلى المناطق التجارية في الداخل، وأصدرت العديد من التسهيلات والضمانات المالية والتراخيص التجارية[٥٦٣]، من ذلك تسليم التجار أموالهم لصاحب الفندق أو الضمين مقابل سندات ضمان، ويقوم الفندقي بشراء ما يريده التاجر، ثم يتحاسبان بعد ذلك[٥٦٤]. من جانب آخر

---

[٥٥٨]- الأفضل العباسي، العطايا السنية، لوحة٢٧.

[٥٥٩]- كحاكم ظفار. انظر: بامخرمة، ثغر عدن، ج٢، ص١٠٠.

[٥٦٠]- الخزرجي، نور الدين علي بن حسن، العسجد المسبوك فيمن ولي اليمن من الملوك، ط٢، (دمشق: دار الفكر، ١٩٨١) ص٨٢.

[٥٦١]- سيد، العرب وطريق الهند، ص٧٢.

[٥٦٢]- عليان، الحياة السياسية، ص١٣٦-١٣٧؛ زريق، التجارة الإسلامية، ص٥٤٤.

[٥٦٣]- الصيني، العلاقات بين العرب والصين، ص١٣١-١٣٢.

[٥٦٤]- ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، ص٢٥١.

كان يجب على التجار حمل ما يشبه جواز السفر، والترخيص الحكومي بمزاولة مهنة التجارة، وتصريح بمقدار ما يحملون من أموال أثناء تجوالهم في المناطق التجارية في الصين، وذلك تجنباً لوقوع أي عراقيل لنشاطهم التجاري. وهذا يدل على ما كان للتاجر اليمني من مكانة إستمدها من مساهمته في الحركة التجارية ليس في الصين فحسب، بل وفي شرق آسيا بشكل عام[٥٦٥].

ونفس الأمر كان الوضع في الهند حيث شكل التجار اليمنيون تجمعات في كبريات المدن الهامة، ومن تلك المناطق مدينة منجرور على ساحل المليبار[٥٦٦]، ومدينة صومنات الساحلية والتي كانت من مراسي السفن اليمنية " فينطحها كثير من مراكب عدن"[٥٦٧]، وإقليم الغورجار الذي قدم حكامه التسهيلات التجارية اللازمة لتشجيع التجار الأجانب على الإستقرار فيه، وعينوا رؤساء يمثلون الجاليات الأجنبية- ومنها اليمنية – لإدارة شئونها. وهذا التشجيع قد أدى بالفعل إلى إستقرار الكثير من التجار اليمنيين في تلك المدن، والتزاوج من سكانها، والإندماج في مجتمعها[٥٦٨]. ومنهم التاجر اليمني ابن بكاش الذي ينسب إليه فندق بكاش في عدن، وقد رحل هذا التاجر إلى الهند وإستقر بها، ونال حظوة لدى بعض حكامها[٥٦٩].

ولم يتوقف الأمر على الحدود الشرقية، بل تعداه غرباً إلى السواحل الإفريقية التي تمتع فيها التجار اليمنيون بإمتيازات كثيرة لدى حكامها، نظراً للعلاقات الاقتصادية القوية بين الطرفين اليمني والإفريقي، وحركة التجارة النشطة بين الساحلين[٥٧٠]. وقد استوطن التجار اليمنيون في الجانب الإفريقي وكونوا أُسراً من خلال التزاوج بالسكان الأصليين، بل وتمكنوا من أن يصبحوا حكام على عدد من المدن الساحلية الإفريقية، ومنها زنجبار، وزيلع، ودهلك، ومدينة سواكن على الضفة الغربية من البحر الأحمر، حيث كان

---

[٥٦٥]- بروي، القرون الوسطى، ج٣، ص٢٤٣؛ وكان التاجر اليمني من أهم عوامل إنتشار الإسلام في شرق أسيا والصين بما حمله من أخلاق الإسلام، ومهارته في فن التعامل اللبق مع الشعوب التي تاجر معها وإستقر فيها .

[٥٦٦]- الفقي، بلاد الهند، ص٢١١.

[٥٦٧]- أبو الفدا، تقويم البلدان، ص٣٥٧.

[٥٦٨]- مقبول أحمد، العلاقات العربية الهندية، ص١٢٣.

[٥٦٩]- بامخرمة، ثغر عدن، ج٢، ص٢٦.

[٥٧٠]- عثمان، تجارة المحيط الهندي، ص٩٤.

السواكنية أي التجار اليمنيين يقومون بجلب السلع الشرقية إلى أواسط السودان وخاصة إلى مدينة باضع ويبادلونها بالسلع الإفريقية لتصديرها إلى عدن[٥٧١]. ومن أهم السلع الإفريقية التي حرص التجار اليمنيون على شرائها الذهب الإفريقي، حيث توغلوا إلى مراكز إنتاجه في أواسط إفريقيا ليكونوا هم الوسطاء في تجارته[٥٧٢]. كما كانت تجارة الرقيق رائجة عبر عدن، حيث فرضت السلطات فيها ضرائب جمركية على الإتجار بهم، فالوارد إلى الميناء عليه مقدار دينارين، والمصدر إلى الخارج عليه نصف دينار[٥٧٣].

مما سبق يتبين ما اكتسبته طبقة التجار اليمنيين من منزلة ليست اقتصادية فقط، بل سياسية أيضاً داخلياً وخارجياً. وما إنتشار الإسلام في مناطق لم تدخلها قوى سياسية، أو عسكرية إلاّ إحدى مظاهر تلك المكانة التي تبوءها التجار اليمنيين . وهي مكانة لم تُنل بقوة المال فحسب، بل بعلو الأخلاق وأساليب التعامل الراقي الذي صاحب التجار في شتى أسفارهم. ولم يقتصر الوضع على التجار اليمنيين فقط، وإنما شمل تجار الكارم الذين تعاملوا مع تجارة عدن وعايشوا مجتمعه، وأسهموا مساهمة فاعلة ومثمرة فيه.

تجار الكارم في عدن

لقد وجدت طائفة تجار الكارم في عدن، ولعبت أدواراً بالغة الأثر في حقل النشاط التجاري، والعلاقات الاقتصادية الدولية، وحققت لنفسها مكانةً رفيعة داخل مجتمع عدن، لما لها من قوة نفوذ إكتسبتها من نشاطها التجاري شرقا وغربا. وتجار الكارم جعلوا من المحيط الهندي مسرحاً لنشاطهم التجاري، وإتخذوا من عدن مركز إنطلاق لبداية ظهورهم على ساحة التجارة العالمية. وقد إختلفت آراء المؤرخون حول حقيقة الكارم، وأصل تسميتهم، ومجال نشاطهم، ومواقعهم، ونهايتهم.

٥٧١- أبو الفدا، تقويم البلدان، ص٣٧١.

٥٧٢- منصور، العلاقات بين اليمن وإفريقيا، ص١٦٣.

٥٧٣- ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ص٦٠.

وقد تضاربت أراء المؤرخين حول أصل الكارم، وأصل هذه التسمية، فهناك رأي ينسب الكلمة إلى منطقة كانم في وسط أفريقيا ثم حرفت الكلمة لتعني تجار البهار[٥٧٤]، ورأي يؤكد أن الكلمة كاريام هي في الأصل مشتقة من أصل هندي وتعني الأعمال[٥٧٥]، وثالث يقول بأن الكلمة تعني تجار البحر الذين يستقلون سفن خاصة بهم ويتاجرون في سلع معينة وفي مواسم معينة[٥٧٦]. وقد تعني الكلمة حرفة التجارة في البحر، وذلك إذا تم تقطيع الكلمة إلى شطرين كار أو سفينة وتعني الحرفة، ويم وتعني البحر، وتم شطب الياء من اللفظ مع تكراره. وخُصص اللفظ على تجار البحر دون سواهم من العاملين في الأمور البحرية[٥٧٧]، ربما لكونهم أبرز تمثيل للرحلات البحرية إلى الشرق. وقد يكون الإسم مأخوذ من إسم منطقة في وسط إفريقيا تُعرف بالكانم، وهي بلاد نيجيريا حالياً، كما تؤكد بعض الأراء ومنها رأي القلقشندي الذي يقول" أن الكارم لا معنىً له ويقال أن أصله الكانمي مأخوذ عن الكانم أي بلاد في وسط إفريقيا تقع بين بحر الغزال وبحيرة تشاد ثم انتشر هذا الإسم بين من اشتغلوا بتجارة البهار وأن طائفة منهم كانوا مقيمين في مصر شأنهم المتجر في البهار والفلفل والقرنفل ونحوهما مما يجلب من الهند واليمن فعرف ذلك بهم"[٥٧٨].

وهناك إشارات إلى أن المقصود بالكارم هو نوع من السفن ربما له خط سير تجاري معين، أو تخصص في أنواع معينة من السلع، ففي رسالة صادرة من عدن من تاجر يدعى محروس بن يعقوب العدني إلى أحد أصهاره في القاهرة، وكان محروس يعمل مع مضمون بن حسن سالف الذكر، ربما كان وكيلاً له في بعض السفريات التجارية، ومفاد الرسالة أن محروس يوصي مضمون وكيل تجار عدن بإرسال هدايا وبضائع من الأحجار الكريمة تخصه إلى القاهرة " لينفذها في الكارم مع من يرى"[٥٧٩].

---

[٥٧٤]– القلقشندي، أبي العباس أحمد بن علي، ضوء الصبح المسفر وجني الدوح المثمر، تحقيق محمود سلامة، (القاهرة: د.م، ١٩٠٦)، ص٢٥٣.

[٥٧٥]– الأشقر، تجار التوابل، ص٢٥.

[٥٧٦]– المقريزي، السلوك، ج١، ق٣، ص٨٨٩؛ البيلي، بداية الكارم، ص٩٦.

[٥٧٧]– الأشقر، تجار التوابل، ص٢٧–٢٨.

[٥٧٨]– القلقشندي، ضوء الصبح، ص٢٥٣.

[٥٧٩] -Goitein, New Lights, p١٧٦.

ومن بين الرسائل التي قد توضح ماهية الكارم رسالة كُتبت في الثلاثينيات أو الأربعينيات من القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي، وهي مرسلة من التاجر العدني يوسف بن إبراهيم إلى أبي عمران بن نفيع، يعبر فيه المرسل عن أسفه لما تعرض له المرسل إليه من مصاعب في البحر الأحمر ويقول" فأرجو أن مولانا وجميع الكارم يكونوا أدركوا عيذاب إن شاء الله"[٥٨٠]. كما وجدت خطاب من مرسل من الهند إلى القاهرة يذكر فيه التاجر لزوجته أنه أرسل لها توابل وفواكهه شرقية" مافي الكارم مثلها"[٥٨١]، وربما يكون المقصود بالكارم هنا هو قافلة سفن تجارية لها خصائص مميزة بها، قد يكون في خطوط سيرها، أو في نوعية سلع قيمة ورفيعة المستوى، أو قد تكون خاصية وقوفها ومرورها في محطات معينة، والأرجح هنا من خلال إستقراء بعض تلك الرسائل هو وقوف السفن في عدن، المحطة الرئيسة لمرور السفن الآتية من الهند، والتي كانت في الوقت نفسه مركزاً محورياً لتجار الكارم.

ويستنتج جوايتاين من عدة رسائل آخرى في وثائق الجنيزة أن الكارم مجموعة من التجار تكونت من وحي إلهام الطراز الهندي، نظراً للإتصال المباشر والوثيق وبين التجار الشرق كما يصفهم وبين وكلاء التجار الهنود، وهؤلاء الوكلاء كانت تجمعهم التجمعات الطائفية والعصبية، وهذا في إعتقاد جوايتاين السبب في تكتل جماعة تجارية ما في هيكلية طائفية أو نقابية عرفت بإسم الكارم[٥٨٢]، خاصة وأنه يُسند معنى إسم الكارم إلى أصل هندي تاميلي وليس عربي لعدم وجود ال التعريف فيها عند ورودها في وثائق الجنيزة[٥٨٣]، وهو لم يوضح بالتحديد لماذا أطلق على تجار الكارم ذلك التعريف دون غيرهم من التجار المتعاملين بشكل مباشر أيضاً مع تجارة الهند.

ولكن يمكن تصنيف الكارم كما قال المقريزي أنهم" فئة من التجار الذين كانت بيدهم تجارة البهار الوارد إلى مصر دون غيرها من الدول من الهند والشرق الأقصى عن

---

[٥٨٠]- جوايتاين، التاريخ الإسلامي، ص٢٨٥.

[٥٨١]- المرجع نفسه، ص٢٨٦.

[٥٨٢]- المرجع نفسه، ص٢٨٢.

[٥٨٣]- المرجع نفسه، ص٢٨٥.

طريق ثغور اليمن دون غيرها من ثغور الدول الأخرى"[٥٨٤]. أي بأنهم طائفة من كبار التجار المسلمين، تأسست في مصر وعدن منذ العصر الفاطمي، وازدادت أهميتهم في تجارة المحيط الهندي والبحر الأحمر في عهد الأيوبيين و المماليك[٥٨٥]. إشتركوا فيما يشبه التنظيم النقابي، فشكلوا طائفة خاصة بهم تراعي مصالحهم، وتحافظ على أمنهم، تحت مظلة الدولة الداعمة لهم في تسخير سفن الحراسة التابعة لها لحمايتهم من أعمال القرصنة البحرية. وقد مثلت عدن مركز نشاطهم، حتى بدأوا بالتوسع إلى مصر منذ سنة ٥٧٧هـ/١١٨١م، وقاموا من خلال عدن بإحتكار تجارة الشرق في التوابل بشكل خاص بالإضافة إلى السلع الأخرى[٥٨٦].

و يلاحظ هنا أن تجار الكارم كانوا مسلمين، أو اعتنقوا الإسلام، وعملوا في التجارة وفق الأصول الشرعية، ووفق قوانينهم المعتمدة عليها[٥٨٧]، وكما يؤكد الدكتور ربيع أن إشتراك التجار اليهود والمسيحيين في تجارتهم لم يصبغ على أولئك صفة الكارمية، كما أن التجارة عند الكارم كانت متوارثة ولذلك كونوا أسر كبيرة مشهورة بثرائها[٥٨٨]، وربما يكون لتحزبهم في جماعات نقابية واحدة هو رغبتهم في المحافظة على ثقافتهم الإسلامية مقابل التجمعات اليهودية الموجودة على الساحة التجارية في عدن.

إذاً شهد العصر الفاطمي البدايات الفعلية لتجارة الكارم، فمنذ سنة ٤٥٦هـ/١٠٦٣م وردت كلمة الكارم في المصادر العربية بشكل واضح[٥٨٩]، ومن ذلك ما ذكره الذهبي والمقريزي من تعسف الشجاعي والي مصر ضد تجار الكارم ومصادرته

---

[٥٨٤]- المقريزي، السلوك، ج١، ص٨٩٩.

[٥٨٥]- الأشقر، تجار التوابل، ص٢٦.

[٥٨٦]- السعدي، العلاقات بين اليمن وبلاد الحجاز، ص١١٧-١١٨؛ سيد، الخلافة الفاطمية، ص٣١٠-٣١١؛ الأشقر، تجار التوابل، ص٤٠.

[٥٨٧]- لبيب، التجارة الكارمية، ص١٣.

[٥٨٨]- ربيع، البحر الأحمر، ص١١٥-١١٦.

[٥٨٩]- والجدير بالذكر أن نشاط الكارم إستمر طيلة العصر الفاطمي، والعصر الأيوبي، وشطراً من عصر المماليك. انظر: المرجع نفسه، ص١١٥.

لإموالهم[٥٩٠]، بالإضافة إلى خطابات الجنيزة التي جاء فيها ذكر لكلمة الكارم ضمن رسائل متبادلة تعدت الألاف بين التجار آنذاك[٥٩١].

وقد وجدت في مصر منذ نهاية الدولة الأيوبية وبداية دولة المماليك وظيفة مهمتها خدمة مصالح الكارمية، وهي وظيفة ناظر البهار والكارمي، وكانت تضاف في بعض الأحيان إلى منصب الوزراة أو تكون وظيفة مستقلة بذاتها[٥٩٢]، ويُختار لها من ذوي المكانة والثراء في المجتمع، وتكون مهمته إدارة واردات المتاجر الكارمية، وتنظيم جباية الرسوم عنها، والإشراف على شئون تجار الكارم وتسهيل معاملاتهم[٥٩٣]. ومن خلال إستنتاج ترابط وضع تجار الكارم في القاهرة مع تجار الكارم في عدن، وتبعية اليمن سياسياً واقتصادياً للنفوذ المصري في تلك الفترة، كل ذلك يعطي إستدلال بوجود نظام إداري مشابه لوظيفة ناظر البهار الكارمي، وإن لم تذكره مصادر تاريخ عدن المتاحة صراحةً أو بهذا الإسم، خاصة والمعروف مما سبق أن عدن مثلت المركز الأساس والأول للتجارة الكارمية. وقد يكون ما أورده بامخرمة في تراجمه- وإن كانت في فترة متأخرة قليلاً عن الفترة الزمنية للبحث- عن التجار الكارمي أبو الحسن علي بن أبي بكر بن سعادة الفارقي وتوليه وظيفة رئاسة مشد أو ناظر الدواوين في عهد السلطان المجاهد علي الرسولي(٧٢١-٧٦٤هـ/١٣٢١-١٣٦٣م)[٥٩٤]، وربما كانت وظيفة ناظر البهار الكارمي وإدارة شئون التجارة الكارمية في عدن ضمن مهام رئيس مشد الدواوين، وخاصة أن من تولاها هو تاجر كارمي في المقام الأول.

بالإضافة إلى ما سبق كانت مساهمات تجار الكارم كبيرة في المجالات الاجتماعية، فقد قاموا ببناء المدارس والمستشفيات والمساجد، وأسهموا في عملية النهضة العلمية بشكل فعال، بل وكانت مساهماتهم الحربية كبيرة أيضاً بمد الجيش والدولة بالمال والعداد اللازمين

---

[٥٩٠]- الذهبي،، **دول الإسلام**، ، ج٢، ص١٨٨؛ أيضاً: المقريزي، **كتاب السلوك**،ج١، ق٣، ص٧٣٩.

[٥٩١]- الجنيزة كلمة مشتقة من الفعل كنز وهي تعني المخبأ أو الحجرة المغلقة الملحقة بالمعبد اليهودي، التي تدفن فيها جميع الكتابات المقدسة المستغنى عنها. و قد وجدت في معابد يهودية في مصر القديمة، وهي عبارة عن خطابات متبادلة بين التجار وذويهم، ويرجع تاريخها إلى الفترة ما بين القرنين ٤-٥هـ/١٠-١٣م، وكتبت معظمها باللغة العربية لغة التعليم وبالحروف العبرية، وهي تعكس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك الفترة، وتصحح بعض الأخطاء التاريخية المتداولة، وقد نشر الكثير من هذه الوثائق المؤرخ الألماني جواتيابن في كتاباته. انظر: الأشقر، **تجار التوابل**، ص٢١.

[٥٩٢]- القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص٣٢.

[٥٩٣]- ابن شاهين، **زبدة كشف الممالك**، ص١٠٩.

[٥٩٤]- بامخرمة، **ثغر عدن**، ج٢، ص١٣٧.

في حروبها ضد أعدائها، وعلى وجه الخصوص في حروب الدولة الأيوبية ضد حملات الصليبيين على البحر الأحمر[٥٩٥].

وكان تجار الكارم في كثير من الأحيان يقدمون خدمات للدولة، مثل تقديم خدمات التسليف المالي لها عند إحتياجها لذلك، أو القيام بوساطات دبلوماسية لتخفيف التوتر في العلاقات بين الدولة وجيرانها من الدول الأخرى، كالوساطة التي قاموا بها بين السلطان الرسولي المؤيد، والسلطان المملوكي في مصر الناصر محمد علي عندما حدث توتر في العلاقات بينهما وذلك سنة ٧٠٧هـ/١٣٠٧م[٥٩٦].

ولقد وفرت تجارة الكارم عائدات ضريبية ضخمة للدولة بوصفها سلعاً يشتد الطلب عليها من كافة أوساط المجتمع، وبهذا أثرى حكام الدولة وبشكل كبير وبخاصة أيام الدولة الرسولية، والتي أصبح تجار الكارم في عهدها أكبر موزع لمتاجر الشرق، وهذا مكنهم من الوصول إلى مكانة مالية كبيرة، نتيجة تضخم رؤوس أموالهم، وهذا ما حدى بالدولة إلى طلب ودهم، لدرجة أن الملك المؤيد الرسولي إستقبل تجار كارم قدموا إلى عدن سنة ٦٨٧هـ/١٢٨٨م، وأكرم وفادتهم، ومنحهم الخلع التشريفية وأمر بإبطال بعض المكوس عنهم[٥٩٧].

ولكن ذلك الوضع كان يتغير من وقت لآخر، فقد غالى بعض الحكام في فرض الضرائب على تجار الكارم، مما دفعهم إلى طلب المساعدة من القوى السياسية الأخرى، وهذا ما حدث بالفعل سنة ٦٨٢هـ/١٢٨٣م عندما أعلن حاكم جزيرة سيلان بطلب من التجار الكارم عدم رغبته في التعامل مع السلطات اليمنية بسبب كثرة المكوس على السلع الكارمية في ميناء عدن، وأمر بشحن السفن بالسلع الكارمية والتوجه بها إلى جدة ثم مصر بدلاً من عدن[٥٩٨].

وهناك مصادر عديدة صورت المتاعب التي كان يلاقيها التاجر في فترات التعسف الضريبي في عدن. ففي سنة ٥٧٧هـ/١١٨١م طلبت السلطات الأيوبية في عدن من تجار

---

[٥٩٥]- لبيب، التجارة الكارمية، ص٢٠.

[٥٩٦]- المرجع نفسه، ص ٢١.

[٥٩٧]- بامخرمة، ثغر عدن، ج٢، ص٧٦.

[٥٩٨]- القلقشندي، صبح الأعشى، ج٨، ص٧٧-٧٨.

الكارم زكاة أربع سنوات وهذا مبلغ كبير على التجار[٥٩٩]. كذلك ما أورده ابن المجاور في سنة ٦٢٤هـ/١٢٢٧م من أن الملك الرسولي نور الدين عمر بن علي قد أخذ ضريبة البهار مضاعفة من تجار الكارم[٦٠٠]. وهذا ربما يبين مدى ثراء تجارة الكارم، وتأثيرهم في اقتصاد الدولة.

إن دور تجار الكارم لم يكن محلياً فحسب، بل أصبح دوراً عالمياً، فدورهم ومكانتهم قد ساهم في إنشاء أنظمة إقتصادية جديدة، وتأسيس إقتصاد رأسمالي يواكب التطورات الدولية المتصاعدة في ذلك الوقت. ساعدهم في ذلك مهاراتهم ومرونتهم التي إكتسبوها من تعاملاتهم التجارية مع شعوب مختلفة، وحرصهم على معرفة العلوم الضرورية لتنمية تجارتهم، فتعلموا لغات متعددة ، وألموا بعلوم الفلك والحساب والملاحة، وفنون المعاملة مع الغير[٦٠١].

إن بروز التجارة الكارمية قد جاءت مع إضمحلال تجارة اليهود الذين أعطوا دورهم لتجار الكارم، ولكن دون أن يغيبوا عن الساحة، فأصبح دورهم مسانداً للتجارة الكارمية. وهذا واضح في نص رسالة أُرسلت من القاهرة إلى عدن سنة ٥٣٥هـ/١١٤٠م من التاجر أبو ذكرى كوهين أحد التجار اليهود يطّمئن فيه أصدقاءه أن " جميع من خرج من أصحابنا في الكارم بأتم سلام"[٦٠٢]. وقد ضمت طائفة الكارم تجار يهود قَبلوا الإنضمام إليها بعد إعتناقهم الإسلام، فهناك اسماء أسر كارمية عديدة سواء في مصر أو في عدن كان أجدادها من اليهود[٦٠٣]، وهذا يدل على مدى توسع التجارة الكارمية.

وأولئك التجار اليهود وخاصة اليهود الرذانية كانوا مختصين في تجارة العبور البعيدة المدى، ساعدهم في ذلك تمركزهم على حواف طرق التجارة العالمية ومنها عدن، حيث

---

[٥٩٩]- المقريزي، السلوك، ج١، ق١، ص٧٢-٧٣.

[٦٠٠]- ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ص٦٨.

[٦٠١]- الأشقر، تجار التوابل، ص١٧٥-١٧٦.

[٦٠٢]- جواتاين، التاريخ الإسلامي، ص٢٨٥-٢٨٦.

[٦٠٣]- الأشقر، تجار التوابل، ص١٥٧.

كونوا فيها جالية كونت شبكة تعاملات فعالة مع غيرها من الطوائف التجارية في عدن، حيث عرفوا فيها بإسم تجار البحر[٦٠٤].

ومن الملاحظ أن تجار البحر اليهود كانوا يتكلمون لغات متعددة منها العربية، والفارسية، والرومية، واللغات الأوروبية المختلفة، وهذا يدل على إختلاف إنتماءاتهم العرقية[٦٠٥]، سواءً من الشرق أو من الغرب، وقد استوطن العديد من اليهود عدن لمزاولة أعمالهم التجارية عبرها، وهناك عدد من اليهود الذين أتوا من مناطق مختلفة مثل المغرب ولذلك كانت تجارتهم تشمل مناطق جغرافية كثيرة في أوروبا وآسيا والعالم الإسلامي. وقد مثّل أولئك التجار الوسيط التجاري في سلع كثيرة منها المعادن النفيسة، والتحف، والديباج، والفراء، المسك، والخزف وغيرها من السلع التي كانوا ينقلونها في سفنهم الخاصة[٦٠٦]، والتي كانت عدن من المحطات الهامة لتجارتها.

ومع أفول عدن في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي وعلى وجه التحديد منذ سنة ٨٢٨هـ/١٤٢٥م بدأ الوهن يصيب التجارة الكارمية، نظراً لإنكماش زاوية أساسية في تلك التجارة بما مثّلته عدن لها، ويزيد على ذلك تزايد إحتكار السلاطين في اليمن وفي مصر لها، وتزايد الضرائب المفروضة عليها. حتى إذا قدم البرتغاليون تكون التجارة الكارمية قد أعلنت نهايتها على أيديهم[٦٠٧].

لقد أعطى تجار الكارم منذ العصر الفاطمي مفهوماً جديداً للتجارة، تمثل ذلك في أسلوب التكتل أو التجّمع النقابي الذي إنضووا تحته، وإن لم تكن أبعاد مفهوم التجمعات النقابية واضحة في تلك الفترة وضوحها الآن. وكانت التجارة الكارمية أحد المصادر الرئيسية لاقتصاد اليمن وثرائه، حيث إحتل أصحابها مكانة رفيعة في الدولة وفي المجتمع بشكل عام، ولكن يبدو أن طمع الحكام سواء في عدن أو في القاهرة قد أدى بهم إلى إحتكار بعض مقومات التجارة الكارمية، دون أن يستطيع تجار الكارم إيقاف ذلك، وهذا ما أثّر سلباً على تلك التجارة، خاصة وعلى ما يبدو أن تجار الكارم لم يستفيدوا من

---

[٦٠٤]- متز، الحضارة الإسلامية، ج٢، ص٣٧٢؛ أبوزيد، التنظيمات الاقتصادية، ص٩٣.

[٦٠٥]- ابن خرداذبة، المسالك، ص١٥٣.

[٦٠٦]- المصدر نفسه، ص١٥٤؛ القوصي، تجارة مصر، ص٢٩.

[٦٠٧]- لبيب، التجارة الكارمية، ص٤٣؛ الأشقر، تجار التوابل، ص٤٦٣.

مكانتهم السياسية والاجتماعية بما يكفي لمنع تدهورها. ولا يمكن نسيان هنا أن تجار الكارم شكلوا أحد أقطاب مجتمع عدن الذي حمل معنى التعدد والإنفتاح على الآخر.

العادات والتقاليد لطوائف التجار في عدن وأساليب حياتهم في المأكل والملبس

تعددت مظاهر التقاليد المرعية في الحياة الاجتماعية لطوائف التجار في عدن، وذلك التعدد والتنوع جاء بما يتوافق وطبيعة المجتمع العدني المكون من تركيبة متعددة الجنسيات والأديان، وهو خاصية تتفرد بها عدن كونها محطة تجارية تستقبل عناصر سكانية شتى. ويلاحظ هنا بأن المصادر في هذه الناحية لم تكن وافية المعلومات بما يكفي، ولكن يمكن من النذر اليسير حول هذا الموضوع تكوين صورة مبسطة عن حياة التجار في عدن في ذلك الوقت. ويلاحظ هنا أن كثير من المعلومات الواردة في المصادر والمراجع لم تخص عدن بالذكر، بل كانت معلومات عن اليمن بشكل عام، وهو ما قد ينطبق على عدن إلى حد كبير، بإعتبار تشابه الكثير من العادات والتقاليد في مناطق عدة في اليمن إلاّ في إختلافات بسيطة وغير جوهرية.

ولكون عدن مركز جذب تجاري هام في تلك الفترة، ولإتساع وتطور النشاط التجاري فيها، فقد ضمت العديد من الأجناس البشرية. وكما يذكر ابن المجاور أن" غالب سكان البلد- يقصد عدن- عرب مجمعة من الأسكندرية ومصر والريف والعجم والفرس وحضارم ومقادشة وجبالية وأهل ذُبحان وزيالع ورباب وحبوش وقد إلتأم إليها من كل بقعة ومن كل أرض وتمولوا فصاروا أصحاب خير ونعم"[٦٠٨]، فعدن مجتمع مكون من نسيج متداخل من عدة خيوط عرقية متعددة من السكان، ومن هنا حمل ذلك الخليط مفاهيم التعدد في تقاليده ومراسيمه.

ففي عادات الزواج مثلاً كان أهل عدن أكثر إنفتاحاً في تقبل الزواج من العناصر الأجنبية عنها في المدن اليمنية الأخرى، ويتبين هذا من خلال قراءات جوايتاين لوثائق الجنيزة، ففيها ذكر لزيجات تمت بين يمنيات وتجار غير يمنيين، مثل زواج مسافر من أسبانيا

[٦٠٨]- ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ص٥٤.

بفتاة يمنية، وكذلك زواج تاجر يهودي من الفسطاط من سيدة عدنية[٦٠٩]. فإذا عرفنا أن التجار عادةً لم يكونوا يحملون أزواجهم معهم في أسفارهم الطويلة، فالأرجح هنا أن الإقامة المستمرة والمتعددة للتجار من جنسيات آخرى في عدن قد جعلهم يتجهون للزواج من اليمنيات. ومن هنا كان كثير من سكان عدن- وخاصة في طوائف التجار- خليط من تزاوج جنسيات متباينة إندمجت في المجتمع وأصبحت من نسيجه العام، وقد أثر ذلك كما شاهد ابن الفقيه في تحسين" أخلاقهم وأجسامهم ووجوههم"[٦١٠].

وكانت الإختلافات في مراسيم الزواج عند طبقة التجار في عدن عادةً ما تتبع المستوى الاجتماعي والمالي لأسرتي العروسين، فبعد إجراءات الخطبة وقبول الأهل لها، يتم تحديد الجهاز والكسوة ومقدار المهر، والذي يتحدد على حسب المكانة الاجتماعية التي ينتمي إليها العريس، وغالباً ما كانت المهور مرتفعة في أوساط الطبقات العليا من التجار، وكلما كانت الأسرة أقل في السلم الطبقي كلما إنخفضت المهور[٦١١]. وقد كانت بعض الأسر تقوم بتأجيل المهر ليصبح مؤخراً، وذلك كعادة إجتماعية تعبيراً من قبل أهل العروسة عن الرغبة في إستمرارية الحياة الزوجية[٦١٢].

ومن ناحية الأعراف الاجتماعية يلاحظ أن بعض الأسر قد سمحت لفتياتها بالعمل، فكان عدد من نساء عدن يقمن ببعض الأعمال التجارية في السوق، وبعمل بعض الأعمال اليدوية مثل صنع القفاع أو السِلال الخاصة بحمل القطن[٦١٣]، ولذلك كان يُسمح للعريس بمشاهدة العروسة، فإذا أُعجب بمهارتها العملية وجمالها تقدم لخطبتها، بينما كانت بعض الطبقات الإجتماعية أكثر تشدداً فلا تسمح لفتياتها بالظهور والتزين قبل الزواج. كما أن تجهيز العرس وما يقدم في الكسوة، ومقدار الحلي، وطبيعة الولائم الخاصة بالعرس، كل ذلك يتوقف على حسب مكانة الأسر الإجتماعية ومقدار ثرائها[٦١٤].

---

[٦٠٩]- وهناك العديد من التجار الغير يمنيين الذين سكنوا عدن وأقاموا فيها فترات طويلة فلابد أنهم قد تزوجوا من أهل عدن الأصليين. انظر: حوايتاين، التاريخ الإسلامي، ص٢٥٨.

[٦١٠]- ابن الفقيه، كتاب البلدان، ص١٥٢.

[٦١١]- السروري، الحياة السياسية، ص٦٧٦.

[٦١٢]- ابن المجاور، صفة بلاد اليمن، ص٨٥.

[٦١٣]- المصدر نفسه، ص٥٥.

[٦١٤]- السروري، الحياة السياسية، ص٦٧٦

ومن العادات الإجتماعية في الزواج والولادة والتي توحي بالتكافل الإجتماعي، ومازالت متبعة إلى اليوم تلك التي يُطلق عليها مصطلح الطرح، أي مساهمة المدعوين والمدعوات للعريسين بمبالغ مالية قد تكون في بعض الأحيان كبيرة، مثلما حدث في إحدى المناسبات أن وصلت قيمة الطرح إلى ألف دينار، وذلك عند زواج الشاعر العندي من إبنة الشريف أبي الحسن علي العمري سنة ٥٠٥هـ/١١١١م[٦١٥].

أما مراسيم العرس في عموم اليمن بشكل عام فكانت العادة أن يتزين العريس بتخضيب رجليه ويديه بالحناء، ويقام له إحتفال في الحمام الشعبي من قبل المقربين منه، يتم فيه ترديد أهازيج خاصة بهذه المناسبة، ونفس الأمر يتم مع العروسة التي كانت تُزين بنقوش الحناء والحلي[٦١٦].

وقد شملت الإحتفالات في عدن وفي اليمن بشكل عام أيضاً مواسم الأعياد وخاصة المناسبات الدينية، ومن أهمها الإحتفال بقدوم رمضان، وعيدي الفطر والأضحى. فكانت عدن تحتفل قبل يومين من قدوم شهر رمضان، حيث تُزين أسطح المنازل، وتُدق الطبول، ثم يبدأ بعد ذلك مجموعة من المسحراتية، والذين عادةً ما يتلقون أجورهم في العيد من عطايا الناس، وذلك مقابل قيامهم بالدوران حول أحياء عدن وقراءة قصائد مدح الرسول والموشحات الدينية لإيقاظ النائمين[٦١٧]. كما يقوم التجار الموسرين بعمل الولائم الرمضانية، وولائم عيدي الفطر والأضحى، وتقديم الأضاحي كعمل خيري للناس كافة بإختلاف طبقاتهم الإجتماعية[٦١٨].

ويذكر الرازي أن أغنياء التجار في صنعاء كان يأمر العبيد بكنس الساحة الأمامية لمنزله، ثم رشها بالماء وفرشها بالبسط الغالية الثمن لتُزين بالورود والنباتات، ويُرش عليها ماء الكافور والكاذي، ثم توضع مباخر العود والطيب وأنواع الحلويات[٦١٩]. والأرجح أن تكون عادة تجار عدن أيضاً، على إعتبار وجود قواسم مشتركة لطبقة التجار بغض النظر

---

[٦١٥]- الجندي، أبو عبد الله بهاء الدين محمد بن يوسف، **السلوك في طبقات العلماء والملوك**، تحقيق محمد الأكوع، ط١، (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣) ج١، ص٤٣٠-٤٣١.

[٦١٦]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٨٦

[٦١٧]- المقدسي، **أحسن التقاسيم**، ص١٠٠.

[٦١٨]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٢٤١.

[٦١٩]- الرازي، أحمد بن عبدالله بن محمد الصنعاني، **تاريخ مدينة صنعاء**، تحقيق حسين العمري، ط٢، (دمشق: دار الفكر المعاصر، ١٩٨١)، ص٩١-٩٢.

عن المنطقة المنتمون إليها، كما أن المعروف إلى اليوم أن أهل عدن يهتمون بعادة تبخير بيوتهم في الأعياد ورشها بماء الكافور والكاذي، فلابد أنها عادة قديمة.

وهناك عادة إرتبطت بقدوم المراكب التجارية إلى ميناء عدن وهي تقديم ذبائح من البقر تُذبح عند جبل صيرة المطل على عدن مع بزوغ الفجر، ويتم ذلك عند تأخر المراكب عن القدوم في مواسمها المعتادة، ولكن هذه العادة أبطلتها الدولة الزريعية لما فيها من مخالفة للتعاليم الإسلامية[٦٢٠].

المأكل والملبس

تختلف المأكولات من منطقة لأُخرى بحسب طبيعتها الجغرافية والمناخية، ومكانتها الإقتصادية، فعدن بإعتبارها مركزاً تجارياً هاماً فهذا قد أثّر علىٰ مستوى المعيشة فيها والتي كانت مرتفعة التكلفة، وهذا ما استرعى إنتباه القلقشندي عندما زار عدن، فهو يصف رفاهية العيش وتنوع المآكل التي كان يتمتع بها سكان عدن وخاصة تجارها حيث كان"يطبخ في بيت الرجل منهم عدة ألوان ويعمل فيها السكر والقلوب وتُطّيب أوانيها بالعطر والبخور"[٦٢١].

ونتيجةً للتنوع السكاني في مدينة عدن وتعدد الجاليات الأجنبية فيها، فقدكان طعام سكانها متنوعاً ضم الكثير من أنواع الأطعمة المستوردة والمتبلة بالبهارات الشرقية، وأنواع الحلويات الهندية والمحلية، وكذلك أنواع الحبوب المجلوبة من المناطق اليمنية، أو المستوردة من مصر، كما إعتمد كذلك على الأسماك لكونها مدينة ساحلية[٦٢٢].

ونظراً لكثرة ولطول مراحل السفر للأغراض التجارية فقد كان التجار يقومون بصنع أطعمة تتحمل العوامل البيئية لفترة طويلة، مثل الخبز اليابس، والخبز المخلوط بالسمن اليمني، وكذلك كانوا يقومون بتجفيف الأسماك وتمليحها لحفظها من التلف في أسفارهم[٦٢٣].

---

[٦٢٠]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص١١٤.

[٦٢١]- القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٥، ص٧-١١-١٢.

[٦٢٢]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٥٥.

[٦٢٣]- السروري، **الحياة السياسية**، ص٦٩٣.

وكما اختلفت أنواع المأكولات من منطقة يمنية لأُخرى، كذلك تنوعت الملابس بحسب العوامل الطبيعية المصاحبة لتلك المناطق، كما تنوعت الملابس أيضا تبعاً للحالة الإجتماعية والسياسية والمالية للفرد، ونوعية العمل. فكانت نوعية الملابس للطبقات الرفيعة من التجار وبخاصة من يتولون مهام سياسية في الدولة تختلف عن ملابس الطبقات الأدنى منهم، فقد تميزت ملابس أولئك بالفخامة في تفصيلها فكانت تُزود بأكمام طويلة كدليل على الوجاهة، كما تميزت بقماشها الحريري أو المخملي المستورد من الصين والهند[٦٢٤]. ولكن بصفة عامة كان أهل عدن يلبسون الملابس الكتانية والقطنية، والعمائم الملس، والسراويل[٦٢٥].

أما النساء فقد لبسّن الفتوحي وهو رداء طويل وواسع يُشد وسطه بحزام أو مئزر، ولبسّن كذلك العباءات والقناع[٦٢٦]، كما كن يتزين بالخلاخلَ والأساور والعقود والحجل المصنوعَة من الذهب أو الأحجار الكريمة أواللؤلؤ. وقد إشتهرت المناطق الساحلية بظفائر شعرهن الطويلة والمربوطة وسط رؤوسهن، والتي كن يغسلنها بالسدر، ويدهنها بالطيب[٦٢٧]. ولازالت عادة بعض تلك المناطق إلى الآن.

قد تكون الحياة الإجتماعية في عدن قد تشابهت في بعض نواحيها مع مدن أخرى سواءً في اليمن أو خارجها، ولكن الزخم الذي أكسبه التجار للمدينة من حيث تنوع أصولهم وثقافاتهم، ومن ثم إندماجهم ببعض، كل ذلك قد منح عدن التفرد الذي ميزها في عادات سكانها وتقاليدهم، وفي ملبسهم، وحتى في نوعية مآكلهم. فغدت تلك السمات خليط متجانس من ثقافات متعددة كونت التركيبة الإجتماعية في عدن.

---

[٦٢٤]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٨٦.

[٦٢٥]- **المصدّر نفسه**، ص١٣٦-١٣٩.

[٦٢٦]- السروري، **الحياة السياسية**، ص٦٩٣

[٦٢٧]- ابن المجاور، **صفة بلاد اليمن**، ص٥٦-١٣٦-٢٥٣.

الخاتمة

بعد الدراسة في موضوع هذا البحث توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

يلعب الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في مسرح الأحداث التاريخية، فمن خلاله ظهرت عدن كمنطقة إستقطاب للتجارة العالمية، بالإضافة إلى ما كانت تمثله عدن من أهمية اقتصادية ومركز تجاري رئيس، مما جعلها في بؤرة إهتمام القوى السياسية المحلية أو الخارجية، في محاولة من تلك القوى للسيطرة على عدن وإخضاعها لنفوذها.

وقد كان للناحية التجارية والاقتصادية الدور الأكثر تأثيراً في الأحداث السياسية في مدينة عدن، وعكس ظله على العلاقات السياسية. فقد ظهرت علاقات دبلوماسية بين اليمن والقوى الخارجية في مظلة التبادل التجاري والاقتصادي. ونتيجةً لأهمية الحركة التجارية في عدن فقد ساهمت السلطات اليمنية في إيجاد آليات إدارية متعددة ومنظمة لتسهيل عمليات التبادل التجاري في عدن. كما ساهمت تلك السلطات أيضاً في بناء منشآت تجارية إختصت بها مدينة عدن عن باقي المدن اليمنية الأُخرى، وكان لتلك الإجراءات السياسية دورها الإعلامي في جذب التجارة العالمية إلى عدن.

كانت عدن مركز تجميع لمعظم السلع سواءً مواد خام أو بضائع إستهلاكية آتية من الشرق أو من الغرب ونقلها بعد ذلك بين الجانبين، من جانب آخر ساهمت عدن في رواج العديد من السلع اليمنية وتسويقها عالمياً. كما تفردت مدينة عدن بتكوينها الاجتماعي والسكاني الخاص، وذلك نظراً لكونها ملتقى تجاري عالمي مما جعلها منطقة جذب سكاني، وهذا بدوره أدى إلى تمازج وانصهار العديد من التكوينات العرقية المختلفة داخل إطار مجتمع عدن، ومن ثم بروز أنماط وسلوكيات إجتماعية جديدة.

ولقد كان لعدن تجربة غنية جداً في التعاملات النقدية والمصرفية، وفي تنظيم الأعمال التجارية كالمنظمات والهيئات التي وما حمله ذلك من رصيد كمي وكيفي أثرى الحركة التجارية في ذلك الوقت، ويمكنه الآن أن يدعم التوجهات الحديثة لأسلمة النظم التجارية والمصرفية من خلال الاستفادة من تلك التجربة.

تعتبر وثائق الجنيزة والتي وجدت في معابد يهودية في القاهرة من المصادر التاريخية المهمة. فقد تناولت باستفاضة النواحي الاقتصادية والاجتماعية لطوائف التجار في المنطقة التجارية الممتدة من الصين والهند عبر عدن إلى مصر. وبما أن عدن قد ضمت في نسيج سكانها تجاراً يهوداً من اليمنيين كانت لهم معابدهم، فترى الباحثة أنه لابد أن يكون لديهم وثائقهم الخاصة المشابهة لوثائق الجنيزة والتي ستفيد دراسة تاريخ عدن بصورة كبيرة.

المصادر والمراجع

المصادر:

١. ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الشيباني الجزري. ت٦٣٠هـ/١٢٣٢م. (١٩٨٧). **الكامل في التاريخ**، ط١. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢. ________. (مخطوطة برقم ١٣٤٤). **تحفة العجائب وطرفة الغرائب**. القاهرة: مخطوطة بدار الكتب.

٣. ابن بطوطة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الطنجي. ت٧٧٩هـ/١٣٧٧م. (١٩٣٤). **تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار مهذب رحلة ابن بطوطة**. تحقيق احمد العوامري ومحمد احمد جاد المولى. القاهرة: مطبعة الأميرية.

٤. ابن البيطار، عبدالله بن أحمد الأندلسي. ت ٦٤٦هـ/١٢٤٨م. (١٨٧٤). **الجامع لمفردات الأدوية والأغذية**. القاهرة: مطبعة بولاق.

٥. ابن جبير، محمد بن أحمد بن جبير الأندلسي. ت٦١٤هـ/١٢١٧م. (١٩٦٤). **رحلة ابن جبير-تذكرة بالأخبار عن إتفاقات الأسفار**. تحقيق حسين نصار. القاهرة: مكتبة مصر.

٦. ابن حوقل، أبو القاسم محمد. ت أواخر القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي. (١٩٣٨). **صورة الأرض**. ليدن:مطبعة بريل.

٧. ابن خرداذبة، أبو القاسم عبيد الله بن عبدالله. ت في حدود ٣٠٠هـ/٩١٢م. (١٨٨٩). **المسالك والممالك**. ليدن: مطبعة بريل.

٨. ابن الديبع عبد الرحمن بن علي الشيباني. ت٩٤٤هـ/١٥٣٧م. (١٩٧٧). **قرة العيون بأخبار اليمن الميمون**. تحقيق محمد الأكوع. القاهرة: مطبعة السعادة.

٩. ابن رستة، أبوعلي أحمد بن عمر. ت٢٩٥هـ/٨٩٠م. (١٨٩١). **الاعلاق النفيسة**. ليدن: مطبعة بريل.

١٠. ابن رسول، الأشرف عمر بن يوسف بن عمرو. ت٦٩٤هـ/١٢٩٥م. (١٩٨٥). **كتاب ملح الملاحة في معرفة الفلاحة**. تحقيق محمد عبد الرحيم جازم. صنعاء: المكتبة اليمنية.

١١. ________. (١٩٨٣). **المعتمد في الأدوية المفردة**. ط٣. القاهرة: مطبعة البابي الحلبي.

١٢. ابن شاهين، غرس الدين خليل. ت٨٧٣هـ/١٤٦٨م. (١٨٩٣). **زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك**. إعتنى بتصحيحه بولس راويس. باريس: المطبعة الجمهورية.

١٣. ابن الفرات، ناصر الدين محمد بن عبدالرحيم. ت٨٠٧هـ/١٤٠٥م. (١٩٦٩). **تاريخ ابن الفرات**. نشره حسن محمد الشماع. البصرة: دار الطباعة الحديثة.

١٤. ابن الفقيه، أبو بكر أحمد بن محمد. ت٢٧٩هـ/٨٩٢م. (١٩٦٧). **كتاب مختصر البلدان**. ليدن: مطبعة بريل.

١٥. ابن القاسم، يحيى بن الحسين بن محمد بن علي. ت١١٠٠هـ/١٦٨٩م. (١٩٨٦). **غاية الأماني في أخبار القطر اليماني**. تحقيق سعيد عبدالفتاح عاشور. القاهرة : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.

١٦. ابن المجاور، محمد بن مسعود بن علي البغدادي النيسابوري. ت بعد ٦٣٠هـ/١٢٣٢م. (١٩٥١). **صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسمى تاريخ المستبصر**. تحقيق أوسكو لوفغرين. ليدن: مطبعة بريل.

١٧. ابن واصل، جمال اين محمد بن سالم. ت٦٩٧هـ/١٢٩٧م. (١٩٥٧). **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**. نشره جمال الدين الشيال. القاهرة: المطبعة الأميرية.

١٨. ابن الوردي زين الدين عمر. ت٧٤٩هـ/١٣٤٨م. (١٨٦٨). **تتمة المختصر في أخبار البشر**. القاهرة: مطبعة بولاق.

١٩. ________. (١٨٦٨). **خريدة العجائب وفريدة الغرائب**. القاهرة: مطبعة بولاق.

٢٠. أبوشامة، شهاب الدين عبدالرحمن بن اسماعيل. ت٦٦٥هـ (١٩٦٢). **كتاب الروضتين في اخبار الدولتين النورية والصلاحية**. تحقيق محمد حلمي احمد. مراجعة محمد مصطفى زيادة، ط٢. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية.

٢١. أبوعبيدة، القاسم بن سلام. ت٢٢٤هـ/٨٣٧م. (١٩٨٩). **كتاب الأموال**. تحقيق محمد عمارة. ط١. بيروت: دار الشروق.

٢٢. أبو الفدا، عماد الدين إسماعيل بن محمد بن عمر. ت٧٣٢هـ/١٣٣٧م. (١٨٥٠). **تقويم البلدان**. تصحيح ثيودر والبارون ماك كوكين ديسلان. بيروت- باريس: دار صادر.

٢٣. الإدريسي، أبو عبدالله محمد بن محمد بن إدريس الحموي. ت٥٦٠هـ/١٣١١م. (١٩٨٩). **نزهة المشتاق في إختراق الأفاق**. ط١. بيروت: عالم الكتب.

٢٤. الإصطخري، أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي. ت٣٤٦هـ/٩٥٧م. (١٩٦١). **مسالك الممالك**. تحقيق محمد جابر عبد العال ومحمد شفيق غربال. القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد.

٢٥. الأفضل الرسولي العباسي، الملك العباس بن علي. ت٧٧٨هـ/٧٦-٠٧م. (مخطوطة برقم ٣٥١). **العطايا السنية والمواهب الهنية في المناقب اليمنية**. القاهرة: مخطوطة بدار الكتاب.

٢٦. الأهدل، بدر الدين أبو عبدالله الحسين. ت٨٥٥هـ/١٤٥١م. (١٩٨٦). **تحفة الزمن في تاريخ اليمن**. تحقيق عبد الله الحبشي. ط١. بيروت: دارالتنوير.

٢٧. با مخرمة، أبي محمد عبد الله الطيب بن عبد الله بن أحمد. ت٩٤٧هـ/١٥٤٠م. (١٩٨٦). **تاريخ ثغر عدن**. ط٢. صنعاء: منشورات المدينة.

٢٨. البيروني، أبو الريحان محمد بن أحمد. ت٤٤٠هـ/١٠٤٨م. (١٩٨٣). **تحقيق ما للهند من مقولة ومقبولة أو مرذولة**. ط٢. بيروت: عالم الكتب.

٢٩. البيهقي، علاء الدين بن الحسين. (١٩٨٥). **معدن النوادر في معرفة الجواهر**. تحقيق محمد عيسى صالحية. الكويت: مكتبة دار العروبة.

٣٠. التيفاشي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف. ت٦٥١هـ/١٢٥٣م. (١٩٧٧). **أزهار الأفكار في جواهر الأحجار**. تحقيق يوسف حسن ومحمد بسيوني خفاجي. القاهرة: ب.م.

٣١. الجاحظ، أبي عثمان بن بحر البصري. ت٢٥٥هـ/٨٦٩م. (١٩٩٤). **كتاب التبصر بالتجارة**. نشره حسن حسني عبدالوهاب التونسي. ط٣. القاهرة: مكتبة الخانجي.

٣٢. الجزيري، عبد الرحمن. ت ؟. (١٩٦٩). **كتاب الفقة على المذاهب الاربعة.** تحقيق إبراهيم محمد رمضان. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٣٣. الجندي، أبو عبد الله بهاء الدين محمد بن يوسف. ت٧٣٢هـ/١٣٢٢م. (١٩٨٣). **السلوك في طبقات العلماء والملوك**. تحقيق محمد الأكوع. ط١. بيروت: دار التنوير.

٣٤. الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله. ت٦٢٦هـ/١٢٢٨م. (١٩٨٦). **كتاب المشترك وضعاً والمفترق صعقاً**. ط٢. بيروت: دار الكتب.

٣٥. الحميري ، محمد عبد المنعم. من علماء القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي. (١٩٨٤). **الروض المعطار في خبر الأقطار**. تحقيق إحسان عباس ط٢. بيروت: مكتبة لبنان.

٣٦. الخزرجي، أبو الحسن علي بن حسن. ت٨١٢هـ/١٤٠٩م. (رقم المخطوطة ٢٥٤ تاريخ). **العقد الفاخر الحسن في طبقات أكابر اليمن**. القاهرة: مخطوطة في معهد المخطوطات العربية.

٣٧. ________. (١٩٨١). **العسجد المسبوك فيمن ولى اليمن من الملوك**. ط٢. دمشق: دار الفكر.

٣٨. الخوارزمي، لأبو عبدالله محمد بن أحمد. ت٣٨٧هـ/٩٩٧م. (١٣٤٢هـ). **مفاتيح العلوم**. ط١. القاهرة: مطبعة الشرق.

٣٩. الدمشقي، أبو الفضل جعفر بن علي. ت٨٥٠هـ/١٤٤٦م. (١٩٩٩). **الإشارة إلى محاسن التجارة**. بيروت: دار صادر.

٤٠. الدمشقي، شيخ الربوة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي طالب. ت٧٢٧هـ/١٣٢٦م. (١٩٢٢). **نخبة الدهر في عجائب البر والبحر**. لايستسيج: نشر ميرين.

٤١. الذهبي، شمس الدين ابو عبدالله محمد. ت٧٤٨هـ/١٣٥٥م. (١٩٨٨). **كتاب دول الإسلام**. نشره عبدالله بن ابراهيم الأنصاري. قطر: إدارة إحياء التراث.

٤٢. الرازي، أحمد بن عبدالله بن محمد الصنعاني. ت٤٦٠هـ/١٠٦٨م. (١٩٨١). **تاريخ مدينة صنعاء**. تحقيق حسين العمري. ط٢. دمشق: دار الفكر المعاصر.

٤٣. الربعي مفرج بن أحمد. ت ؟. (مخطوطة برقم خ ٢٥٧٣). **سيرة ذي الشرفين**. صنعاء: مخطوطة بدار المخطوطات اليمنية.

٤٤. الشيزري، عبد الرحمن بن نصر. ت٧٢٩هـ/١٣٢٨م. (١٩٨١). **نهاية الرتبة في طلب الحسبة**. تحقيق السيد الباز العريني. ط٢. بيروت: دار الثقافة.

٤٥. الصوري، وليم. ت٥٨٠هـ/١١٨٤م. (١٩٩٤). **الحروب الصليبية**. ترجمة حسن حبشي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٤٦. عمارة اليمني، نجم الدين بن علي. ت٥٦٩هـ/١١٧٤م. (١٩٧٦). **تاريخ اليمن المسمى المفيد في أخبار صنعاء وزبيد وشعراء ملوكها وأعيانها وأدبائها**. تحقيق محمد بن علي الاكوع. ط٣ صنعاء: مطبعة دار السعادة.

٤٧. العمري، شهاب الدين بن فضل الله. ت٧٤٩هـ/١٣٤٩م. (١٩٨٦). **مسالك الأبصار في ممالك الأمصار**. دراسة وتحقيق دوروثيا طرافولسكي. ط١. بيروت: المركزالإسلامي للبحوث.

٤٨. القرشي، عماد الدين إدريس. ٧١٤هـ/١٣١٤م. (رقم المخطوطة٥١١). **بهجة الزمن في تاريخ اليمن**. القاهرة: معهد المخطوطات العربية.

٤٩. القزويني، زكريا بن محمد بن محمود. ت٦٨٢هـ/١٢٨٣م. (١٩٧٩). **آثار البلاد وأخبار العباد**. بيروت: دار صادر.

٥٠. ________. (١٩٧٣). **عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات**. تحقيق فاروق سعد. بيروت: دار الشرق العربي.

٥١. القلقشندى، أبي العباس احمد بن علي. ت ٨٢١هـ/١٤١٨م. (١٩٢٢). **صبح الأعشى في صناعة الانشا**. القاهرة: وزارة الثقافة.

٥٢. ________. (١٩٠٦). **ضوء الصبح المسفر وجني الدوح المثمر**. تحقيق محمود سلامة. القاهرة: د.م.

٥٣. الكبسي، محمد بن اسماعيل. ت. ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م. (١٩٨٣). **اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية**. مصر: مطبعة السعادة.

٥٤. الماوردي، أبو الحسن علي بن الحسين. ت٤٥٠هـ/١٠٥٨م. (١٩٨٣). **الأحكام السلطانية**. ط١. دمشق: دار الفكر.

٥٥. المستنصر بالله الفاطمي. ت٤٨٧هـ/١٠٩٤م. (١٩٥٧). **السجلات المستنصرية للخليفة المستنصر بالله الفاطمي إلى دعاته في اليمن**. تحقيق ماجد، عبد المنعم القاهرة: دار الفكر العربي.

٥٦. المسعودي، أبي الحسن علي بن الحسين بن علي. ت٣٤٦هـ/٩٥٧م. (١٩٨١). **مروج الذهب ومعادن الجوهر**. تدقيق يوسف داغر. ط٤. بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر.

٥٧. المقدسي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن احمد. ٣٨٠هـ/٩٩٠م. (١٩٠٩). **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**. ط٢. ليدن: مطبعة بريل.

٥٨. المقريزي، تقي الدين احمد بن على. ت.٨٤٥هـ/١٤٤٢م. (١٩٧٠). **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية**. بيروت: دار صادر.

المراجع العربية:

١. أبوجبل، كامليا. (١٩٩٩). **يهود اليمن دراسة سياسية واقتصادية واجتماعية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين.** ط١. دمشق: دار النمير للطباعة.

٢. أبو زيد، زنوبة نادي مرسي. (١٩٩٢). **التنظيمات الاقتصادية الاجتماعية في اليمن منذ صدر الإسلام حتى آخر القرن الثالث الهجري.** رسالة دكتوراة. جامعة القاهرة: كلية الآداب.

٣. أحمد، سيد مقبول. (١٩٧٤). **العلاقات العربية الهندية.** تعريب نقولا زيادة. بيروت: الدار المتحدة للنشر.

٤. أحمد، محمد عبدالعال. (١٩٨٠). **الأيوبيون في اليمن مع مدخل في تاريخ اليمن الإسلامي إلى عهدهم.** الإسكندرية: الهيئة العامة للكتاب.

٥. ________. (١٩٨٠). **بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجية في عهدهما ٦٢٨-٩٢٣هـ/١٢٣١-١٥٧١م.** الأسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٦. إسكندر، توفيق. (١٩٥٧) "نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية في العصر الوسيط". **المجلة التاريخية المصرية.** القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

٧. الأشقر، محمد عبد الغني. (١٩٩٩). **تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٨. الألوسي، عادل محي الدين. (١٩٤٨). **تجارة الطرق البحرية مع اندونيسيا حتى أواخر القرن السابع الهجري/ أواخر القرن الثالث عشر الميلادي.** بغداد: منشورات وزارة الثقافة والأعلام.

٩. بروي، إدوار. (٢٠٠٣). **تاريخ الحضارات- العصور الوسطى**. ترجمة يوسف أسعد داغر. بيروت: عويدات للطباعة والنشر.

١٠. البيلي، محمد بركات. (يوليو١٩٩٤). "بداية الكارم ومعناه في العصر الفاطمي". **مجلة المؤرخ المصري**. عدد١٣. القاهرة: جامعة القاهرة.

١١. جرادات، وليد محمد. (١٩٨٦). **الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر**. ط١. الدوحة: دار الثقافة.

١٢. جواتاين، س.د. (١٩٩٦). **دراسات في التاريخ الإسلامي والنظم الإسلامية**. تعريب عطية القوصي. ط٢. القاهرة: دار الثقافة العربية.

١٣. الحبشي، عبد الله محمد. (١٩٨٩). **الرحالة اليمنيون رحلاتهم شرقاً وغرباً**. ط١. صنعاء: مكتبةالإرشاد.

١٤. الحبيشي، حسين علي. (١٩٩٢). **اليمن والبحر الأحمر الموضع والموقع جغرافياً- تاريخياً- إقتصادياً- سياسياً- بحرياً- قانونياً**. ط١. بيروت: دار الفكر.

١٥. الحجري، محمد أحمد. (١٩٨٤). **مجموع بلدان اليمن وقبائلها**. تحقيق إسماعيل الأكوع. ط١. بيروت: مطبعة النفائس.

١٦. الحريري، سيد علي. (١٩٨٨). **الحروب الصليبية أسبابها حملاتها نتائجها**. تحقيق عصام محمد شبارو. ط١. بيروت: دار التضامن- مؤسسة دار الكتاب الحديث.

١٧. حسب الله، عبد الرحمن. (١٩٧٦). **العلاقات بين بلاد العرب وشرق السودان منذ ظهور الإسلام حتى ظهور الفرنج**. رسالة ماجستير. جامعة القاهرة: كلية الآداب.

١٨. حسين، محمود إبراهيم. (شتاء وربيع ١٩٩٧)"السماسر دراسة لمنشآت تجارية يمنية في العصر الوسيط"، **مجلة الإجتهاد**. العدد ٣٤-٣٥. السنة التاسعة. بيروت: دار الإجتهاد.

١٩. الحسيني، محمد باقر. (١٩٧٥). "دراسة إحصائية للشعارات على النقود في العصر الإسلامي". **مجلة المسكوكات**. بغداد: المؤسسة العامة للآثار وزارة الثقافة والإعلام.

٢٠. حوراني، جورج فضلو العرب. (١٩٥٨). **والملاحة في المحيط الهندي في العصور القديمة وأوائل القرون الوسطى**. ترجمة يعقوب بكر. القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.

٢١. خليفة، ربيع حامد. (صيف ١٩٨٩). طرز المسكوكات الرسولية. **مجلة الإكليل**. صنعاء: وزارة الثقافة.

٢٢. ________. (١٩٨٨). "مناسج الطراز بمدينة صنعاء دراسة حول المنسوجات اليمنية في العصر الإسلامي". **مجلة الإكليل**. عدد ٢. سنة السادسة. صنعاء: وزارة الثقافة.

٢٣. دراج، أحمد. (ديسمبر ١٩٥٦). "عيذاب من الثغور العربية المندثرة". **مجلة كلية الآداب**. مجلد ١٨ القاهرة: جامعة القاهرة.

٢٤. ربيع حسنين محمد. (١٩٨٠). **البحر الأحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة البحر الأحمر في العصر الأيوبي، سنمار الدراسات العليا للتاريخ الحديث أبحاث الأسبوع العلمي الثالث**. القاهرة: جامعة عين شمس.

٢٥. ريسلر، جاك. (١٩٩٣). **الحضارة العربية**. تعريب خليل احمد خليل. ط١. بيروت- باريس: منشورات عويدات.

٢٦. زريق، قسطنطين. (١٠ ديسمبر ١٩٣٥). "التجارة الإسلامية وأثرها في الحضارة". **مجلة المقتطف**. مجلد ٧٨. قسم٥. القاهرة: د.م.

٢٧. زيادة، نقولا. (شتاء ١٩٩٧). "تجارة بلاد الشام". **مجلة الاجتهاد**. عدد٣٥،٣٤. السنة التاسعة. بيروت: دار الإجتهاد.

٢٨. سرور، محمد جمال الدين. (١٩٩٤). "**سياسة الفاطميين الخارجية**. القاهرة: دار الفكر العربي.

٢٩. السروري، محمد عبده محمد. (٢٠٠٤). **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في عهد الدويلات المستقلة من سنة ٤٢٩-١٠٣٧هـ إلى ٦٢٦-١٢٢٨م**. صنعاء: أصدارات وزارة الثقافة والسياحة.

٣٠. السعدي، هدى مفتاح. (١٩٩٦). **العلاقات بين اليمن وبلاد الحجاز في عصر بني رسول ٦٢٦-٨٥٨ هـ/١٢٢٩-١٤٥٤م**. رسالة دكتوراة. جامعة القاهرة: كلية الآداب.

٣١. سليمان، سليمان عطية. (١٩٥٩). **سياسة المماليك في البحر الأحمر حتى نهاية عصر السلطان برسباى ١٢٥٠/١٤٣٨م**. رسالة دكتوراة. جامعة القاهرة: كلية الآداب.

٣٢. سيد، أيمن فؤاد.(١٩٩٢). **الدولة الفاطمية في مصر تفسير جديد**. ط١. بيروت: الدار المصرية اللبنانية.

٣٣. ________. (يناير ١٩٩٢). "العرب وطريق الهند حتى أواسط القرن السادس". **مجلة المؤرخ المصري**. العدد٨. القاهرة: جامعة القاهرة.

٣٤. الشمري، محمد كريم ابراهيم. (٢٠٠٤). **عدن دراسة في أحوالها السياسية والاقتصادية ٤٧٦-٦٢٧ هـ/١٠٨٣-١٢٢٩م**. ط٢. عدن: إصدارات جامعة عدن.

٣٥. شهاب، حسن صالح. (١٩٨١). **أضواء على تاريخ اليمن البحري**. ط٢. بيروت: دار العودة.

٣٦. ________. (١٩٨٢). **فن الملاحة عند العرب**. ط. ١بيروت: دار العودة.

٣٧. الشيال، جمال الدين. (إبريل ١٩٤٨). "العلاقات بين مصر واليمن في العصر الفاطمي". **مجلة الكتاب**. السنة الثالثة. مجلد٥. القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة.

٣٨. صالح، محمد أمين. (١٩٨٤). **النظام المالي والاقتصادي في الإسلام**. ط١. القاهرة: ب.م.

٣٩. الصيني، بدر الدين حي. (١٩٥٠). **العلاقات بين العرب والصين**. ط١. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

٤٠. طاهر، علوي عبدالله. (١٩٩٧). **عدن في التاريخ بين الإزدهار والإنهيار من عهد الزريعيين إلى عهد الإشتراكيين**. عدن: جامعة عدن.

٤١. ظاظا، حسن. (١٩٨٧). **اليهود والفكر الديني اليهودي أطواره ومذاهبه**. ط٢. دمشق: دار القلم.

٤٢. عاشور، سعيد عبد الفتاح. (١٩٧٢). **تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى**. بيروت: دار النهضة العربية.

٤٣. ________. (١٩٩٧). **الحركة الصليبية صفحة مشرقة في تاريخ الجهاد الإسلامي في العصور الوسطى**. ط٧. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٤٤. عاشور، السيد محمد. (١٩٧٣). **دراسة في الفكر الاقتصادي العربي– ابو الفضل بن علي الدمشقي ابو الاقتصاد**. القاهرة: دار الإتحاد العربي للطباعة.

٤٥. عبدا لكريم، محمد حسن. (١٩٨٤). **التجارة وطرقها في الجزيرة العربية بعد الإسلام في القرن الرابع الهجري**. رسالة ماجستير. جامعة القاهرة: كلية الآداب.

٤٦. العبدلي، أحمد فضل بن علي. (١٩٨٠). **هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن**. ط٢. بيروت: دار العودة.

٤٧. عثمان، شوقي عبد القوي. (١٩٩٠). **تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية ٤١-٩٠٤هـ/ ٦٦١-١٤٩٨م**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

٤٨. عزب، خالد محمد. (١٩٩٧). "تخطيط وعمارة المدن الإسلامية". **دورية كتاب الأمة**. العدد٨٥. السنة١٧. ط١. قطر: وزارة الأوقاف.

٤٩. العسكري، سلميان إبراهيم. (١٩٧٢). **التجارة والملاحة في الخليج العربي في العصر العباسي**. القاهرة: مطبعة المدني.

٥٠. العسيري، محمد علي مسفر. (١٩٨٥). **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في العصر الأيوبي ٥٧٩/٦٢٦هـ.** ط١. جدة: دار المدينة.

٥١. عفيف، أحمد جابر، مؤسسة العفيف الثقافية. (١٩٩٢). **الموسوعة اليمنية.** بيروت: دار الفكر المعاصر

٥٢. عليان، محمد عبدالفتاح. (١٩٧٣). **الحياة السياسية و مظاهر الحضارة في عهد دولة بني رسول باليمن.** رسالة دكتوراة. جامعة القاهرة: كلية الآداب.

٥٣. علي، علي السيد. (١٩٩٦). **العلاقات الاقتصادية بين المسلمين والصليبيين.** ط١. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.

٥٤. غزالي، نصاري فهمي.(١٩٨٤). **العلاقات المصرية،اليمنية على عهد الدولتين الفاطمية والأيوبية وتأثيرها السياسي والحضاري في اليمن.** رسالة دكتوراة. جامعة القاهرة: كلية دار العلوم.

٥٥. الفقي، عصام الدين عبدالرؤوف. (١٩٨٠). **بلاد الهند في العصر الإسلامي.** القاهرة: عالم الكتب.

٥٦. فهمي،نعيم زكي. (١٩٧٣). **طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٥٧. القوصي، أحمد محمود. (١٩٧٣). **تجارة مصر في البحر الأحمر منذ فجر الإسلام حتى سقوط الخلافة العباسية ٦٥٦هجرية.** رسالة دكتوراة. جامعة القاهرة: كلية الادآب.

٥٨. كبة، إبراهيم. (١٩٧٠). **دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي.** ط١. بغداد: مطبعة الإرشاد

٥٩. لبيب، صبحي. (١٩٨١-١٩٨٢). "سياسة مصرالتجارية في عصر الأيوبيين والمماليك". **المجلة التاريخية المصرية.** المجلد٢٨-٢٩. القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

٦٠. ________. (١٩٥٢). "التجارة الكارمية وتجارة مصر في العصور الوسطى". **المجلة التاريخية المصرية**. القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

٦١. لوبيز، روبرت. (١٩٩٧). **ثورة العصور الوسطى التجارية ٩٥٠/١٣٥٠**. ترجمة محمود احمد ابوصيرة. مالطا: منشورات ELGA.

٦٢. لومبارد، موريس. (١٩٦١). "الأسس النقدية للسيادة الاقتصادية للذهب الإسلامي منذ القرن السابع الهجري/الحادي عشر الميلادي". ترجمة توفيق اسكندر. بحوث في التاريخ الاقتصادي. **الجمعية المصرية للدراسات التاريخية**. القاهرة: مطابع دار النشر للجامعات المصرية.

٦٣. ماهر، سعاد. (١٩٦٧). **البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية**. القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر.

٦٤. متز، آدم. (١٩٤٨). **الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري**. ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة. لقاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب.

٦٥. محمد، بدر عبد الرحمن. (١٩٧٧). **النشاط التجاري في مصر في العصر الفاطمي**. رسالة ماجستير. جامعة القاهرة: كلية الآداب.

٦٦. منصور، جمال عبد الوهاب. (١٩٩٨). **العلاقات بين اليمن وإفريقيا الشرقية منذ القرن الخامس إلى نهاية القرن التاسع الهجري- الحادي عشرإلى الخامس عشر الميلادي**. رسالة ماجستير. جامعة القاهرة: معهد الدراسات والبحوث الأفريقي.

٦٧. ناجي، عبد الجبار. (١ أكتوبر ١٩٨٨). "دراسة مقارنة للأحوال التجارية في موانئ الخليج والجزيرة ا العربية في القرن الرابع للهجرة". **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**. العدد ٥٦. السنة ١٤. الكويت: جامعة الكويت.

٦٨. النخيلي، درويش. (١٩٧٤). **السفن الإسلامية على حروف المعجم**. جامعة الإسكندرية: مطابع الأهرام.

٦٩. يودفيتش، إبراهام. (١٩٩٩). **الشركة والربح في الإسلام**. ترجمة محمود أحمد أبو صوة. مالطا: منشورات ELGA.

٧٠. اليوزبكي، توفيق سلطان. (١٩٧٧). **دراسات في النظم العربية والإسلامية**. جامعة الموصل: وزارة التعليم والبحث العلمي.

٧١. يوسف، محمد. (مايو١٩٥٣). "علاقات العرب التجارية بالهند منذ أقدم العصور إلى القرن الرابع الهجري". **مجلة كلية الآداب**. جامعة القاهرة: كلية الآداب.

المراجع الإنجليزية

- Ashtor, Eliyaho. (1984). *Levant Trade in the Middle Ages*. USA: Princeton University Press.

- Ashtor. (1976). *A Social and Economic History of the Near East in the Middle Ages*, USA: University of California Press.

- Goitein, S. D. (1968). *Studies in Islamic History and Institutions*. Leiden: Brill.

- Goiten. (1938). *New lights on the Beginning of the Karimi Merchants*. London: Cambridge University.

- Goitein. (1967). *Mediterranean Society*, Vol 1. USA: California University,

- Goitein. (1954)." Two Eyewitness Reports on Expedition of the King of Kish against Aden". *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*. N, 16. London: SOAS.

- Krueger, Hilmar C. (1937),"The Ware of Exchange in the Genoese African Traffic of the Twelfth Century". *Journal of Medieval Studies*. Vol.XII. London

- Lopez, Robert. (1990). *Medieval Trade in the Mediterranean World*. USA: Columbia University Press.

- .Moreland, W.H. (1939)," The ship of the Arabian Sea about A.D. 1500", *The journal of Royal Asiatic Society*. Part 1. London: Asiatic Society

- Al Shamrookh, Nayef Abdullah. (1993) *The Commerce and Trade of the Rasulids in Yemen 630-858/1231-1454*. PhD Thesis. University of Sana.

- Smith, Riley. (1973). *The Feudal Nobility and The Kingdom of Jerusalm1174-1277*. London: Oxford University Press

- Toussaint, Auguste. (1959). *History of Indian Ocean*. USA: University of Chicago Press.